

٤٧

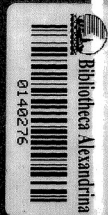
الألف كتاب (الثاني)

حركة عدم الانحياز في عالم متغير

د. محمد نعمان جلال



المكتبة الوطنية المصرية



حركة عدم الانحياز
في عالم متغير

حركة عدم الإنحياز في عالم متغير

د. محمد نعمان جلال



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٧

تصميم الغلاف : محمد قطب

إخراج : ماجدة البنا

مقدمة

لقد نشأت حركة عدم الانحياز في ظل ظروف جد متغيرة ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية انقلب حلفاء الأمم إلى خصوم ، واشتدت حدة التنافس والصراع من أجل النفوذ مما أدى إلى إطلاق اسم الحرب الباردة على عقد الخمسينات وأوائل الستينات . وكان حدوث أى خطأ غير محسوب بدقة كفيل بالزج بالعالم فى أتون حرب نووية مدمرة لا تبقى ولا تذر وفى هذه البيئة الدولية قدم نفر من قادة البلاد الحديثة الاستقلال للعالم مفهوما جديدا فى العلاقات الدولية يسعى لتوسيع رقعة السلام العالمى ويعمل من أجل تخفيف حدة التوتر بين الإحلاف والتكتلات الدولية ويمكن الدول الجديدة من الحفاظ على استقلالها الوليد وحمايته .

وبما أن البيئة الدولية متغيرة بطبيعتها من جانب ولسرعة وضخامة معدل الاختراعات العلمية وآثارها ليس فقط على سباق التسلح بل وأيضا على عملية الاتصال بين الشعوب والحضارات وأيضا على عملية التنمية فى البلاد الجديدة من جانب آخر كل هذا ساعد فى تنوع اهتمامات حركة عدم الانحياز لتتطور من مجرد دعوة لتخفيف حدة التوتر بين المهالين والمساعدة

فى عملية تصفية الاستعمار الى دعوة لاحداث تغيير شامل فى هيكل ومفهوم العلاقات الاقتصادية والسياسية والاعلامية والثقافية والتكنولوجية الدولية بما يحقق العدالة والانصاف ومصالح شعوب الارض قاطبة ولايجعل حفنة من الدول تنعم بالرخاء وتترك الغالبية العظمى تعاني من المجاعات وتعيش فى حالة من التخلف الشديد .

وتستهدف هذه الدراسة بيان نشأة الحركة وتطورها واثـر الظروف المتغيرة عليها ، كما تسعى لتقديم « دراسة حالة » لقمى نيودلهى وهرادى لتوضيح ديناميات الحركة وطبيعة عملها وكيفية التفاعل البناء فى نشاطها سعيا نحو تحقيق توافق الراى بما يخدم المصلحة المشتركة لشعوب بلاد العالم غير المتحاز بل ولشعوب العالم قاطبة .

وتنقسم الدراسة الى الفصول التالية :

- الفصل الأول : نشأة وتطور حركة عدم الانحياز
- الفصل الثانى : القضايا الرئيسية أمام حركة عدم الانحياز *
- الفصل الثالث : الاطار المؤسسى لحركة عدم الانحياز *
- الفصل الرابع : دراسة حالة بمنهج احصائى لأعمال القمة السابقة *
- الفصل الخامس : دراسة للقمة الثامنة فى هراى *
- الفصل السادس : حركة عدم الانحياز فى مقترق الطرق *
- الفصل السابع : مصر وعدم الانحياز *

الفصل الأول

نشأة وتطور حركة عدم الانحياز

نشأة وتطور حركة عدم الانحياز

السياسة الخارجية لأية دولة تتكون من مجموعة من التصرفات والقرارات المرتبطة بعلاقاتها بالدول الأخرى . أى ان السياسة الخارجية تنطوى على شقين (١) :

الأول : يتعلق بالقرارات أى وجود عملية معينة من التفكير بصدد واقعة معينة أو حدث معين واختيار أحد البدائل المطروحة .

الثاني : يتعلق بالتصرفات ازاء القرار المتخذ وهنا تتدخل البيئة أو الاطار الذى يتم فيه التنفيذ .

وسياسة عدم الانحياز هى احدى أدوات أو أساليب أو مناهج السياسة الخارجية والتي أصبحت ترتبط بالدول النامية أو التى تحررت بعد الحرب العالمية الثانية .

ويعرف البروفسور ك . ب . ميسرا أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جواهر لال نهرو عدم الانحياز على النحو التالى « ان عدم الانحياز ليس مفهوما سلبيا فهو ليس حيادا ، وليس سياسة القوى ، وليس سياسة عزلة ، انه حركة دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لتحويل النظام الدولى الراهن الى نظام يقوم على العدالة لخدمة أهدافهم القومية من أجل بناء اجتماعى واقتصادى قوى وبغرض اقامة نظم سياسية صالحة لبلادهم » (٢) .

ومن ثم فإن هذا الفصل يتناول النقاط التالية :

- ١ - الاطار الدولى الذى نشأت فى ظله حركة عدم الانحياز .
- ٢ - الاطار العربى الذى دفع لتبنى الفكرة فى المنطقة العربية .
- ٣ - تحديد للمفاهيم .
- ٤ - التطور التاريخى للحركة .

المبحث الأول

الاطار الدولى

ان التناول الصحيح لكيفية ظهور وتطور حركة عدم الانحياز يقتضى التعرف على البيئة الدولية التى كانت سائدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وعلى وجه التحديد فى فترة الخمسينات .

معالم التطورات فى المرحلة اللاحقة على الحرب : تميز الوضع السياسى فى هذه المرحلة بعناصر أربعة (٣) :

الأول : ظهور القوة النووية كأداة للحرب : وفى مارس ١٩٤١ أمر روزفلت رئيس الولايات المتحدة آنذاك بتأليف لجنة سميت « اللجنة الاستشارية لشئون اليورانيوم » والتى أخذت تجرى الأبحاث والاتصالات وتتلقى المعلومات عن الكشوف التى أحرزها علماء بريطانيا فى أبحاث مشابهة . وتضافرت الجهود الأمريكية والبريطانية حتى أمكن صنع القنبلة الذرية .

وفى ٦ أغسطس ١٩٤٥ أُلقيت أول قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما ، وفى ٩ أغسطس ١٩٤٥ أُلقيت القنبلة الثانية على مدينة نجازاكي ، وأحدث ، ذلك فضلا عن التدمير الرهيب ، تغيرا ضخما فى أساليب الحرب . كما ترتب ، على ذلك ، التسابق لتطوير وسائل التدمير ، حيث أمكن الوصول للقنبلة الهيدروجينية فى عام ١٩٥٣ وهى أقوى بكثير من القنبلة الذرية التى استخدمت فى هيروشيما أو نجازاكي .

الثانى : انقسام العالم الى معسكرين كبيرين وظهور الحرب الباردة (٤) . ما أن وضعت الحرب أوزارها حتى انقسم حلفاء الامم لاختلاف التوجه الايديولوجى لكل منهما وزاد من حدة الانقسام اندلاع

الثورات فى هنغاريا ، وبلغاريا ، ورومانيا ثم تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٤٨ وانتهت هذه الثورات برفع لواء النظام الشيوعى فى هذه الدول . وخضعت فنلندا للتأثير السوفيتى ، كذلك استتب الأمر للحكم الشيوعى فى المانيا الشرقية .

وفى آسيا انتصرت الثورة الشيوعية فى الصين عام ١٩٤٩ وطردت حكومة تشانج كاي تشيك الى تايوان (٥) وكذلك قامت حركة تحرر وطنى فى فيتنام وهزمت فرنسا فى معركة شهيرة هى معركة « ديان بيان فو » ، وتحررت اندونيسيا من الاستعمار الهولندى ، والهند من الاستعمار البريطانى ، نشبت حرب كوريا عام ١٩٥٠ .

وتساقبت الولايات المتحدة لتمد يد العون لأوروبا الغربية فى المشروع الشهير باسم « مشروع مارشال » وزير الخارجية الأمريكى الذى دعا فى يونيو ١٩٤٧ لوضع برنامج ضخم يهدف لانعاش اقتصاديات هذه الدول .

وإدى تسابق المعسكرين من أجل التسلح والسيطرة وحصر نفوذ المعسكر الآخر الى بروز ما عرف باسم الحرب الباردة التى يمكن تعريفها بأنها « الصراع الدولى غير المسلح الذى يقوم على التهديد باستعمال القوة مما يؤدى الى زيادة حدة التوتر ويجعل وقوع الحرب أكثر احتمالا » ومن مظاهره هذه الحرب ما يلى (٦) :

- الدعايات المثيرة والاذاعات الاستفزازية من كل طرف ضد الآخر .
- تبادل الاتهامات والتصرفات العدائية من الزعماء والقادة .
- التهديدات والاذناعات التى توجهها كل دولة للآخرى .
- سباق التسلح واجراء التجارب النووية .
- حشد القوات العسكرية والأساطيل فى مناطق التوتر .
- حرب الجواسيس .
- التوسع فى سياسة الأحلاف العسكرية .

ولقد كان السلاح النووى ، بداية فترة الحرب الباردة حكرا على الولايات المتحدة حتى استطاع الاتحاد السوفيتى تفجير الذرة عام ١٩٥٣ ثم تسابق معها لتفجير القنبلة الهيدروجينية عام ١٩٥٤ وفى عام ١٩٥٧ أطلقت روسيا السوفيتية أول قمر صناعى سبقت به الولايات المتحدة .

وبرزت بعض الدول التى انفردت بموقف خاص مثل يوغوسلافيا منذ عام ١٩٤٨ حيث سعى جوزيف بروزيتو للمحافظة على استقلالية

يوغوسلافيا ضد النفوذ السوفيتي رغم اعتناقه الفلسفة الشيوعية لذا انفصل عن الكومنثورم في ٢٨ يونية ١٩٤٨ وناصبته الكتلة الشيوعية العداء في حين سارعت أمريكا لتقديم المساعدات له وعرضت عليه الانضمام لحلف الاطلنطي ولكنه رفض ذلك ، (٧) الأمر الذي ساعد فيما بعد على تبلور ما عرف باسم سياسة الحياد وعدم الانحياز .

الثالث : بروز سياسة الأحلاف العسكرية : (٨) رغم أن سياسة الأحلاف برزت بصورة واضحة بعد الحرب العالمية الثانية . إلا أنه يمكن إرجاع أرواحياتها الى سلسلة المعاهدات التي عقدها الاتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٤٣ مع تشيكوسلوفاكيا وفي ابريل ١٩٤٥ مع يوغوسلافيا وبولندا الأمر الذي يعد نواة لتجمع دولي بقيادة الاتحاد السوفيتي . ومن ثم كان رد الفعل الغربي بتوقيع معاهدة بروكسل للضمان الجماعي في ١٧ مارس ١٩٤٨ بين كل من : بريطانيا - فرنسا - بلجيكا - هولندا - لكسمبورج . ثم معاهدة حلف شمال الاطلنطي بين دول بروكسل الخمس وكنندا وإيطاليا والدانمارك والنرويج والبرتغال آيسلندا فضلا عن الولايات المتحدة .

ومع تبلور حالة الحرب الباردة سعت الولايات المتحدة لحصر النفوذ الشيوعي وتطويقه بسلسلة من الاحلاف الدولية والتي أبرزها :

١ - معاهدة شمال الاطلنطي عقدت في ٤ ابريل ١٩٤٩ وتم التصديق عليها ودخلت حيز التنفيذ في ٢٤ أغسطس من نفس العام، ثم انضمت لها تركيا واليونان في مؤتمر أوتوا في ١٨ سبتمبر ١٩٥١ ثم المانيا الغربية عام ١٩٥٥ . وأكدت المعاهدة على مبادئ منها : اشتراط اتباع أعضائه للنظام الديمقراطي القائم على سيادة الدستور وتعدد الاحزاب وحرية الفرد ، ان الاعتداء على أى عضو هو اعتداء على باقى الأعضاء مما يبيح حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

وعهد الحلف لتعزيز قوة أعضائه العسكرية وفى عام ١٩٥٧ جعل سياسته العسكرية تقوم على التسليح بالأسلحة الذرية بكافة أنواعها .

٢ - **حلف البلقان** عقد بين تركيا واليونان ويوغوسلافيا في ٢٨ فبراير ١٩٥٣ وكان يستهدف تعاون الدول الثلاث ضد الخطر الشيوعي . ولكن سرعان ما انفرط عقد هذا الحلف لاتجاه يوغوسلافيا لنبذ سياسة الأحلاف .

٣ - حلف جنوب شرق آسيا : إزاء نجاح الشيوعية في الصين

وتعاطف حركات التحرر الوطني في آسيا سعت الولايات المتحدة لمحاصرة النفوذ الشيوعي لذا تكون هذا الحلف من : استراليا - فرنسا - نيوزيلندا - باكستان - الفلبين - سيام (تايلاند) ، الولايات المتحدة حيث وقعت هذه الدول في مانيلا في سبتمبر ١٩٥٤ على معاهدة عرفت باسم معاهدة جنوب شرقي آسيا للدفاع الجماعي ودخلت حيز التنفيذ في ١٩ فبراير ١٩٥٥ (٩) .

— أما الاسلوب السوفيتي في التوسع في تلك الفترة فقد اعتمد على مساعدة الأحزاب الشيوعية في شرق أوروبا حتى تستطيع الوصول للسلطة ، ثم عقد اتفاقات ثنائية معها . فعقد الاتحاد السوفيتي معاهدات ثنائية مع كل من تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وبولندا في الفترة من ٤٣ - ١٩٤٥ . وقامت يوغوسلافيا بعقد سلسلة معاهدات مع كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا والبايما والمجر وبلغاريا خلال عامي ٤٦ - ١٩٤٧ وعقد الاتحاد السوفيتي معاهدات ثنائية مع رومانيا والمجر وبلغاريا وفنلندا عام ١٩٤٨ .

وفي يونية ١٩٤٨ انفصلت يوغوسلافيا عن الكومنفورم الشيوعي أثر احتدام النزاع بين تيتو وستالين ومن ثم الفى الاتحاد السوفيتي معاهدته مع يوغوسلافيا في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٨ وحذت الدول الشيوعية الأخرى حذوه .

وتنص معاهدات الاتحاد السوفيتي مع دول شرق أوروبا على المساعدة المتبادلة ضد ألمانيا أو أحد حلفائها ونفس الشيء بالنسبة لمعاهدات دول شرق أوروبا مع بعضها البعض .

والاستثناء الهام هنا هو المعاهدة مع فنلندا التي نصت على رغبة الأخيرة في البقاء بعيدا عن الخلافات الناتجة عن تعارض مصالح الدول العظمى الأمر الذى من شأنه بلورة نوع ما من الحياد الفنلندي .

ولكن إزاء قيام حلف الاطلنطي كتكتل وضم المانيا له شعر السوفيت ان المعاهدات الثنائية غير كافية لذا عقدوا حلفا جماعيا عرف باسم حلف وارسو في ١٩ مايو ١٩٥٥ وضم الاتحاد السوفيتي - البانيا - بلغاريا - تشيكوسلوفاكيا - المانيا الشرقية - المجر - بولندا - رومانيا .

والى جانب ما سبق أعلن الاتحاد السوفيتي ما عرف باسم مشروع مولوتوف . للتعاون الاقتصادي مع دول شرق أوروبا ردا على مشروع مارشال ، ثم انشأ مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة « الكومبيكون » في ٢٥ يناير ١٩٤٩ للإشراف على مشروع مولوتوف .

وتكون أيضا الكومنفرم وهو تنظيم ثقافى لتنسيق الخطط بين الاحزاب الشيوعية بعضها البعض وانصلت عنه يوغوسلافيا عام ١٩٤٨.

الرابع . تطور حركة السلام وقيام الأمم المتحدة : كانت الدعوة للسلام أملا دأب الكتاب والمفكرين عبر العصور حتى توجت هذه الدعوة بقيام عصبة الأمم وتوقيع عهد العصبة فى أبريل ١٩١٩ ووضعت موضع التنفيذ فى إبريل ١٩٢٠ (١٠) والذي سعى الى :

(أ) تحقيق السلام الدولى ومنع الحروب .

(ب) تنشيط التعاون بين الدول .

ولكن سرعان ما اندلعت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ باجتياح القوات الالمانية اراضى بولندا فى أول سبتمبر ١٩٣٩ واستمر الصراع ٦ سنوات حتى أمكن ان تضع الحرب أوزارها ، وعقد مؤتمر سان فرانسيسكو فى إبريل ١٩٤٥ لوضع نظام دولى جديد ، ثم توقيع الوثيقة التى عرفت باسم « ميثاق الأمم المتحدة فى ٢٦ يونية ١٩٤٥ » والذى أوضح أهداف المنظمة فى (١١) :

— حفظ السلام والأمن الدولى .

— انماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس من المساواة .

— تحقيق التعاون الدولى .

وذلك كله فى ظل مبادئ رئيسية أهمها :

— المساواة فى السيادة بين الأعضاء .

— فض المنازعات بالطرق السلمية .

— الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها على وجه

لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة .

— عدم التدخل فى الشئون الداخلية .

ولكن الأمم المتحدة رغم كل الآمال التى عقدت عليها لم تستطع القيام بكل ما أنيط بها من حفظ السلام فاندلعت الحرب فى كوريا وتكررت اعتداءات الدول الكبرى على الدول الصغرى مثل هوان ١٩٥٦ على مصر ، التدخل فى أزمة الكونغو عام ١٩٦٠ ، استبعاد الصين من عضوية المنظمة حتى عام ١٩٧٢ ، الاخفاق فى حل المشكلة الفلسطينية ونحو ذلك .

المبحث الثاني

الاطار العربى

إذا انتقلنا من الوضع العام لالتقاء نظرة على المنطقة العربية فاننا نجد ان هذه المنطقة عانت من السيطرة الاستعمارية حيث تقاسمتها بريطانيا وفرنسا . وازاء بروز الحركة الوطنية والمطالبة بالاستقلال سعت القوى الغربية لفرض نظام الاحلاف والذى أبرزه (١٢) :

١ - مشروع قيادة الشرق الأوسط طرح المشروع فى ١٤ أكتوبر عام ١٩٥١ على أساس انشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط تضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والدول العربية واسرائيل وجنوب افريقيا واستراليا ونيوزيلنده . ان تكون مصر مقر قيادة قوات المنظمة التى تضطلع الحكومات تحت تصرف القيادة . وقد أيدت تركيا المشروع . وعارضته مصر بشدة .

٢ - حلف بغداد . تطورت الدعوة للحلف عبر مراحل . أولاها عقد اتفاقات ثنائية بين العراق وتركيا فى ٢٤ فبراير ١٩٥٥ لاقامة حلف بينهما للمساعدة فى الدفاع الجماعى عن النفس وفقما للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، وان هذا الميثاق مفتوح لاية دولة أخرى يهملها أمر السلام والأمن فى المنطقة . بل صرح وزير خارجية تركيا عند التصديق على الميثاق انه يمكن لاسرائيل الانضمام له اذا نفذت قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين . ثم أيدت انجلترا الميثاق وانضمت للحلف الجديد فى مايو ١٩٥٥ وتبعتهما باكستان فى يوليو ١٩٥٥ ثم ايران فى نوفمبر ١٩٥٥ . وتكون مجلس الحلف من خمس دول وعقد أول اجتماع له فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٥ وانضمت الولايات المتحدة للجنة العسكرية ولجانه

الأحرى فى عام ١٩٥٧ وكانت هى القوة الرئيسية لتزويده بالأسلحة والتمويل ورسم استراتيجيته .

٣ - مبدأ ايزنهاور : أثر اخفاق العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ أعلن ايزنهاور فى ٥ يناير ١٩٥٧ فى الكونجرس المبدأ الذى عرف باسمه ويقضى بالسماح للرئيس الأمريكى باستخدام القوات العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط اذا رأى ضرورة لذلك دون الحاجة للحصول على اذن مسبق من الكونجرس ويرتبط بذلك تقديم الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وعسكرية لدول الشرق الأوسط التى تقبل المبدأ .

ويستند المشروع الى :

(أ) نظرية ملء الفراغ أى ان الشرق الأوسط بعد انتهاء الاستعمار الانجليزى والفرنسى أصبح يعانى من الفراغ الذى على أمريكا ان تملأه .

(ب) عدم تحديد المقصود بالشرق الأوسط لذا فقد تنوعت التصريحات بأنه يشمل المنطقة من مضيق جبل طارق حتى بحر العرب ومن تركيا حتى السعودية كما يمكن ان يمتد ليشمل أثيوبيا أو غيرها .
(ج) حالة الضرورة متروك تقديرها للسلطة الأمريكية .

وقد قبلت المشروع لبنان ودول حلف بغداد وعارضته مصر وسوريا والأردن فى ظل الحكومة الوطنية لسليمان النابلسي ، واليمن .
وطرح جمال عبد الناصر نظرية الحياد وعدم الانحياز كبديل لنظرية الأحلاف .

المبحث الثالث

تحديد المفاهيم

إذا كان تعبير عدم الانحياز قد استقر في الفكر السياسي الدولي للدلالة على المنهج الذي تتبعه الدول حديثة الاستقلال في سياستها الخارجية وسلوكها الدولي منذ عقد المؤتمر الأول لعدم الانحياز في بلجراد في سبتمبر ١٩٦١ ، إلا أن هذا الأمر لم يتم إلا نتيجة مرحلة من التطور منذ منتصف الأربعينات حيث برزت عدة مصطلحات للدلالة على هذه السياسة في عقد الخمسينات كما أثر نقاش حول مدى ارتباط هذه السياسة الجديدة بمفهوم الحياد المعروف في القانون الدولي . ومن ثم فمن الضروري التعرض لهذه المفاهيم لتوضيح مدى اتفاقها أو اختلافها مع سياسة عدم الانحياز .

أولاً : عدم الانحياز والحرب الباردة . نظراً لأن أول مؤتمر للحركة عقد وكانت الحرب الباردة في أشدها لذا فإن حدوث الانفراج الدولي بعد أزمة الصواريخ الكوبية دعا لبروز تساؤل حول مدى جدوى سياسة عدم الانحياز وبهنا ان نشير في هذا الصدد للنقاط التالية :

(١) ان سياسة عدم الانحياز ليست سياسة سلبية في مواجهة الحرب الباردة بل هي سياسة ايجابية من أجل تحقيق السلام وتخفيف حدة التوتر الدولي ومن ثم فإن ظهور سياسة الوفاق الدولي لا تعني بالضرورة اختفاء سياسة عدم الانحياز . فمن جانب ارتبطت سياسة عدم الانحياز بحركة الدول الصغرى في المجتمع الدولي لتعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي ، ومن جانب آخر ارتبطت بحركة تصفية الاستعمار ،

ومن جانب ثالث كان للحرب الباردة تأثيرها على بلورة هذه السياسة .

(ب) ان عدم الانحياز بوصفه حركة من أجل تعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي سرعان ما تطورت مفاهيمه واهتماماته لتركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية .

(ج) ان الحرب الباردة هي علاقة ثنائية بين قطبي العالم والاختلاف بين هذين القطبين له أبعاد قيمية وايدولوجية ومصالحية وان ما سمي بسياسة الوفاق اقتصر على التنافس السلمي ولم يحقق انتهاء الصراع من أجل النفوذ والسيطرة . هذا الصراع الذي مجاله دول العالم الثالث مازال قائما ومستمر .

ثانيا : عدم الانحياز والحياد : لقد تطور مفهوم الحياد Neutrality خلال القرنين الثامن والتاسع عشر وتأكد خلال القرن العشرين وعندما برزت سياسة عدم الانحياز أطلق عليها الحياد بمعنى Neutrality وأحيانا استخدام مصطلح Neutralism وأحيانا أخرى أضيف لها تعبير الإيجابي . ويمكن القول ان الحياد مفهوم قانوني منذ أن تم تقنينه في اتفاقية لاهاي عام ١٩٠٧ حيث يفترض في الدول المحايدة الامتناع عن المساهمة في أى صراع مسلح أو تقديم أية مساعدات للأطراف المتحاربة . ومن الملاحظ أن هناك ٤ دول حتى الآن هي التي تتبع سياسة الحياد على هذا النحو ، ولكل منها ظروف خاصة (١٣) . فسويسرا تطور حيادها منذ اتفاقية فيينا عام ١٨١٥ حيث وافقت الدول الأوروبية على حيادها وتجدد التأكيد على ذلك في اتفاقيات فرساي عام ١٩١٩ . وهذا الالتزام القانوني ارتبط بالالتزام سياسى حيث تمتنع الدولة في حالة السلام عن اتخاذ أى إجراء من شأنه ان يؤثر على حيادها في حالة الحرب . أما النمسا فقد تقرر حيادها باتفاقية عام ١٩٥٥ بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي ثم وافق البرلمان النمساوي وأصدر قانونا يؤكد حيادها الدائم باعتباره سياسة اختارتها بنفسها . أما فنلندا فان حيادها ارتبط بوضعها الجغرافي القريب من الاتحاد السوفيتي وقد عقدت معه معاهدة صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة عام ١٩٤٨ تتعهد بمقتضاها فنلندا بعدم السماح باستخدام أراضيها كقاعدة للعدوان أو للمرور للعدوان ضد الاتحاد السوفيتي ويتعهد الأخير باحترام رغبة فنلندا بالبقاء بعيدا عن صراع القوى الكبرى . أى ان أساس حياد فنلندا هو معاهدة ثنائية ، بينما أساس حياد سويسرا هو معاهدات دولية وممارسة استمرت أكثر من قرن ونصف ، وأساس حياد النمسا معاهدة دولية وقانون داخلي .

وعلى خلاف ذلك ، نجد حياد السويد استند الى سلوك سياسي قائم على عدم الالتزام بأى أمر فى حالة السلم يحول دون اتخاذها موقف الحياد فى حالة الحرب وان تتبع فى وقت السلم سياسة دولية من شأنها خلق الثقة فى اتخاذها موقف حيادى فى المستقبل فى حالة الحرب .

ويمكن ان نشير للعناصر التالية للفرقة بين سياسة عدم الانحياز والحياد بالمفهوم القانونى :

١ - ان أساس الحياد هو فى معظم الحالات اتفاقات دولية أو قوانين داخلية أى انه ينبع من أساس قانونى * فى حين ان عدم الانحياز مبنى على اعتبارات سياسية وليست قانونية .

٢ - ان الشاغل الأساسى للدول المحايدة هو الحرب * الوقوف بعيدا عنها فى حالة اندلاعها واتباع سياسة تهية لهذا الموقف فى حالة السلام * أمام عدم الانحياز فهو سياسة شغلها الرئيسى هو وقت السلم وفى حالة نشوب حرب عالمية فان لدوله حرية اتخاذ قرارها .

٣ - ان سياسة الحياد كما ظهرت فى أوروبا هى سياسة سلبية فى المقام الأول أما سياسة عدم الانحياز كما تبلورت فى دول العالم الثالث فهى سياسة ايجابية فى المقام الأول حيث اضطلعت بعدة مبادرات لتعزيز السلام وتخفيف حدة التوتر الدولى وتغيير هيكل النظام السياسى والاقتصادى الراهن * فهدف الدول المحايدة هو مجرد الحفاظ على حيادها وقت الحرب أما هدف الدول غير المنحازة فهو بناء عالم جديد .

٤ - ان الحياد كمفهوم قانونى يترتب عليه حقوق والتزامات بين الدول المحايدة والدول المتحاربة ازاء بعضها البعض ، كما انه يستلزم اعتراف الدول المتحاربة بحياد دولة ما ، والا فان ما يعرف « بالحياد المسلح » للدفاع عن النفس يمكن أن يظهر فى الواقع الفعلى .

ثالثا : عدم الانحياز وسياسة العزلة : اصطلح على اطلاق تعبير سياسة العزلة على السياسة الأمريكية منذ صدور ما عرف بمبدأ مونرو الذى أعلنه الرئيس الأمريكى جيمس مونرو فى رسالته للكونجرس فى ديسمبر ١٨٢٣ وسارت عليه السياسة الأمريكية حتى الحرب العالمية الثانية * وارتبطت ظروف اعلان هذه السياسة بالوفاق الاوروبى Concert of Europe الذى يطلق عليه فى بعض الأحيان التحالف المقدس وضم النمسا وبروسيا وروسيا وبريطانيا عام ١٨١٥ وانضمت له

فرنسا عام ١٨١٨ ، واتخذ هذا التحالف هدفا له قمع الثورات والمحافظة على الوضع الراهن في القارة الأوروبية . وخشيت الولايات المتحدة ان تتجه الدول الأوروبية لقمع الثورات التحررية في أمريكا الجنوبية لذا أعلن الرئيس مونرو مبدأه المشهور . والواقع ان سياسة العزلة الأمريكية مرت بمرحلتين (١٤) :

الأولى : ارتبطت بالرئيس الأمريكي جورج واشنطن عندما وجه خطابا للشعب الأمريكي عام ١٧٩٦ بمناسبة انتهاء مدة رئاسته قال فيه « لا تتدخلوا في الشؤون الأوروبية ، بل كونوا بعيدين عنها ، ولا يكون لكم مع دول أوروبا سوى العلاقات التجارية دون أية التزامات سياسية ، فإذا اشتبكت هذه الدول في حرب بينها فاتركوها وشأنها وحاولوا الاستفادة من حرب الغير لتوسعوا نطاق تجارتكم » -

الثانية : تمثلت في تصريح الرئيس الأمريكي أثر ثورات أمريكا اللاتينية حيث سعت أسبانيا للحصول على معونة الدول الأوروبية لقمع هذه الثورات فأعلن جيمس مونرو في عام ١٨٢٣ تصريحه المشهور الذي لخص فيه السياسة الأمريكية تجاه أوروبا في :

١ - ان القارات الأمريكية قد وصلت الى درجة من الحرية والاستقلال لايسوغ معها احتلال أى جزء من أراضيها بواسطة احدى الدول الأوروبية .

٢ - ان كل محاولة من الدول الأوروبية لفرض نظامها السياسى على جزء من القارات الأمريكية يعتبر خطرا على أمن وسلام الولايات المتحدة وانها لن تسمح بمثل هذا التدخل .

٣ - ان الولايات المتحدة لن تتدخل في الشؤون الخاصة بدول أوروبا ولا شأن لها بالحروب التى تقوم بين هذه الدول الا ما يقتضيه حقها فى الدفاع عن نفسها اذا وقع اعتداء على حقوقها أو اصبحت مصالحها مهددة تهديدا جديا أو وجهت اليها اتهامات من احدى الدول الأوروبية .

ويتضح مما سبق الدوافع وراء سياسة العزلة الأمريكية ، وهى تعزيز استقلال الولايات المتحدة فى مواجهة الدول الأوروبية ، والسعى للسيطرة على أمريكا الجنوبية ومنع الدول الأوروبية منها أى انها حلقة فى سياسة التوسع الأمريكى من النطاق المحلى « الولايات المتحدة » الى النطاق الإقليمى « القارتين » ثم الى ذلك مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث اصبحت الولايات المتحدة قوة عالمية .

وهذا الامر على خلاف الوضع بالنسبة لعدم الانحياز الذي يستهدف تعزيز استقلال هذه الدول وليس سيطرتها على احد .

رابعا : عدم الانحياز وسياسات القوى : لقد عرف شوارز نبرجر Schwarzenberger سياسات القوى بأنها تمثل نوعا من العلاقات بين الدول حيث تسود أنماط معينة من السلوك مثل : التسلح - العزلة - دبلوماسية القوة - اقتصاد القوة - توازن القوى - الحرب . وبناء عليه فإن سياسات القوى تعنى حدوث تجمعات دولية ضد تجمعات أخرى ، وتعتبر هذه التجمعات غايات في حد ذاتها . ولا شك ان عدم الانحياز يرفض هذا التوجه في السياسة الدولية . وقد أوضح نهرو ذلك في خطابه المشهور عام ١٩٤٦ الذي يعد بدايات لفكر عدم الانحياز حيث أكد نهرو على رفض سياسات القوى ودعا للابتعاد عنها وذهب الى ان مشاكل آسيا وأفريقيا ترتبط ليس بالصراع من أجل القوة وانما بالعمل من أجل الوفاء بالاحتياجات الرئيسية للإنسان . ويمكن ان نضيف على سبيل الاستطراد ان سياسات القوى ارتبطت بأوروبا بعد الثورة الصناعية بينما عدم الانحياز ارتبط بالدول النامية التي تسعى للتنمية .

خامسا : عدم الانحياز والحياد الإيجابي :

بعد الحرب العالمية الثانية وتبلور الحرب الباردة بدأت حالة جديدة من الحياد أخذت مسميات عديدة . فمثلا وصفها ساستروجوجو رئيس وزراء أندونيسيا في تصريح له في ١٥ مارس ١٩٥٥ بأنها سياسة مستقلة نشطة ووصفها نهرو في حديث له يوم ٩/٤/٥٩ بأنها السعى لاقامة منطقة جغرافية ثالثة أو منطقة اللا حرب . ورفض تسميتها كتلة . وأشار اليها عبد الناصر في مؤتمر بريوني بأنها عدم انحياز وأحيانا كان يشير اليها بأنها حياد ايجابي ، كما ورد ، في بيان بعض الدول العربية يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٧ والتي منها مصر والسعودية وسوريا ، نفس المفهوم ١٠

وقد أوضح الرئيس الراحل جمال عبد الناصر مقومات سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز في حديث مع رجال الصحافة الامريكية يوم ١/٢٦/١٩٥٨ (١٥) بقوله انها سياسة مستقلة تنبع من المصالح الحقيقية للشعب المصري وتعتمد على المبادئ التالية :

- التفاعل السياسي مع الأحداث العالمية .
- تأييد حق الشعوب في حريتها ومحاربة الاستعمار والرجعية

- والمحافظة على استقلال الشعوب واحترام سيادتها .
- مقاومة تدخل الدول الكبرى فى شئون الدول الصغرى .
- اقرار حق كل دولة فى اختيار نظامها السياسى والاجتماعى .
- مقاومة الاحلاف العسكرية والقواعد الحربية الأجنبية .
- التعايش السلمى ونبذ الحروب وحل المشاكل الدولية بالوسائل السلمية .
- اقامة العلاقات الدولية على أسس نظيفة أى على أساس الحق والعدل .

وبناء على ما سبق يمكن تعريف سياسة الحياد الايجابى على النحو التالى (١٦) : « الحياد الايجابى هو المذهب السياسى الذى يقتضى من الدولة ان تتفاعل سياسيا مع الأحداث العالمية وان تشارك فى حل مشاكل المائلة الدولية على أساس من الحيادة وعدم المحاباة وحسبما تمليه مبادئ العدالة الدولية ، ويقضى به سلطان الضمير العالمى ، بهدف الوصول الى تحقيق السلام والأمن العالمى الدائم » وبناء عليه فان هذا التعريف يعتمد على مقومات ثلاثة :

- ١ - عنصر الحيادة كجوهر السياسة « على أساس الحق والعدالة كالتقاضى » .
 - ٢ - عنصر الايجابية كأداة للسياسة « التفاعل السياسى مع الأحداث العالمية » .
 - ٣ - عنصر السلام كهدف للسياسة « السلام العالمى كل لا يتجزأ » وهو أيضا غير الاستسلام ومن ثم تأكيد حق الشعوب فى مقاومة الاستعمار .
- ولا شك ان مفهوم الحياد الايجابى برز فى الفكر السياسى المصرى بوجه خاص كتعبير عن نفس مفهوم عدم الانحياز وساد ذلك فى عقد الخمسينات حتى استقر المفهوم الجديد بعد هؤتمر بلجراد .

سادسا : عدم الانحياز والتعايش السلمى :

ظهر تعبير التعايش السلمى لأول مرة فى ديباجة المعاهدة الموقعة فى ٢٩ ابريل ١٩٥٤ بين الصين والهند والمعاروفة باسم مبادئ « البانتاشيلا » أى المبادئ الخمسة وهى :

١ - الاحترام المتبادل لوحدة وسيادة أراضي كل من الدولتين .

٢ - عدم الاعتداء المتبادل .

٣ - عدم التدخل فى الشؤون الداخلية .

٤ - المساواة والمنافع المتبادلة .

٥ - التعايش السلمى .

ثم استخدم الرئيسان عبد الناصر وتيتو فى تصريح مشترك فى ٦ يناير سنة ١٩٥٦ نفس التعبير . وقد حرص علماء القانون اليوغوسلاف كثيرا على تطوير فكرة التعايش السلمى وتأكيد ذاتية يوغوسلافيا منذ انفصالها عن الكومنفرم فى ٢٨ يونيه ١٩٤٨ .

وقد تطورت مبادئ التعايش السلمى وخاصة فى عقد الستينات ببلورة سياسة الوفاق . ويرجع للدول النامية ودول عدم الانحياز بوجه خاص الفضل فى بلورة مفاهيم التعايش السلمى عبر عدة مؤتمرات دولية حتى تم اقرارها فى اعلان خاص بذلك من الأمم المتحدة .

سابعا : عدم الانحياز وفض المنازعات بالطرق السلمية :

أقر عهد عصبة الأمم فى المواد من ١٢ : ١٥ ضرورة حل المنازعات بالطرق السلمية وأكد ذلك ميثاق الأمم المتحدة فى المادة الثانية منه وفصل وسائل الحل السلمى فى المادة ٣٣ بقوله : « انه يجب على أطراف النزاع ان يلتمسوا حله بآدىء ذى بدء بطريق المفاوضات والتحقيق والتوفيق والتحكيم والتسوية أو أى يلجأوا الى الوكالات والمنظمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختبارهم » .

ويمكن تقسيم هذه الوسائل الى ثلاث فئات هى :

(أ) الطرق الدبلوماسية وهى :

١ - المفاوضات وهى الاتصال بين الدولتين سواء مباشرة أو من خلال مؤتمر دولي .

٢ - المساعى الحميدة وهى التى تتولاها دولة ثالثة لنقل وجهات نظر الطرفين .

٣ - الوساطة وهنا تقوم الدولة الثالثة بالتقدم بمقترحات لتقريب وجهات النظر .

٤ - عرض النزاع على المنظمة الإقليمية أو الدولية ولهذه المنظمة أن توصى بالتدابير المناسبة لحل النزاع .

(ب) الطرق المختلطة وهي :

١ - لجان التحقيق الدولية وهي تسعى لمعرفة الحقيقة في الموقف موضع النزاع حتى يكون ذلك أساسا لحل النزاع ويتم ذلك بفحص الوقائع .

٢ - لجان التوفيق ومهمتها مثل لجان التحقيق وإن أضافت لذلك مهمة اقتراح حل النزاع .

(ج) الطرق القضائية وهي :

١ - التحكيم وهي طرح النزاع على شخص أو هيئة يرتضيها الطرفان ويلتزمان مقدما بقبول حكمها وقد أوضحت اتفاقيات لاهاي عام ١٨٩٩ وعام ١٩٠٧ وكذلك ميثاق التحكيم العام الموقع في جنيف في ٢٦ سبتمبر ١٩٢٨ إجراءات وقواعد الالتجاء للتحكيم .

٢ - القضاء الدولي وهو يتمثل في الالتجاء لمحكمة العدل الدولية وهي الاداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة وتتكون من خمسة عشر من القضاة يفصلون في المنازعات التي تعرض عليهم .

وهنا يهمنا ان نوضح ان عدم الانحياز باعتباره سياسة ايجابية نشطة تهدف لتخفيف حدة التوتر الدولي ، فقد جعل من فض المنازعات بالطرق السلمية أحد المبادئ التي يركز عليها ، بل أكثر من ذلك ، تشكل عدة لجان للمساعي الحميدة ومنها لجنة الثمانية الخاصة بفلسطين، واللجنة الرباعية للنزاع بين ايران والعراق وهناك الدور النشط الذي قامت به الحركة في بداية الستينيات لتسوية النزاع بين الصين والهند اثر اندلاع القتال بينهما عام ١٩٦٢ وكانت مصر عضوا بارزا في تلك اللجنة .

المبحث الرابع

التطور التاريخي لحركة عدم الانحياز

يمكن القول ان أول تعبير رسمي عن سياسة عدم الانحياز قد جرى على لسان الزعيم الهندي الراحل نهرو ، فقد صرح فى سبتمبر ١٩٤٦ قاطلا « ان سياسة الهند هى الابتعاد عن سياسة القوى التى تتبعها الكتلة المتصارعة بعضها مع البعض الآخر . تلك السياسة التى أدت فى الماضى الى الحروب العالمية والتى قد تؤدى فى المستقبل الى دمار على نطاق واسع » . وكرر نهرو نفس المعنى فى بيان له فى الجمعية التشريعية الهندية . فى ٤ سبتمبر ١٩٤٧ بقوله « ان الهند لن ترتبط بأية كتلة من الكتل » ثم زاد هذا المفهوم تأكيدا بعد ذلك فى بيان له فى ٢٢ مارس ١٩٤٩ .

أما فى مصر فإن أول تصريح ورد حول هذا المفهوم يرجع لبيان الدكتور محمود فوزى فى الأمم المتحدة عندما أعلن فى ٣٠ يونية ١٩٥٠ امتناع مصر عن التصويت على قرار قدمته الولايات المتحدة بطلب تدخل الأمم المتحدة عسكريا لحماية كوريا الجنوبية (١٧) .

وفى تصريح للرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٩ يوليو عام ١٩٥٤ عندما أعلن « ان الهدف الثانى بعد الجلاء هو عدم الارتباط بأى حلف أو بدافع مشترك » واستخدم تعبير عدم الانحياز لأول مرة فى أول يونية ١٩٥٦ .

أما يوغوسلافيا فقد أكدت اتجاهها الاستقلالى عن الكتلة أثر خلاف تيتو وستالين وانفصال يوغوسلافيا عن الكومنفرم فى ٢٨ يونية ١٩٤٨ .

وقد تطورت الفكرة بعد ذلك فى مؤتمرات متعاقبة منها :

١ - مؤتمر باندونج الذى عقد عام ١٩٥٥ واشتركت فيه ٢٩ دولة منها ٢٣ دولة آسيوية ٦ افريقية (لم تدع جنوب افريقيا واعتذرت دولة اتحاد افريقيا الوسطى) *

وتحليل عضوية المؤتمر يظهر اشتراك دولتين شيوعيتين و ٩ دول مرتبطة مع الكتلة الغربية باحلاف أو اتفاقات وقد شهد المؤتمر صراعا عنيفا بين مختلف الاتجاهات *

٢ - مؤتمر ثلاثى بين نهرو وناصر وتيتو فى برينى ١٨ يوليو ١٩٥٦ *

٣ - اتجاه مصر لكسر سياسة حظر السلاح بصفقة الاسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ *

٤ - اجتماع عبد الناصر وتيتو فى الاسكندرية فى ٢٢ ابريل ١٩٦١ والدعوة لمؤتمر تحضيرى لعدم الانحياز *

٥ - المؤتمر التحضيرى فى القاهرة فى ٥ يونية ١٩٦١ دعيت له ٢١ دولة ووضع معايير عدم الانحياز وهى :

الأولى : ان تكون الدولة قد انتهجت سياسة مستقلة مبنية على التعايش السلمى بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة وعلى عدم الانحياز أو ان تكون قد أظهرت اتجاها نحو مثل هذه السياسة *

الثانى : ان تكون الدولة مؤيدة باستمرار لحركات التحرر الوطنى *

الثالث : الا تكون الدولة عضوا فى حلف عسكري متعدد الأطراف فى نطاق الصراع بين الدول الكبرى *

الرابع : اذا كانت الدولة طرفا فى اتفاقية عسكرية ثنائية مع دولة كبرى أو اذا كانت عضوا فى حلف اقليمى فان الاتفاق أو الحلف يجب الا يكون قد عقد فى نطاق منازعات الدول الكبرى *

الخامس : اذا كانت الدولة قد سمحت بقواعد عسكرية لدولة اجنبية كبرى فان هذا السماح يجب الا يكون فى نطاق منازعات الدول الكبرى *

وبعد ذلك عقدت لجنة على مستوى السفراء من الدول المذكورة في ٢١ يونية ١٩٦١ لبحث قائمة الدول التي يمكن دعوتها لمؤتمر عدم الانحياز وبعد مداولات استمرت أكثر من ١٥ يوما لم توافق الا على دعوة ٣ دول جديدة فقط .

المؤتمر الأول في بلجراد ١ - ٦ سبتمبر ١٩٦١ : عقد المؤتمر في جو الحرب الباردة لذا سيطر عليه هدف الدعوة للسلام ونزع السلاح وأصدر المؤتمر قرارا بارسال وفدين لرئيسى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة يحمل كل وفد رسالة متطابقة وقد ضم الوفد للولايات المتحدة سوكارنو (اندونيسيا) موديبو كيتا (مالي) . أما الوفد للاتحاد السوفيتى فقد ضم نهر (الهند) تكروما (غانا) وكان اقتراح ارسال الرسائل والوفود وتشكيلها قد طرح من قبل عبد الناصر ووافق المؤتمر على ذلك .

المؤتمر الثانى فى القاهرة ٥ - ١٠ أكتوبر ١٩٦٤ : دعت لمعد المؤتمر مصر وسرى لانكا وحضرت المؤتمر ٤٧ دولة من مختلف القارات ، وكانت حدة التوتر الدولى قد خفت بعقد معاهدة موسكو للحظر الجزئى للتجارب النووية . لذا فقد سيطرت على المؤتمر الدعوة لتحرير الشعوب وتحقيق العدالة الدولية ومناصرة قضايها الحرية والاستقلال وادانة التمييز العنصرى وتأكيد أهمية نزع السلاح والدعوة لاقامة مناطق منزوعة السلاح .

المؤتمر الثالث لوزاكا (زامبيا) ٨ - ١٠ سبتمبر ١٩٧٠ وكان طابعه الرئيسى الدعوة لمناهضة الاستعمار الجديد الذى أصبح الظاهرة الجديدة التى تعاني منها الدول النامية .

كما أكد المؤتمر على فكرة الدعوة للاعتماد على النفس Self-Reliance

المؤتمر الرابع فى الجزائر ٥ - ٩ سبتمبر ١٩٧٣ : أكد أهمية النضال الاقتصادى ضد الامبريالية ووضع برنامجا من ١٤ نقطة للتعاون الاقتصادى بين دول الحركة تناول تطوير التجارة ورفض سياسة الحماية والدعوة لمفاوضات تجارية متعددة الاطراف وتشجيع التجارة عبر الأقاليم والسعى للحصول على معونات ومساعدات غير مشروطة وتشجيع الصادرات . وقد أبرز المؤتمر أهمية التعاون مع الدول الاشتراكية وطالبها بإعطاء تسهيلات أكبر للدول النامية وتقديم مزيد من المساعدات لهذه الدول . وأكد من الناحية السياسية على أنه لا مصالحة ولا مهادنة مع الاستعمار الامبريالية .

المؤتمر الخامس في كولومبو (سرى لانكا) : ١٦ - ١٩ أغسطس ١٩٧٦ •

- لوحظ تضخم العضوية من ٢٥ في بلجراد ، ٤٧ في القاهرة ٥٣ في لوزاكا ، ٧٥ في الجزائر ٨٦ كولومبو ، ٩٣ في هافانا ١٠١ في دلهي ، ١٠١ في هراري

ومن ناحية أخرى تضمن بيان المؤتمر عناصر جديدة تظهر لأول مرة ومنها :

- اضافة الصهيونية كصورة من صورة التمييز العنصري •

- بروز الجانب الاعلامي وتكوين مجمع وكالات انباء عدم الانحياز Press Agencies News Pool أكد المؤتمر على أهمية الاستقلال الاعلامي •

- التأكيد على عناصر النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومن أبرزها تغيير النظام النقدي والمالي العالمي واعادة تقسيم أسس العمل الدولي وأبرز مشكلة الدين للدول الأقل نموا والاکثر تضررا

Least developed and most seriously affected countries

المؤتمر السادس هافانا ٣ - ٩ سبتمبر ١٩٧٩ : برزت فيه مشاكل جنوب أفريقيا وجزر الماليناس (فوكلاند) والصحراء الغربية • وقد عكست نتائج المؤتمر طبيعة الظروف آنذاك وعبرت عن اقتراب الحركة من أمريكا اللاتينية التي كانت حكرا على السياسة الأمريكية لذا ظهر هجوم شديد على السياسة الأمريكية ونزعة نضالية على المستوى العالمي ونقد اتفاقات كامب ديفيد والدعوة لتعليق عضوية مصر باعتبارها خرجت عن مقررات حركة عدم الانحياز • كما روجت كوبا ، باعتبارها الدولة المضيفة لفكرة الحليف الطبيعي للحركة لتأكيد الارتباط بينها وبين الكتلة الشرقية • وفي الجانب الاقتصادي برزت الدعوة للمفاوضات الشاملة Global Negotiations ، كما صدر اعلان هافانا عن حقوق الانسان وحقوق الشعوب وربط بين ذلك وبين النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتحرير الشعوب من الاستعمار (كان ذلك ردا على الحملة الأمريكية الخاصة بحقوق الانسان في عهد حكومة كارتر) •

المؤتمر السابع نيودلهي ٧ - ١٢ مارس ١٩٨٣ • شهدت ظروف انعقاد المؤتمر عودة الحرب الباردة وتساعد سباق التسلح النووي وعسكرة الفضاء الخارجي ، الامر الذي انعكس في قراراته • وفي نفس الوقت السعي لاستعادة التوازن لمبادئ الحركة والذي اختل في ظل الرئاسة الكوبية • وقد سيطر جو النزاع الايراني العراقي على أعمال المؤتمر • ولكن بالنسبة لمصر فقد استطاعت الدبلوماسية المصرية التخلص مما سمي بمشكلة عضوية مصر التي أثارها دول الرفض العربية •

المؤتمر الثامن في هراي ١ - ٦ سبتمبر ١٩٨٦ ، وقد أثر في المداولات التطورات المرتبطة بالوضع المتفجر في افريقيا الجنوبية (ناميبيا وجنوب أفريقيا) وأيضا الاعتبارات الخاصة بالوضع الاقتصادي المتدهور وخاصة أزمات الديون والمجاعة ، فضلا عن ظروف تساعد التوتر في الحرب الباردة الثانية •

والخلاصة : ان حركة عدم الانحياز منذ صدور أول تصريح يعبر عن هذا الاتجاه السياسي الجديد عام ١٩٤٦ حتى عقد مؤتمرها الثامن في هراي عام ١٩٨٦ قطعت شوطا كبيرا وبلغت أربعين عاما من الناحية الفعلية أما من الناحية الرسمية فان عام ١٩٨٦ يعد الذكرى الخامسة والعشرون للحركة منذ مؤتمرها الاول في بلجراد عام ١٩٦١ وهذا كله سواء أخذنا بأي من التاريخين يوضح الحقائق التالية :

الأولى : ان عدم الانحياز عبرت عن سياسة دولية للبلاد النامية حديثة الاستقلال •

الثانية : ان هذه السياسة تطورت وبرزت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وقويت في ظل الحرب الباردة الاولى والثانية وطورت من برامجها بهدف تحقيق مبادئها في الاستقلال بكل صورة •

الثالثة : ان هذه السياسة تحظى الآن باهتمام من كافة التجمعات الدولية وهذا عكس الحال في بدايتها اذا اعتبرت لا أخلاقية وهذا الاهتمام مرجعه تعمق جذور الحركة وتزايد عضويتها ومن ثم تطرح التساؤل عن الأبعاد المختلفة المرتبطة بالحركة عبر هذه السنين الطوال •

Joseph Frankel, The Making of Foreign Policy, Oxford (١)
University Press, London, 1968.

K.P. Misra, Towards Understanding Non-Alignment in (٢)
K.P. Misra ed., Non-Alignment : Frontiers and Dynamics, Vikas
Publishing House Pvt Ltd., New Delhi, 1982, p. 37.

F.S. Northedge and M.J. Grieve, A Hundred Years of In- (٣)
ternational Relations, Duckworth, London, 1971, pp. 218-247.

Peter Calvocoressi, World Politics since 1945, Third (٤)
Edition, Longman, London 1977, pp. 3-45.

Ibid, pp. 46-79. (٥)

F.S. Northedge and Grieve, Op. Cit., pp. 249-271. (٦)

وانظر الدراسة القيمة لتطور الحرب الباردة في :

د . السيد أمين شلبي « قراءة جديدة للحرب الباردة (دار المعارف
القاهرة - ١٩٨٣ »

Peter Calvocoressi, op. cit., pp. 101-106. (٧)

انظر النصوص الكاملة لمواثيق هذه الأحلاف في :

J.A.S. Grenville, The Major International Treaties (٨)
1914-1978.

ودراسة تحليلية لهذه الأحلاف في :

د . بطرس بطرس غالي « الأحلاف العسكرية والأمم المتحدة » المجلة
المصرية للقانون الدولي - المجلد الثامن عشر - ١٩٦٢ ص ص ١٢ - ٣٢ .

(٩) حول التسابق الأمريكي السوفيتي لاقامة أحلاف وعقد معاهدات
في آسيا انظر : د . بطرس بطرس غالي « الاتفاقات الإقليمية الآسيوية »
المجلة المصرية للقانون الدولي - المجلد العاشر - ١٩٥٤ ص ص ١٢ - ٣٦ .

- (١٠) F. S Northedge et al, op. cit., pp. 138-163..
- (١١) ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساس لمحكمة العمل الدولية - مكتب الاعلام العام - نيويورك المادتين الأولى والثانية
- (١٢) J.A.S. Grenville, op. cit., pp. 491-501 Also Peter Calvocoressi, op. cit., pp. 179-191.
- (١٣) K.P. Misra, Towards Understanding Non-Alignment, op. cit., pp. 23-35.
- (١٤) محمد منير العصرة : سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦١: صص ١٠٠ - ١٠١
- (١٥) راجع نشرة مصلحة الاستعلامات المصرية بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٥٨ .
- (١٦) محمد منير العصرة - مرجع سابق ص ١٠٤
- (١٧) بطرس غالى «سياسة عدم الانحياز» المجلة المصرية للقانون الدولي - المجلد العشرون ١٩٦٤ ص ص ١٢٧ - ١٥٠ .

الفصل الثانى

القضايا الرئيسية أمام حركة عدم الانحياز

القضايا الرئيسية أمام حركة عدم الانحياز

لقد تطورت اهتمامات حركة عدم الانحياز بـاتساع عضويتها وبتنوع نشاط ومصالح دولها فى إطار البيئة الدولية . ونعرض فيما يلى لأبرز القضايا التى تطرح أمام الحركة فى اجتماعاتها المختلفة آخذين فى الاعتبار النظرة الكلية للمسائل دون ولوج باب التفاصيل التى تؤدى الى مسارب فرعية لا تخدم غاية البحث العلمى ولا تساعد فى الفهم العملى الذى يستهدفه رجل السياسة أو الدبلوماسية . ويمكن تقسيم هذه الموضوعات الى خمس مجموعات لكل منها سماتها الخاصة ووجدتها وهذا لا ينفى تداخلها مع بعضها البعض بحكم التداخل والتشعب فى العلاقات الدولية فى عالم اليوم وهذه القضايا هى :

- ١ - القضايا السياسية .
- ٢ - القضايا الاقتصادية .
- ٣ - القضايا الثقافية والإعلامية .
- ٤ - قضايا التعاون العلمى والتكنولوجى .
- ٥ - القضايا الاستراتيجية .

المجموعة الأولى للقضايا السياسية :

وتتمثل القضايا السياسية فى المشاكل التى تواجه الحركة فى كل قارة من القارات المتواجدة فيها وأحيانا فى كل منطقة أو اقليم أو حتى دولة من دولها . وهنا نجد أن هذه المشاكل متشعبة ففى أوروبا تبرز مشكلة قبرص . وفى آسيا مشكلة كمبودشيا ومشكلة أفغانستان وفى

الشرق الأوسط تظهر أزمة الشرق الأوسط والنزاع الايراني العراقي والقضية الفلسطينية ومشكلة لبنان وفي أفريقيا مشكلة ناميبيا والصحراء وتشاد وجنوب أفريقيا والجزر التي ما تزال محتلة وفي أمريكا الوسطى والجنوبية مشكلة نيكاراغوا والسلفادور والفولكلاند وقناة بنما ومطالبة بوليفيا بإيجاد منفذ لها على المحيط الهادى والخلاف بين جويانا وفنزويلا وغيرها . وأول ملاحظة تتعلق بالقضايا السياسية ان معالجة عدم الانحياز عادة لهذه القضايا تنسجم بالعمومية والشمول بمعنى انه يعالج القضية عندما ترتقى لتصبح مشكلة تؤثر على الحركة ككل . وهذه الملاحظة لا تنطبق على الموقف فى أمريكا اللاتينية حيث تنهمك الحركة منذ مؤتمر هافانا فى الدخول فى تفاصيل هذا الموقف وتخصص تقريبا فقرة لكل دولة مهما كان حجم مشكلتها أو أهمية هذه المشكلة على المستوى العالمى . ومرجع ذلك الى التقليد الذى درجت عليه الحركة فى معالجة القضايا السياسية فى المجموعات الإقليمية الخاصة بكل منها ومن ثم يقع المحذور وتتسابق هذه الدول كل فى إبراز مشاكلها الخاصة للحصول على تأييد دولي ينفعها للاستهلاك المحلى ويتجسد هذا الموقف بوجه خاص فى قضايا أمريكا اللاتينية وساعد على ذلك عوامل :

الأول : الدور الكوبى الرائد فى حركة عدم الانحياز فهى من أوائل دول هذه القارة التى انضمت للحركة عندما كان مجرد النطق باسم الحركة موضع عدم ترحيب فى هذه المنطقة من العالم .

الثانى : ان كوبا - باعتبار ان هدفها الرئيسى مهاجمة السياسة الامريكية لأسباب ثنائية ودولية - تتحين الفرص لذلك وأكبر المجالات لها فى أمريكا اللاتينية حيث السياسة الامريكية تقليديا لها مواقفها وأثار هذه المواقف منذ عصر مونرو ومبدأه المعروف عام ١٨٢٣ .

الثالث : حالة عدم الاستقرار السياسى فى تلك المنطقة والتى تتميز بكثرة الانقلابات العسكرية وتدخل العسكريين فى السلطة وغلبة النزعات الديكتاتورية على أنظمة الحكم فى ذلك الاقليم الأمر الذى يجعله ترابه خصبة للمد والجزر الثوريين ، فصراع القوى الدولى لم تكتمل أبعاده بعد هناك .

الرابع : ظهور مجموعة من الدول الصغرى الضعيفة اقتصاديا وقليلة السكان والتى تتميز بنبرة سياسية عالية ومن أمثلة ذلك نيكاراغوا ، جرينادا بليز ، جويانا سورينام ، جاميكا وهذه الدول بعضها يعيل لليمين وبعضها يعيل للييسار وأحيانا نفس الدولة تبعاً للوضع السياسى الذى تعيش فيه تتناوب الدور ، وفى كلتا الحالتين حظيت تلك الدول بدبلوماسية نشطة فى الخطابة وتقديم التعديلات فى المؤتمرات الدولية .

والملاحظة الثانية وهى مؤسسة على الأولى ان هذا الأسلوب فى المعالجة الإقليمية يتميز بعيبه جوهري والمتمثل فى حجب المنظر العام للغاية والتركيز على الاشجار التى فيها ومن ثم يضيع التحليل وتقل الفائدة ويصبح العمل سباقا من أجل الكم وليس الكيف ، من أجل التطرف وليس العقلانية ، فعلى سبيل المثال ما الذى تغير فى أمريكا اللاتينية بعد البيان المستفيض للحركة عن مشاكل كل دولة منها فى قمة هافانا ، وبعده فى قمة نيودلهى ، وأخيرا فى قمة هراى وما قيمة اثاره مشكلة الليندى ووقف عضوية شيلي بعد أن انتهى الليندى منذ زمن وتغيرت الحكومات فى شيلي وهل حكومات عدم الانحياز الأخرى أكثر ديمقراطية من حكومة شيلي وهل لا توجد دول أخرى فى الحركة قامت بحكوماتها على اسنة دبابات قوة دولية أجنبية ، ان الموقف فى جنوب غرب آسيا لا يختلف كثيرا عنه فى أمريكا اللاتينية ولكن الخلاف الرئيسى ان الهند تحركها المصالح القومية ، بينما كوبا تحركها المصالح العقائدية فى المقام الأول ومن ثم نجد موقف الحركة من القضايا الآسيوية يتسم بالعمومية والبعد عن التفاصيل بينما موقفها من قضايا أمريكا اللاتينية يخوض فى أدنى التفاصيل مثل مطالبة بوليفيا بان يكون لها منفذ على المحيط ولا شك أن بوليفيا ليست الدولة الوحيدة فى الحركة التى ليس لها منفذ على البحار .

المجموعة الثانية : القضايا الاقتصادية :

ويمكن تقسيمها الى مجموعتين رئيسيتين : الأولى تتعلق بحوار الشمال والجنوب وبعبارة أخرى القضايا المرتبطة بسياسات الدول الصناعية ومطالب الدول الصناعية المتقدمة وتأثير ذلك على الوضع الاقتصادى فى البلاد النامية من جانب ومطالب الدول النامية من الدول الصناعية من جانب آخر . أما المجموعة الثانية فهى تلك المرتبطة بتعاون دول الجنوب أى الدول النامية مع بعضها البعض . ومن ثم نجد عدم الانحياز يعالج الموقف الدولى الاقتصادى بوجه عام ثم يعرض لمطالب الدول النامية والتى تتمثل فى :

(١) الدعوة لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد باعتبار ان النظام السائد نشأ وتطور فى عهد الاستعمار وفى ظل سيطرة القيم والحضارة الغربية والسعى من أجل أسواق الدول النامية والحصول على ما لديها من سلع أولية بأرخص الأسعار وترتب على ذلك آثار ضارة فى التجارة الدولية ومشاكل النقد الدولى والتنمية الاقتصادية بما فى ذلك التصنيع .

(ب) ان معالجة الوضع الاقتصادى الدولى ينبغى ان تتم فى اطار شامل وعالمى وهو ما اصطلح على تسميته بالمفاوضات العالمية بمنهج متكامل أى تشمل جميع دول العالم وجميع السلع الرئيسية .

(ج) ضرورة ايجاد برنامج للتدابير الفورية فى الموضوعات ذات الحساسية الخاصة أو الحرجة مثل النقد والتمويل والتجارة والطاقة والاغذية والزراعة .

وأول ملاحظة على هذا التصور انه متناقض مع ذاته فهو يطلب بالمفاوضات العالمية نظريا ، وفعليا لا يتعرض لموقف الكتلة الشرقية من ذلك ، وهو يطلب بالشمول فى المفاوضات ويرفض التجزئة ، وفى نفس الوقت يدعو لبرنامج التدابير الفورية . وكأنه بهذه الدعوة يدرك استحالة المفاوضات العالمية الشاملة ومن ثم يسعى لكى يكون واقعيا فى مطالبه فيقع فى التناقض . ويمكن فهم ذلك لو راجعنا الوثيقة النهائية التى صدرت عن قمة نيودلهى عام ١٩٨٣ اذ نجدها مكتوبة بطريقة تتسم بالتكرار والإفاضة ، وطبعاً المنتم لأممال المؤتمرات عن كتب يعرف سر هذا التناقض والتكرار وهو سعى الدول المختلفة لارضاء كافة الدول الأخرى ، ونظراً لانعدام الوحدة الفكرية وحرص كل دولة على إبراز مواقفها فإن البيانات عادة تظهر بهذا الشكل . وإذا كان مثل هذا الوضع معيباً من الناحية الأكاديمية والايديولوجية الا أنه مقبول وضرورى من الناحية السياسية والعملية للحفاظ على تماسك الحركة وتضامنها ولا أقول وحدتها .

والجانب الآخر من القضايا الاقتصادية هو المتعلق بالتعاون بين الدول النامية بعضها البعض وتمتلىء وثائق عدم الانحياز بالبرامج المتعددة فى هذا الشأن وهى غالباً ما تكون تعبيراً عن الآمال المنشودة والأهداف المرغوب فيه أكثر منها تعبيراً عن حقائق قائمة بالفعل . والتعاون بين الدول النامية يأخذ بعدين :

الأول : تنسيق مواقفها فى المؤتمرات والمنظمات الاقتصادية الدولية مثل الائتداد والجات وغيرها وتنشيط مجموعة ال ٧٧ فى هذا المجال تعدد اجتماعاتها .

والثانى : التعاون المباشر بين هذه الدول وخاصة بشأن التفضيلات الجمركية والائتاج المشترك ، وهنا ما زال الموقف فى البداية رغم وجود بعض الأمثلة شبه الناجحة فى هذا الصدد ومن أبرزها اتفاق التعاون الاقتصادى والتجارى بين الهند ويوغوسلافيا ومصر ونقول شبه ناجحة لانها استمرت صامدة رغم كل العقبات لفترة من الزمن قاربت العشرين

عاما الا أن نطاقها محدود سواء لضآلة حجم التبادل التجارى وعدم تحقق التعاون الصناعى بالانتاج المشترك كما كان الأمل فى البداية عند عقد الاتفاقية .

ومن أبرز الأفكار الى تدعو اليها الحركة بصدد التعاون بين الدول النامية :

١ - أنشاء بنك الجنوب ولقد تمت عدة دراسات وأبحاث فى هذا النصد وما تزال هذه الفكرة تصطبم بالعقبة الكؤود وهى تمويل أنشاء البنك . وبما أن غالبية الدول النامية فقيرة من جانب ، ومن جانب آخر تأخذ الدول النامية البترولية أما موقف المعارض أو المتحفظ ومن ثم فإن الفكرة لم تتقدم كثيرا .

٢ - برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادى بين دول عدم الانحياز وقد حددت قمة نيودلهى اثنين وعشرين مجالا وعهدت لعدد من الدول بمهمة التنسيق فى كل مجال بين دول عدم الانحياز بعضها البعض وبين دول الحركة ككل والدول النامية من ناحية أخرى ، ويلاحظ على هذه البرامج أنها نظرية أكثر منها عملية ، وبعبارة أخرى أنها عبارة عن حلقة مفرغة من الاجتماعات والتوصيات والقرارات أكثر منها خطة عملية لتنفيذ موضوع محدد ورغم هذا فإن لها فائدتها من زاويتين أولهما ٠٠ تعريف قادة البلاد النامية بعضهم البعض ٠٠ وثانيهما ٠٠٠ تنمية الوعى بالمشاكل والقضايا المشتركة لهذه البلاد .

هذا وقد خفضت قمة هراى هذه المجالات الى ١٣ مجالا بناء على توصية اجتماعات المنسقين التى عقدت فى نيودلهى فى إبريل ١٩٨٦ .

٣ - الدعوة للاعتماد الجماعى على الذات فيما بين الدول النامية وهذه دعوة حق تصطبم بعقبات واقعية . وهى دعوة حق لأنها تستجيب للفكر الداعى لتقدم الدول النامية ولا يمكن لهذه الدول أن تتقدم طالما ظلت معتمدة على الدول الصناعية وتسير فى ركابها . ولكن العقبات الواقعية تتمثل فى افتقار البلاد النامية بصورة متزايدة لمقوماتها الاقتصادية ولعل أوضح مثال على ذلك أن البلاد النامية التى من المفترض أن اقتصادها زراعى فى المقام الأول تعيش فى حالة احتياج لاستيراد الغذاء من الدول المتقدمة ، وسبب ذلك واضح أن البلاد المتقدمة حققت ثورة زراعية بميكنة الزراعة واستخدام الأساليب التقنية الحديثة ومن ثم تضاعف إنتاجها ورفعت مستوى وعى سكانها فنقص معدل الاستهلاك الفاقد فى حين تعيش الدول النامية فى مرحلة الزراعة البدائية وارتفاع معدل الفاقد من الاستهلاك

الغذائي لانخفاض الوعي ومن ثم يضطر معظمها لاستيراد الغذاء بالاضافة
لضالة الصناعة وهنا يوضح حجم المأساة .

المجموعة الثالثة القضايا الثقافية الاعلامية

وتتمثل في قضيتين رئيسيتين :

الأولى : الدعوة لاقامة نظام اعلامى دولى جديد وقد برزت هذه الدعوة
فى أوائل الثمانينات ثم أخذت شكلا محددا فى بيان قمة نيودلهى . وكان
اهتمام الحركة من قبل منصبا على اقامة تعاون فى مجال الاعلام والاتصال .
ولكن نشاط الدول غير المنحازة فى المنظمات الاعلامية والتربوية وبخاصة
اليونسكو وما أثاره من ردود فعل بالنسحاب الولايات المتحدة وتهديد بعض
الدول الأخرى من المجموعة الغربية بالانسحاب دفع الدول النامية للتكاتف
معا لمواجهة هذه الضغوط . وفى اعتقاد بعض دول الحركة ومنها الهند أن
هذا النظام ينبغى أن يقوم على :

(أ) الاعتراف بحرية الصحافة كعنصر أساسى فى هذا النظام .

(ب) أن أنسياب الاعلام يجب أن يستهدف الدعوة للسلام والتعايم
بين الشعوب .

(ج) ضرورة تطوير البنية الأساسية للاتصالات فى البلاد النامية
باقامة الاقمار الصناعية وتدريب العاملين فى الشركات الكبرى العالمية ولا
شك أن هذا التصور يرتبط بالفلسفة السياسية للنظام الهندى القائم على
التعددية الاعلامية والسياسية وليس الأمر كذلك فى كثير من البلاد النامية
التي تعيش فى الديكتاتورية أو نظم الحزب الواحد ولا تسمح بحرية
الصحافة . أضف لذلك أن هذا التصور يرتبط بالتقدم الصناعى والعلمى
الذى حققته الهند والتي أطلقت أكثر من قمر صناعى للاتصالات .

أما غالبية الدول النامية فليست لها حرية صحافة، ولا أقمار صناعية
أطلقتها ، بقدرات أبنائها ، ومن ثم فإن دعوتها للنظام الاعلامى والاتصالى
الجديد نابع من الرغبة فى الخروج من التحيز الاعلامى الغربى ضدها أكثر
من كونه تعبيراً عن حقيقة يمكن أن تقوم فيها فى ظل المعطيات الراهنة .
ومن هنا تبرز بعض المصادقية للانتقاد الغربى لموقف الدول النامية فى
اليونسكو بأنها ترغب فى تحويلها لمنبر دعاية يردد البيانات والتصريحات
الرسمية بدلا من كونها أداة تغيير علمى وتربوى على أساس من الحقائق
القائمة .

ويميز النقد الغربي لليونسكو نقد الاتحاد السوفيتي لهذه المنظمة خلال عام ١٩٨٦ ودعوته أياها لاصلاح نظامها الداخلى وترشيدها نفقاتها ومؤدى ذلك أن موقف العملاقين من هذه المنظمة الدولية متقارب .

الثانية : التعاون بين الدول النامية بعضها البعض وهنا تبرز مسألة مجمع أنباء عدم الانحياز والمجلس الحكومى لتنسيق الاعلام بين دول عدم الانحياز وتجمع اذاعات دول عدم الانحياز . والواقع أن التقدم فى هذه المجالات أكثر بروزا . لان نطاق العمل محدود مقارنة بنطاق العمل فى المجال الاقتصادى وسيطرة الدولة أكثرا بروزا ومن ثم التنسيق بين الدول النامية أكثر يسرا . ولكنه ما زال أيضا بعيدا عن المستوى المطلوب للتناقضات المعروفة حيث أن الدول غير المنحازة التى لديها وكالات ذات وزن دولى محدودة أضف لذلك أن معظمها يعتمد على الأنباء الحكومية والرسمية ولا يقدم مادة اعلامية متميزة ومن ثم تميل معظم الدول النامية للاعتماد على الوكالات الدولية المشهورة مثل رويتر أو الاشبيوسيتدبرس ونحوها بدلا من اعتمادها على الأنباء التى يبنها مجمع أنباء عدم الانحياز أو الوكالات المشتركة فيه .

المجموعة الرابعة قضايا التعاون العلمى والتكنولوجى :

يعد التعاون بين دول عدم الانحياز فى هذا المجال فى بداية الاهتمام به لاعتبارين :

الأول : انخفاض مستوى الوعى العلمى بين دول الحركة ومن ثم قلة الاهتمام بهذه القضايا .

الثانى : ان مراكز التقدم العلمى موجود بالدول الصناعية المتقدمة وليست فى الدول النامية ومن هنا تتجه الدول النامية ذات المقدرة الى تلك الدول الصناعية بدلا من سعيها للحصول على التكنولوجيا من دولة نامية مثلها .

وليس معنى ذلك أن هذه القضية لم تحظ بالاهتمام من الدول النامية وغير المنحازة اذ منذ بضع سنوات أولت دولة الهند هذا الموضوع عنايتها ودعمت لاقامة مراكز للعلوم والتكنولوجيا لدول عدم الانحياز ووفق على ذلك فى اجتماعات الحركة وان يكون مقره نيودلهى . ويستهدف المركز أن يزود الدول النامية فى الحركة بالخبرة الفنية والتدريب على العلوم الحديثة وقد تم اقرار النظام الأساسى الخاص به ، وهو قيد الانشاء الفعلى الآن . ويرتبط هذا المركز بموضوع آخر هو انشاء مركز للهندسة-الوراثية

فى اطار منظمة اليونيدو وقد ووفق على أن ينشأ من وحدتين أساسيتين أحدهما فى ترينستا بايطاليا والأخرى فى نيودلهى بالهند . والربط بين هذين المركزين ناتج من الموقع الجغرافى والعلمى للهند على الخريطة العالمية . فمع الإقرار بأن الهند دولة نامية وغير منحازة إلا أنها بلا شك حققت تقدما لا تدانيها فيه أية دولة نامية أخرى ومن ثم يمكن اعتبارها ذات وضع خاص بين هذه الدول والهند لا تنكر ذلك بل تؤكد وتحرص على توضيح أنها يمكن أن تكون حلقة علمية وثقافية بين الدول النامية والدول المتقدمة وأن ما لديها من تكنولوجيا متطورة تتلائم مع ظروف واحتياجات البلاد النامية فى حين أن ما لدى الغرب من تكنولوجيا لا يتناسب مع ذلك لأنه قائم على أساس ظروف مختلفة فمثلا التكنولوجيا الغربية تسعى لتوفير العمل والميكنة الكاملة فى حين أن العمالة متوافرة فى البلاد النامية والحاجة ماسة لرفع مستواها والاستفادة منها .

المجموعة الخامسة : القضايا الاستراتيجية فى حركة عدم الانحياز :

وهذه بدورها ذات شقين :

الأول : يرتبط بالاستراتيجية العالمية وهنا تصريحات ومواقف الحركة

الخاصة بنزع السلاح الشامل الكامل وأن ذلك يشمل السلاح اثنوى فى المقدمة ثم السلاح التقليدى . وتوضح حركة عدم الانحياز أساس اهتمامها بهذه القضية أنه من منطلقين . أولهما . أن السلام لا يتجزأ وأن الحرب لا تتجزأ ومن ثم فالدمار يشمل الكون كله ولن يقتصر على منطقة دون غيرها خاصة أن كانت الحرب نووية ومن ثم فإن مفهوم وحدة الجنس البشرى وأهمية الحفاظ عليه باعتباره مفهوما جوهريا أمر تأخذه الحركة فى حساباتها وتوليه اهتمامها . والمنطلق الثانى . يرتبط بمشاكل البلاد النامية واحتياجاتها المالية فى الوقت الذى تجد فيه البلاد المتقدمة تنفق أموالا طائلة فى سباق التسلح ومن ثم تربط البلاد غير المنحازة بين الرغبة فى وقف سباق التسلح أو الحد منه وتخصيص بعض من الأموال لاحتياجات التنمية لديها . ونجحت الحركة حتى الآن فى عقد دورتين خاصتين للجمعية العامة للأمم المتحدة كرستهما لبحث قضايا نزع السلاح رغم أن نتائجها محدودة للغاية ولكن كبدية لا بأس بها حيث أثارت الاهتمام بأبعاد المشكلة وإن لم تتوصل لحل لأن ذلك يرتبط بالاستراتيجية العالمية للقوتين العظميين اللتين تحرسان على أبعاد الدول النامية عن ذلك بمقولة أنها من اختصاصهما وحدهما وأن البلاد غير المنحازة لا دور لها فى هذا المجال بل الأجدر بها أن تنصح نفسها وتحد من سباق التسلح الاقليمى بين دولها قبل أن تعطى القوى العظمى .

الثانى : يرتبط بقضايا استراتيجية أمنية تنتمى لاقاليم الدول غير المنحازة مثال ذلك الدعوة لاقامة مناطق منزوعة السلاح فى الشرق الأوسط أو أفريقيا وأمريكا اللاتينية أو جعل المحيط الهندى منطقة سلام ونحو ذلك وهنا نجد مصالح الحركة تصطدم بعقبات محلية مثل وضع اسرائيل فى الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا فى القارة الأفريقية • ومثل التنافس الاقليمى بين دول المحيط الهندى والذى حال دون انعقاد المؤتمر الدولى الخاص بذلك هذا مع عدم أغفال موقف القوى العظمى •

والخلاصة •• نجد أن حركة عدم الانحياز أصبحت تمثل محفلا دوليا هاما تناقش فيه شتى القضايا ومختلف المواضيع التى تهم العالم بأسره باعتبارها أصبح وحدة واحدة •

الفصل الثالث

الاطار المؤسسي لحركة عدم الانحياز

الاطار المؤسسى لحركة عدم الانحياز

تميزت حركة عدم الانحياز منذ نشأتها بأنها تجمع حر واختيارى للدول حديثة النشأة بغية الحفاظ على استقلالها وسيادتها وانطلاقا من ذلك كانت معارضة هذه الحركة لسياسة التكتل الدولى وهى السياسة التى تميزت من الناحية المؤسسية بالعناصر التالية :

الأول : وجود تنظيم اقليمى دولى له هيكل معين ونظام للعضوية من حيث القبول والفصل والإيقاف ، ونظام للتصويت واتخاذ القرارات ولوائح للإجراءات .

الثانى : ان هذا التنظيم الاقليمى كان هدفه الأول عسكريا أى حماية هذه الدول ضد خصومها من الدول الأخرى وارتبط ذلك بالصراع والاستقطاب الدولى وهذا شأن تجمع الناتو أو وارسو أو حلف بغداد . . . الخ .

الثالث : ان هذا التنظيم وان أخذ بقاعدة المساواة كمبدأ قانونى إلا انه من الناحية الفعلية قام على دولة قائمة ، وشتان بينها وبين باقى أطراف التحالف من حيث القوة الاقتصادية أو العسكرية أو النفوذ السياسى وانعكس كل ذلك فى عمل هذه التنظيمات الدولية .

ولقد كانت هذه الصورة واضحة امام مؤسسى حركة عدم الانحياز منذ البداية ولم تكن هذه الصورة محببة الى نفوسهم ، إذ رأوا فيها دعوة للاستقطاب الدولى وصراعا من أجل النفوذ وهم الذين خرجوا لتوهم من غير الاستعمار لذا تميزت مواقفهم بالنفور الشديد من مثل هذه التكتلات واهتموا بأن يكون تحركهم مبنيا على الأهداف والغايات ، أكثر مما هو مبنى على التنظيمات والمؤسسات والقواعد والإجراءات الجامدة . كان ذلك

هو الموقف فى مؤتمر باندونج ثم بـريونى ثم بلجراد . وعندما قرروا عقد مؤتمر بلجراد لعدم الانحياز أطلق عليه اسم مؤتمر ، ولم يطلق عليه رقم مسلسل فما كان يدور بخلد الأباء المؤسسين صورة عدم الانحياز على النحو المعروفة به اليوم بعد انقضاء خمس وعشرين عاما على مؤتمرها الأول .

بل أكثر من ذلك لم يستقر الأمر بالنسبة لتصنيف اللقاء هل هو حركة أو جماعة أو تنظيم واكتفى آنذاك بتسمية « مؤتمر » كتعبير محايد عن نوعية اللقاء (١) .

وبحث الإطار المؤسسى لعدم الانحياز يقتضى التعرف على ثلاثة أمور :

- الأول : الإجراءات الخاصة بالعضوية .
- الثانى : سلطة وإجراءات إصدار القرارات .
- الثالث : الهيكل التنظيمى للحركة .

المبحث الأول

العضوية

وضع مؤتمر القاهرة التحضيرى فى يونية ١٩٦١ خمسة معايير تدعى على أساسها الدول للاشتراك فى مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز وسبق ان عرضنا لهذه المعايير فى الفصل الأول من هذه الدراسة وما يهنا الإشارة اليه فى هذا المقام هو :

الأول : ان المعايير كانت مرنة بدرجة كافية ، وكانت تعبر عن اتجاه سياسى واقعى فمثلا لم تستبعد كلية الدول التى بها قواعد عسكرية ولكن اشترطت الا تكون هذه القواعد فى اطار سياسات القوى الكبرى ، كما انها لم تصر على ان تنتهج الدولة سياسة مستقلة بل اكتفت حتى بأن تظهر الدولة ميلا نحو ذلك . ولعل واضع هذه المعايير استهدفوا تشجيع الدول المرتبطة بالأحلاف على الخروج منها وإيجاد مخرج وبدل سياسى امام هذه الدول .

الثانى : ان هذه المعايير لم تكن مرنة من ناحية الصياغة فحسب بل وأيضا من ناحية التطبيق الفعلى والقاء نظرة على الانتماءات السياسية والارتباطات العسكرية للدول الأعضاء يوضح ذلك . فلم تطرح أية تساؤلات رسمية حول عضوية كوبا رغم وضع الاتحاد السوفيتى صواريخ متقدمة . فيها ، ولم تطرح تساؤلات حول عضوية دول أخرى مثل مصر أو الهند والعراق رغم عقد هذه الدول اتفاقات صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة مع الاتحاد السوفيتى وهو دولة عظمى .

الثالث : انه رغم هذه المرونة فقد وضع موضع النقاش أو الشك أما عضوية بعض الدول الرئيسية كما هو الحال بالنسبة لمصر بعد توقيع

اتفاقات كامب ديفيد أو الحيلولة دون عضوية بعض الدول إلا بعد فترة من الانتظار كما هو الحال بالنسبة لباكستان .

ويهمنا ان نعرض هنا لبعض الحالات التي اثبتت فيها المعايير ونرى ما تم بالنسبة لكل حالة عند طرح طلبها الانضمام للحركة (٢) :

١ - **حالة ماليزيا** : لقد استقلت ماليزيا عام ١٩٥٧ ولكنها لم تصبح عضوا في الحركة الا عام ١٩٧٠ وقد طرح التساؤل حول ارتباط ماليزيا باتفاقية دفاع مع بريطانيا وعلى هذا الأساس رفضت فكرة دعوة ماليزيا لمؤتمر القمة الثاني في القاهرة عام ١٩٦٤ ووفق فقط في مؤتمر تحضيرى في دار السلام عام ١٩٧٠ على دعوتها لحضور القمة الثانية في لوزاكا على أساس ان معاهدة الدفاع مع بريطانيا ضرورية لدفاع ماليزيا عن نفسها وليسست في اطار صراع القوى العظمى .

٢ - **حالة مالطة** : فعندما استقلت مالطة عام ١٩٧٣ كانت بها قاعدة بريطانية وهذه القاعدة كانت حلقة في اطار احلاف الدول الكبرى وتقدمت مالطة بطلب للانضمام لقمة الجزائر وطلب منها توضيح موقفها من القاعدة البريطانية ومستقبلها فاعربت مالطة عن نيتها في التخلص من القاعدة في المستقبل ولكنها أشارت الى ضرورتها لها في الوقت الراهن لاعتبارات اقتصادية . وهنا طرح تساؤل حول مدلول تصريح مالطة هذا من حيث كونه مجرد اعلان نوايا عن انتهاء وجود القاعدة ومن حيث استخدام الحاجة أو الضرورة الاقتصادية كوسيلة لعدم الالتزام بمعايير الحركة . ومع هذا مالت غالبية الدول الأعضاء للموافقة على قبول عضوية مالطة في قمة الجزائر ولم يتم تصفية القاعدة البريطانية في الجزيرة الا عام ١٩٧٩ .

٣ - **حالة كوريا الديمقراطية** : حيث تقدمت لعضوية الحركة عام ١٩٧٥ ، والأشكال الذي نأر هو أن كوريا دولة مقسمة وبعض دول الحركة كانت تعترف بالشمال والبعض الآخر يعترف بالجنوب وفريق ثالث يعترف بالدولتين أو لا يعترف بأى منهما . ورغم أن كوريا الشمالية لم تكن بها قواعد عسكرية أجنبية ولا هي عضو في حلف عسكرى ، فإن البعض تشكك في حقيقة عدم انحيازها ووفائها لمبادئ الحركة ، في حين أن البعض الآخر طرح التساؤل القائل لو حاولنا تطبيق المعايير على الدول الاعضاء بالفعل فالى أى حد يمكن أن تنطبق والى أى حد يمكن القول أن كوريا الديمقراطية غير مؤهلة للعضوية وإزاء ذلك أوصى مكتب التنسيق بانضمامها في اجتماعه في هافانا ووافق المؤتمر الوزارى في ليما على ذلك في عام ١٩٧٥ .

٤ - حالة الحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية : وقد كادت

هذه الحالة ان تهدد المؤتمر الوزارى فى جورج تاون اذا انسحبت ٣ دول آسيوية احتجاجا على توافق رأى الذى تم التوصل اليه . ولقد كانت الحكومة الثورية لفيتنام الجنوبية تحضر كمراقب باعتبارها حركة تحرير . وحاولت فى المؤتمر التحضيرى فى دار السلام والقمة فى لوزاكا أن تنضم كعضو ولكنها لم تستمر فى محاولتها . ولكن منذ عام ١٩٧٢ تزايد عدد الدول المعترفة بالحكومة الثورية ولقد اعربت ٦ دول آسيوية عن تحفظاتها واعتراضها على قرار الرئيس بوجود توافق رأى لصالح انضمام الحكومة الثورية كعضو . وكان التساؤل متى يمكن أن يتسم الاعتراف بالحكومة المؤقتة وتدعى للحضور كعضو وليس كمراقب باعتبارها حركة تحرير .

٥ - حالة باكستان كانت فريدة فى نوعها فطوال اكثر من عشر سنوات

اظهرت رغبة فى الانضمام للحركة ولم يوافق على ذلك الا بعد الغاء حلفى بغداد (السنتو) والسياتو . ولقد دفع مؤيدو باكستان طوال تلك الفترة بأنها تتبع سياسة تتماشى مع مواقف واتجاهات الحركة فهي تنتهج سياسة مستقلة ، وتؤيد حركات التحرر الوطنى ورغم عضويتها فى حلفى السنتو والسياتو وهما حلفان شبة منحلين فإنه من الضرورى مساعدتها للتخلص من بقاياهما . وكان المعارضون يرون أن التحالف الهزيل ليس معناه عدم الانحياز ، ولا ينبغى المساومة على المبادئ اذ رغم اهتراء الحلفين المشار اليهما فمازالا قائمين . وهكذا لم تقبل باكستان فى الحركة الا فى قمة هافانا عام ١٩٧٩ وكانت دعيت كضيف فى المؤتمر الوزارى فى بلجراد عام ١٩٧٨ . ومع هذا ظلت افغانستان معترضة على عضوية باكستان لأنها تؤيد المتمردين فيها .

٦ - طلبت رومانيا والبرتغال والفلبين الحضور بصفة مراقب . ولقد

اثار ذلك بعض الاعضاء على اساس ان هذه الدول اطراف فى احلاف عسكرية ومن الواضح ان المعايير لا تنطبق عليها ولكن التساؤل ان هذه المعايير للأعضاء فهل تطبق أيضا على من يدعى بصفة ضيف أو مراقب .

وكان الموقف التقليدى فى الحركة هو أن الدول التى تنتهج سياسة مستقلة ولكن يحول بينها وبين العضوية اعتبارات أو ضغوط سياسية أمنية بالنسبة لها نتيجة تحالفات أو قواعد وترغب هذه الدول فى المشاركة فى عدم الانحياز ينبغى عدم التخلى عنها بل وتشجيعها ومن هنا برزت فكرة صفة المراقب ثم تلى ذلك بروز صفة ضيف . ولقد اثار البعض اعتراضا مؤداه ان التوسع فى المشاركة سيجعل جميع الدول تشارك فى الحركة بصفة أعضاء أو كمراقبين أو ضيوف وهذا سيحد من نشاطها ويؤثر فى مصداقيتها . وظل الأمر كذلك حتى ووفق فى مؤتمر قمة

كولومبو على قبول الدول الثلاث كضيوف باعتبارهم حالة خاصة . وبعد ان تفاوضت القلبين مع الولايات المتحدة وتوصلت لاتفاق بانهاء القواعد العسكرية بها فى عام ١٩٩١ ووفق على دعوتها فى قمة هافانا كمرآب .

ومن الملاحظ ان المشاركة فى حركة عدم الانحياز منذ المؤتمر الأول فى بلجراد أخذت ثلاث صور :

الصورة الأولى : المشاركة كأعضاء وكانت فى البداية تتم عن طريق دعوة الدول المستقلة ويقوم بتوجيه الدعوة الدول الداعية أو الدولة المضيفة وتتم كافة النواحي الاجرائية هذه فى مؤتمر تحضيرى يعقد سابقا على مؤتمر القمة .

الصورة الثانية : الحضور بصفة مراقب وكانت توجه الدعوة للدول التى تنطبق عليها المعايير ولكنها بمحض ارادتها لم تكن رغبة فى الحضور أو الدول التى لا تنطبق عليها كافة المعايير وترغب فى المشاركة .

الصورة الثالثة : الحضور بصفة ضيف وفى مقدمة المدعويين بهذه الصفة كانت حركات التحرر الوطنى ولقد شاركت فى مؤتمر بلجراد والقاهرة دون أن يتم توصيف نوعية حضورها ، وفى قمة لوزاكا لأول مرة تم الإشارة لحضور حركات التحرير كضيوف ، وفى مؤتمر الجزائر أشير لبعض حركات التحرير الوطنى بصفة مراقب ، والدول الحياضية من أوروبا - فنلندا - سويسرا - النمسا - بصفة ضيوف .

ويشغى ان نشير الى :

- ١ - عدم بلورة أية معايير خاصة بالمراقبين أو الضيوف .
- ٢ - ان الموقف اختلف بالنسبة لحركات التحرر الوطنى فكانت تدعى للحضور دون توصيف فى بلجراد والقاهرة ثم وصفت مشاركتها كضيوف ثم كمرآب بعد مؤتمر لوزاكا بل أكثر من ذلك انه ووفق فى المؤتمر الوزارة بجورجتاون عام ١٩٧٢ على منحها صفة العضوية الكاملة .
- ٣ - ان صفة المشاركة لم تكن واضحة فى اذهان قادة الحركة المؤسسين وانما تطورت بتطور الاجتماعات حيث كان يتقرر توجيه الدعوات فى المؤتمر التحضيرى الذى يسبق القمة .

وبما ان حركة عدم الانحياز ظهرت وتطورت كحركة احتجاج على اختلال التوازن السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع الدولى لذا فانها لم تضع قواعد محددة لعضويتها (٣) . واذا كانت وضعت معايير

للمشاركة في مؤتمراتها فانه لم يدر يخلد مؤسسيها ظهور حالتين جديدتين تماما على الحركة وهما :

- الأولى : حالة فصل أو إيقاف عضوية احد الأعضاء أو المطالبة بذلك .
- الثانية : حالة انسحاب دولة من الحركة .

ولقد أثبرت الحالة الأولى في صورتين طرحتا في نفس الوقت في قمة هافانا عام ١٩٧٩ وتختصان بدولة في آسيا (كمبودشيا) وأخرى في أفريقيا (مصر) .

١ - مسألة تمثيل كمبودشيا : وقد طرح هذا الأمر نتيجة وجسود حكومتين لدولة كمبودشيا احدهما قامت وتسيطر على الأراضي أو غالبيتها وهي حكومة هان سامرين بتعزيز ومساندة القوات الفيتنامية الغازية لكمبودشيا والثانية وهي الحكومة الشرعية التي سقطت نتيجة الغزو وتمثلها جماعة بول بوت وخبوسامغان والأمير نور دوم سيهانوك واطلقت على نفسها الحكومة الثورية لكمبودشيا . والمفارقة هنا تأتي من أن غالبية دول الحركة تؤيد هذه الحكومة الشرعية وان لم توافق على الأساليب القمعية والدموية التي كانت تتبعها . وفي مقدمة الدول المعترفة بالحكومة الشرعية مصر ويوغوسلافيا .

أما الأقلية من دول الحركة فتؤيد حكومة هنج سامرين على أساس انها الحكومة صاحبة السلطة الفعلية وفي مقدمة الدول المؤيدة لذلك الهند وكوبا وانتهى الخلاف بين الدول الأعضاء حول تمثيل كمبودشيا الى طرح صيغة المقعد الشاغر وظل الأمر كذلك منذ عام ١٩٧٩ حتى مؤتمر قمة هراى عام ١٩٨٦ الذى سار على نفس التقليد .

٢ - مسألة عضوية مصر : فرغم ان مصر دولة مؤسسة في الحركة ورائدة فيها الا أن توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر واسرائيل ادى الى طرح مسألة تعليق أو طرد مصر من عضوية الحركة من مقولة ان توقيع صلح منفرد مع اسرائيل اضر بالحقوق العربية والفلسطينية من جانب ويمثل خروجاً على قرارات عدم الانحياز السابقة في هذا الصدد من جانب آخر كما ان العلاقات المصرية الامريكية الوثيقة تجعل من مصر دولة منحازة للسياسة الامريكية بل وقاعدة لها . وتولى الدعوة لفصل مصر أو تعليق عضويتها الدول العربية الرافضة وفى مقدمتها العراق وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية كذلك نددت بالسياسة المصرية كثير من الدول اليسارية فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وفى مقدمتها كوبا . ودافع رئيس الوفد المصرى الدكتور بطرس غالى عن سياسة بلاده

موضحا في خطابه ان ذهاب الرئيس السادات للقدس كان سعيًا من أجل السلام ولتحقيق انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وهي أهداف حركة عدم الانحياز . وانتهى المؤتمر أزاء اختلاف وجهات النظر الى تكليف مكتب التنسيق باعتباره لجنة خاصة بأعداد تقرير عن الاضرار التي لحقت بالبلاد العربية والشعب الفلسطيني نتيجة اتفاقات كامب ديفيد وعرض ذلك على المؤتمر الوزاري في نيودلهي عام ١٩٨١ الذي سيتخذ القرار بشأن عضوية مصر في الحركة .

ولم يتم التوصل لتوافق آراء في مكتب التنسيق وعرض الأمر على المؤتمر الوزاري في نيودلهي عام ١٩٨١ الذي لم يتوصل لتوافق رأى وقرر حالة الأمر الى القمة . وفي قمة نيودلهي عام ١٩٨٣ تكرر نفس الشيء حيث احيط المؤتمر بالموقف ولم يطلب اتخاذ أى اجراء ومن ثم اعتبرت القضية الخاصة بالظعن في عضوية مصر مرفوضة واسدل الستار عليها على هذا النحو مع استمرار اشارة المؤتمر الى رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد (٤) .

وهنا ينبغي أن نشير الى بعض الملاحظات :

الأولى : ترتبط بالدفاع الواضح الذي قام به تيتو في هافانا عن ضرورة استمرار مصر كعضو في الحركة .

الثانية : تتصل بدور العديد من الدول الأفريقية التي دافعت عن مصر أزاء الهجوم الذي تعرضت له من عدد من الدول العربية .

الثالثة : تتعلق بموقف كوبا فهي كرئيسة للحركة في قمة هافانا نددت باتفاقات كامب ديفيد وان لم تطالب بفصل مصر ثم كرئيسة للحركة وعندما قدمت تقريرها لقمة نيودلهي لعبت دورا في انهاء المشكلة بالتوصل الى الصياغة التي عرضت على المؤتمر وكان يمكن أن تقدم صياغة مختلفة وتظل المشكلة معلقة .

الرابعة : الدور الذي قامت به الدبلوماسية المصرية طوال ٤ سنوات للتغلب على الظعن في عضوية مصر في الحركة واجراء اتصالات مكثفة مع جميع الدول واستخدام شتى الأساليب التكتيكية والمناورات للتغلب على المعارضين في ظل ظروف سياسية ونفسية قاسية .

ثانيا : حالة انسحاب دولة عضو ولم تثر هذه الحالة أيضا حتى قمة هافانا عام ١٩٧٩ عندما قررت دولة بورما وهي عضو مؤسس في الحركة منذ نشأتها بل وعضو في تجمعات الدول النامية منذ الأربعينات والخمسينات والتي ساعدت في بلورة حركة عدم الانحياز قررت هذه الدول الانسحاب

احتجاجا على الانحراف اليسارى فى الحركة وطالبت بعقد اجتماع عدم
انحياز جديد (٥) •

ولم تعر الدول الأخرى دعوة بوزما كبير اهتمام كما طرح فى كواليس
الحركة أثناء قمة نيودلهى فكرة توجيه نداء لبورما للعودة ولكن لم تتم
متابعة الأمر واعتبرت بورما منسحبة غير مأسوف عليها • والواقع ان
بورما اتبعت سياسة شبه عزلة ولذا فان انسحابها من قمة هافانا كان
تعبيرا عن هذا الاتجاه بنفس القدر الذى هو تعبير عن الاحتجاج على غلبة
الاتجاه اليسارى •

المبحث الثاني

اصدار القرارات

تصدر القرارات في المنظمات الدولية على أساس التصويت حيث يكون لكل دولة عضو صوت متساو أو صوت موزون أو عدد مختلف من الأصوات كما هو الحال في المنظمات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للانشاء والتعمير حيث تحدد حصة كل دولة عدد ما لديها من أصوات .

مفهوم توافق الآراء :

ولكن في اجتماعات عدم الانحياز فقد درج العمل على اتخاذ القرارات بتوافق الآراء Consensus حيث يتم اجراء حوار ديمقراطي بين جميع الدول واذا اتفقت على تصور أو بيان أو فقرة يتم اقرارها بالتصفيق Acclamation

ولكن نطرح التساؤل هنا هل معنى اقرار بيان ما من قبل الحركة ان جميع الدول موافقة عليه وملزمة به ؟ كذلك ما هو معنى ومدلول مفهوم توافق الآراء ؟

فرغم اقرار دول الحركة لبياناتها بتوافق الآراء لم يكن هناك تعريف جامع مانع أو حتى محدد لهذا المفهوم بل ان الأمر لم يطرح على بساط البحث حتى اجتماع اللجنة التحضيرية في كابول عام ١٩٧٣ حيث نوقش مفهوم توافق الآراء وأشار البعض الى ان له صفة غير محددة وان كان يعني بوجه عام وجود تلاقى في الرأي كما يعنى الاقرار بحق الاختلاف المتبادل والاقرار بضرورة العمل لأن يشمل القرار استيعابا متبادلا Mutual Accomodation لوجهات النظر المختلفة عبر عملية من المواءمة Adjustment .

هذا وقد عقدت مجموعة عدم الانحياز فى الأمم المتحدة ما يقرب من أربعين اجتماعا لبحث موضوع توافق الرأى تم خلالها التعبير عن شتى وجهات النظر وأشار البعض الى ان مفهوم توافق الآراء هو المنهج الافرو آسيوى واللاتينى والعربى لاتخاذ القرارات فى المجتمعات منذ العصور القديمة (٦) ويمكن ان نشير هنا الى مفهوم الاجماع فى الشريعة الاسلامية وهو يشبه مفهوم توافق الرأى وليس الاجماع بالمفهوم الحديث Unanimity . وينبغى ان نوضح ان عملية الوصول لتوافق فى الرأى عملية مطولة وتستغرق الوقت والجهد الا انها مع ذلك كفيلة بالحفاظ على وحدة الحركة وتماسكها وتطوير مبادئها المشتركة فى اطار من الالتزام بالمبادئ الأساسية .

ويتم الوصول للتوافق من خلال بحث الأمر على مستوى المجموعات الصغيرة ثم على مستوى المندوبين ثم مستوى الوزراء وأخيرا مستوى القمة وبهذا يصبح شعار الحركة الاختلاف فى الوحدة أو الوحدة فى الاختلاف . وفى عملية الوصول لتوافق فى الرأى يظهر دور رئيس الاجتماع باعتباره دورا رئيسيا لأنه المنوط به اعلان الوصول لتوافق الرأى من عدمه ومن ثم فان قدرات ومهارة الرئيس تصبح أمرا هاما كما ان اختياره يكون مستهدفا مدى مقدرته على تنمية الوفاق والتعاون والنضامن ، وليس على بعث الفرقة والاختصاص ومن ثم اضعاف الحركة ويناط بالرئيس مهمة ان يعلن اللحظة المناسبة للوصول الى توافق فى الرأى أو يدفع المندوبين نحو هذا الاتجاه أو ان يدرك صعوبة الوصول للتوافق ويعلن ذلك أو يقترح تأجيل بحث القضية موضع الخلاف . وقد أثرت مسألة رئيس الحركة عندما تزايد عدد الأعضاء ذوى الاتجاهات اليسارية وعندما تولت كوبا الرئاسة عام ١٩٧٩ وأدى النقاش الى وضع مبادئ معينة فى القمة السادسة تساعد فى توضيح الموقف وتكون مؤشرا على عدم وجود توافق فى الرأى وهى :

١ - اذا حدثت مواجهة سافرة بين الآراء المختلفة الأمر الذى من شأنه تهديد الحركة .

٢ - ان الرئيس أو مكتب المؤتمر أو رئيس المؤتمر أو الوفود المهمة ينبغى عليها ان تساعد فى فض النزاع القائم فى الاجتماع .

٣ - انه يجب اجراء مشاورات غير رسمية مسبقا بين الأعضاء حول كل المسائل المطروحة .

٤ - يمكن تكوين مجموعة أو مجموعات عمل مؤقتة ومفتوحة العضوية للمساعدة فى الوصول لتوافق فى الرأى .

٥ - انه فى حالة وجود أعضاء مهتمين بموضوع ما لاعتبارات جغرافية أو سياسية يجب اجراء مشاورات معهم للوصول الى توافق الرأى .

٦ - انه فى حالة وجود معارضة قوية فان ذلك يعد مؤشرا على حساسية الموضوع ولذا فان جهدا اضافيا يجب ان يبذل لاستيعاب مختلف وجهات النظر حتى يمكن الوصول لتوافق فى الرأى .

٧ - انه فى حالة استنفاد شتى المراحل السابقة دون الوصول لتوافق فى الرأى فانه توضع علامة معينة على كل فقرة أو فقرات ويوضح رأى الدول المعارضة عليها والتحفظات الخاصة بها ثم يتم اضافة ملحق خاصة بكامل نصوص التحفظات .

التحفظات

بعد ان تبذل كافة الجهود للوصول الى توافق الآراء فقد لا يكون الوصول الى ذلك أمرا ميسورا ومن ثم فان مواقف الدول ازاء القضية المطروحة للنقاش تتفاوت على النحو التالى :

- فى حالة اتفاق الرأى يتم اقرار البند المطروح .

- فى حالة الاختلاف أو المعارضة الشديدة لا يمكن الوصول الى توافق وفى هذه الحالة لا يقر البند المطروح ويسقط من الحساب دون أية اشارة له أو يمكن الاشارة بانه تم بحث موضوع كذا ولم يتوصل الاجتماع الى توافق آراء بشأنه ويقرر الاجتماع حالته الى اجتماع قادم أو مستوى أعلى أو تشكيل لجنة خاصة ونحو ذلك .

- فى حالة وجود توافق غير كامل أى وجود معارضة من دولة ما أو أكثر فيمكن لهذه الدولة التعبير عن معارضتها بأكثر من طريقة اذا لم ترغب فى منح الوصول لتوافق آراء ومن هذه الطرق (٧) :

(أ) الاعراب شفويا فى القاعة عن تحفظها أو معارضتها (تحفظ فيتنام ودول الهند الصينية على صيغة المقعد الشاغر بشأن كمبوتشيا) .

(ب) الاعراب عن التحفظ مكتوبا فى بيان يعتبر من وثائق المؤتمر (تحفظ مصر والكاميرون وساحل العاج على بيان العقيد القذافى فى القمة الثامنة) .

(ج) الاعراب عن التحفظ مكتوبا على فقرة معينة أو فقرات وهذا هو الاسلوب الأغلب .

(د) الاعراب عن التحفظ المكتوب بصيغة عامة وهذا ما درجت عليه مصر منذ اعلان القمة الثامنة بأن تحفظ على البيان النهائي ككل بالنسبة لأية أمور لا تتمشى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية المصرية (٨) ، وقد ابتكرت مصر هذه الصيغة للتحفظ على اعلان الاجتماع الوزارى لحركة عدم الانحياز فى نيويورك عام ١٩٨٢ ثم ما تلى ذلك من اجتماعات حتى الآن .

والواقع انه ساد الفكر الدبلوماسى المصرى وجهتها نظر بشأن التحفظات :

الأولى : ترى التحفظ على فقرات معينة ومحددة أسوة بباقي الدول وسيرا على ما درج عليه العمل .

الثانية : تذهب الى وضع تحفظ عام على كل ما لا يتمشى بطريق مباشر أو غير مباشر مع سياسة مصر وهو ما أخذ به صاحب القرار ومن ثم أصبح هذا النوع من التحفظ فريدا فى بابها .

ومع هذا فمن وجهة نظرى الشخصية أؤيد المدرسة الأولى لأنها أقرب للمنطق وأسلم فى التصور لأن مؤدى النمط الثانى من التحفظ هو التشكيك فى سلامة مطابقة البيان للسياسة الخارجية المصرية وبما ان مصر شاركت فى صياغة بيانات الحركة عبر مراحلها المختلفة فان هذا النمط من التحفظ العام يعطى احياءا بأن السياسة الخارجية المصرية خرجت عن مبادئ الحركة وينبغى ان تشير الى ان هذا النمط ظهر فى ظل ملاسبات خاصة وهى سيطرة الاتجاهات اليسارية على الحركة فى ظل قيادة كوبا من جانب واتجاه السياسة الخارجية المصرية الاعتدال نحو اليمين ومشاركتها فى المناورات العسكرية مع الولايات المتحدة من جانب آخر . وحقيقة ان الدبلوماسية المصرية أوضحت ان هذه المناورات ليست الا صورة من صور التدريب العسكرى لرفع المقدرة والقتالية للقوات المسلحة ولا ارتباط بينها وبين التنافس بين الدول العظمى الا ان هذه المقولة ليست موضع اتفاق أو قبول كامل من الدول غير المنحازة .

والخلاصة ان حركة عدم الانحياز فى ابتكارها لمفهوم توافق الآراء والحوار المستمر للوصول لذلك وفى موافقتها على مبدأ التحفظات نجحت فى الحفاظ على وحدتها وتضامنها وأدى ذلك لتزايد عدد الأعضاء وتنوع اتجاهات الرأى فيما بينها مع بروز ذاتية لها فى اطار الحركة السياسية الدولية .

المبحث الثالث

الهيكل التنظيمي للحركة

لقد كانت إحدى السمات الرئيسية لحركة عدم الانحياز هي معارضتها للنقولات في إطارات محددة على نمط الأحلاف والتكتلات الدولية ومن ثم رفضت التسمية المحددة منذ النشأة فأحيانا كان يشار إليها بحركة وأحيانا بمجموعة وأحيانا ثالثة بدول عدم الانحياز ورغم هذا فقد استقرت منذ السبعينات التسمية بأنها حركة عدم الانحياز (٩) .

وقاومت الحركة لفترة الدعوة لإنشاء سكرتارية لها وكانت الهند من أشد المعارضين لذلك خوفا من أن تتحول الحركة إلى تكتل دولي وجهاز بيروقراطي يضاف للأجهزة الدولية العديدة .

ولكن في أثناء القمة الرابعة في الجزائر عام ١٩٧٣ فقد ووفق على إنشاء مكتب للتنسيق باقتراح من الجزائر (١٠) وضم هذا المكتب ١٧ عضوا ثم أصبح في مؤتمر كولومبو يضم ٢٥ عضوا وفي مؤتمر هافانا أصبح ٣٦ عضوا وفي قمة نيودلهي أصبح أكثر من سبعين عضوا حيث أصبحت العضوية مفتوحة لكل من يرغب الانضمام نظرا للتصارع بين الدول في المناطق المختلفة على عضوية المكتب وساد نفس الاتجاه في قمة هراي . وفي الممارسة العملية برز نوعان من اجتماعات مكتب التنسيق :

الأول : الاجتماعات الدورية على مستوى المندوبين الدائمين في

نيويورك .

الثاني : الاجتماعات الاستثنائية وتعقد عادة في احدى عواصم الدول غير المنحازة وغالبا ما تكون على المستوى الوزاري وتخصص عادة لبحث قضية ما وان لم يكن بالضرورة ذلك ففي الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق في نيودلهي في ابريل ١٩٨٥ توقيتت شتى الموضوعات كذلك الشأن في اجتماع شهر ابريل ١٩٨٦ بالهند ايضا .

وقد اصدر مؤتمر قمة كولومبو عام ١٩٧٦ قرارا بتشكيل واختصاصات مكتب التنسيق موضعا ان مهام المكتب هي تنسيق عمل الحركة بين اعضائها في الفترة ما بين انعقاد مؤتمرات القمة وتنفيذ البرامج والقرارات التي اتخذتها القمة وغيرها من الاجتماعات . ويتم اختيار أعضاء مكتب التنسيق بواسطة القمة وللمكتب ان يعد لاجتماعات الحركة وله ان يجتمع ايضا لبحث القضايا السياسية والاقتصادية الهامة وله ان يصدر بيانات صحفية أو سياسية ويتولى رئاسة مكتب التنسيق ممثل الدولة التي استضافت القمة الأخيرة ويضطلع الرئيس بمهمة دعوة المكتب للانعقاد للتشاور في نشاط الحركة والقضايا المطروحة على الامم المتحدة (١١) .

وفي القمة السادسة قررت الحركة وضع خطوط استرشادية للمشاركة في أعمال مكتب التنسيق وهي (١٢) :

(أ) لا ينبغي التمييز بين الدول أعضاء المكتب والدول غير الأعضاء في طلب الكلمة - تحديد مواعيد ومقار الاجتماعات - المشاركة في أعمال اللجنة الفرعية ومجموعات العمل ومجموعات الصياغة - تقديم المقترحات .

(ت) من حق جميع الدول أعضاء الحركة المشاركة على قدم المساواة في أية اجتماعات وبحث أية قضايا تهمهم .

(ج) يحتفظ مكتب التنسيق بسجلات للاجتماعات الرسمية والاجتماعات العامة التي يعقدها وتقدم للاجتماعات التالية للتصديق عليها .

(د) تقدم جميع القرارات التي يتخذها المكتب على مستوى المندوبين الدائمين في الاجتماعات العامة للحركة بناء على طلب أي دولة عضو .

ولقد كان الداعي لهذه الضوابط خشية بعض الدول الأعضاء من ان تحول رئاسة كوبا للحركة نشاط مكتب التنسيق ليصبح بمثابة لجنة مركزية توجه الحركة أو تتخذ قرارات باسمها لا توافق عليها غالبية الدول الأعضاء .

وثمة نقطة جديدة بالاشارة تتعلق بدور رئيس الحركة في بلورة

مبادئها وتطورها . لقد كانت الرئاسة الأولى للحركة للرئيس تيتو الذى أبرز عناصر معينة منها : -

(أ) أهمية الاجتماعات الدورية وان لم يستطيع تحقيق ذلك .

(ب) المقدرة على نشر الوثائق والمستندات الخاصة بالاجتماع بعد فترة قصيرة من انعقاده .

(ج) ايضا ان بعض دول أوروبا غير استعمارية أى تطوير الحركة بعد ان كانت تسير فى اطار افرو آسيوى .

ثم جاءت رئاسة جمال عبده الناصر حيث برز الاهتمام بالقضايا العربية والافريقية ولكنه واجه مشاكل أبرزها :

(أ) هزيمته فى حرب ١٩٦٧ وإخفاق محاولاته للوحدة العربية .

(ب) سقوط قائدين للحركة أثناء رئاسته وهما نكروما وسوكارنو .

(ج) وأخيرا عدم قيامه بنفسه بتسليم الرئاسة لمن يخلفه فى الحركة .

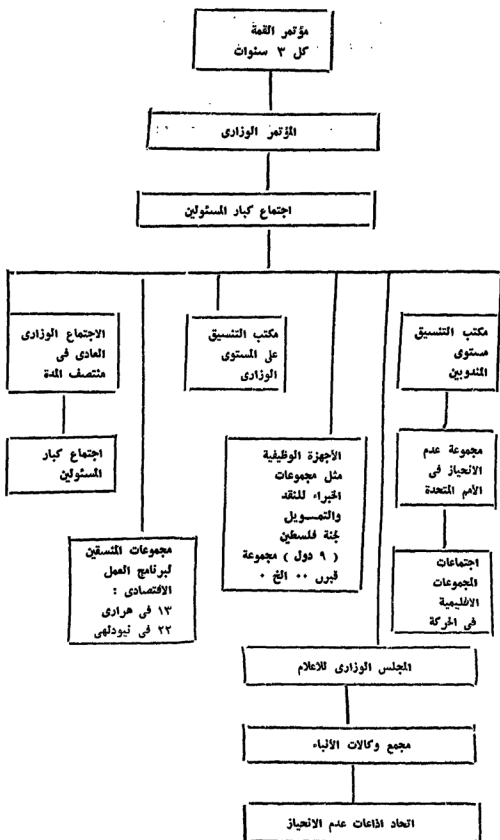
ورئاسة كاوندا استهدفت إبراز القضايا الافريقية . أما رئاسة الجزائر فقد أعطت بعدا ايدولوجيا ونضاليا . فى حين ان رئاسة باندراينيك فى سرى لانكا واجهت صعوبة داخلية اذا فشلت فى الانتخابات وأصبح الرئيس بعدها جاوردينا ولم يكن لديه ثقة كبيرة فى عدم الانحياز .

أما رئاسة كاسترو فاعطت توجيهها نضاليا وماركسيا للحركة واهتماما بقضايا الجزر ومقاومة التبعية الاقتصادية السائدة فى أمريكا اللاتينية والكاريبى . فى حين ان رئاسة الهند لم تقدم كثيرا اذ اغتيلت انديرا غاندى بعد فترة قصيرة وأصبح راجيف وهو حديث عهد رئيسا للحركة وان كانت الهند قامت ببعض المبادرات المحدودة . ورئاسة روبرت موجابى اعطت توجهها افريقيا للحركة . ويضيف بعض الباحثين بأن رئاسة الحركة لا تتوقف على شخص الرئيس وانما على عوامل ثلاثة هى شخصية الرئيس ووزير خارجيته والمندوب الدائم فى نيويورك وجهاز السلك الدبلوماسى للدولة الرئيس لأن هذا الجهاز هو الذى يضطلع بهام الرئاسة من الناحية الفعلية وتقع على عاتقه عملية المتابعة والتفاوض للوصول لتوافق آراء أثناء الاجتماعات (١٣) .

ولو حاولنا لقاء نظرة على المؤسسات والأجهزة التى تطورت مع تطور الحركة لا تتوقف على شخص الرئيس وانما على عوامل ثلاثة هى شخصية

المعالم والقسمات وممارسة وتقاليد تتأكد يوما أئر يوم رغم عدم وجود دستور مكتوب للحركة أو لائحة إجراءات لأعمالها (١٤) . ويظهر ذلك من الشكل التالى :

والخلاصة ان حركة عدم الانحياز كما تطورت فى عضويتها ومفاهيمها وأبعادها تطورت أيضا فى إطارها المؤسسى وفى هيكل عملها وهذا دليل على حيويتها وديناميكتها وتجاوبها مع الظروف المتغيرة .



N. Krishnan, Non-Alignment-Movement or Organiza- (١)
tion, in K.P. Misra and K.R. Narayanan, Non-Align-
ment in Contemporary International Relations, Vikas Publish-
ing House, New Delhi, 1981, pp. 252-253.

Ibid, pp. 260-263. (٢)

A. W. Singham and Shirley Hune, Non-Alignment in an (٣)
Age of Alignments, The College Press, Harare, Zimbabwe, 1986,
p. 33.

(٤) مختار مرزاق : حركة عدم الانحياز فى العلاقات الدولية - الدار
العالمية للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ٨٣ - ١٩٨٤ ص ص ١٥٨ -
١٦١ .

N. Krishnan, op cit., p. 264. (٥)

Singham and Hune, op. cit., pp. 43-44. (٦)

See for example, Final Documents of the Seventh Con- (٧)
ference, New Delhi, 1983, pp. 237-317.

For Full text see Ibid, p. 253. (٨)

M.S. Rajan, Institutionalization of Non-Alignment, in, (٩)
K.P. Misra, Non-Alignment Frontiers and Dynamics, op. cit.,
pp. 43-44

(١٠) مختار مرزاق - مرجع سابق ص ١٦١ - ١٦٢ .

See full text in Twenty Five-years of Non-Aligned Mo- (١١)
vement, Vol. I, New Delhi, 1986, pp. 221-222.

Singham and Hune, op. cit., pp. 46-47. (١٢)

Ibid., pp. 51-55. (١٣)

M.S. Rajan, op. cit., 41-42. (١٤)

الفصل الرابع

الاحصاء السياسى لأعمال القمة السابعة

« دراسة حالة »

الاحصاء السياسى لأعمال المؤتمر السابع لقمة عدم الانحياز

فى هذا الفصل نقدم نموذجا لدراسة حالة لأعمال المؤتمر السابع لقمة عدم الانحياز الذى عقد فى نيودلهى بالهند فى الفترة من ٧ - ١٢ مارس ١٩٨٣ ، وقد شهد المؤتمر نشاطا دبلوماسيا مكثفا وواسع النطاق ، وإن اتسمت أعماله بالبعد عن المهاترات أو الاتهامات * ولقد لعبت الهند - بوجه خاص - دورا بارزا فى التوصل لتوافق آراء بشأن شتى الموضوعات التى طرحت والقضايا التى نوقشت * ونعرض فيما يلى - بأسلوب التحليل الاحصائى - لما تم من أعمال أثناء المؤتمر :

المبحث الأول

دلالات التحليل الاحصائي

(ملاحظات منهجية)

نعتمد فى بحثنا هذا - فى تحليل نشاط الدول والتجمعات السياسية والاقليمية فى دبلوماسية المؤتمر من مفاوضات ومباحثات ومساومات - على أسلوب الدراسة الاحصائية ، وقيل ولوج تفاصيل الدراسة يهمننا الاشارة لبعض التحفظات والقيود الخاصة بدلالاتها :

التحفظ الأول :

ان الدراسة تعتمد على الأسلوب الاحصائي كمنهج نقدم به التحليل السياسى ، ولا شك أن لهذا المنهج عيوبه كما أن له مزاياه . فمن ناحية العيوب فهو يعتمد على الكم أكثر مما يعتمد على الكيف هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الباحث اعتمد على الوثائق المكتوبة لأنها أسير فى الرجوع اليها وأكثر دلالة ولم نعتمد أو نعول كثيرا على ماتم من تعديلات ومقترحات شفوية ، وهذا فى حد ذاته عيب لأن التعديلات الشفوية لها أهميتها وأحيانا فعاليتها فى التوصل لتوافق آراء فى حين أن التعديلات المكتوبة غالبا ما تتجه لتأكيد وجهة النظر أو اثبات المواقف لأصحابها أكثر مما تستهدف تقديم حلول عملية للمشاكل المطروحة .

أما مزايا الأسلوب الاحصائي فهو الحيدة والعومية . وهما من أهم سمات القاعدة القانونية ، فالأسلوب الاحصائي يعتمد على لغة الأرقام

السماء التى لا تحابى أحد أو لا تجمال أحد ، وهذا أكثر أهمية فى العلوم الانسانية وخاصة السياسية حيث يدعى كل فرد وكل دولة انها على صواب وأن غيرها على خطأ وانها بذلت أقصى جهدها وأن دورها كان فعالا أكثر من غيرها ونحو ذلك ، وما أكثر ادعاء البطولات وأقل تحقيقا للمنجزات من الناحية الفعلية .

التحفظ الثاني :

ان الباحث اقتصر فى البيان الاحصائى - الذى قام باعداده - على نشاط اللجان السياسية الرئيسية وهى اللجنة السياسية سواء كلجنة عامة أو كلجنة صياغة ، ومن هنا لم يتم التعرض لنشاط اللجان الاقتصادية وهو نشاط هام ويعد جزءا لا يتجزأ من أعمال المؤتمر وضرورى لتقييم تحرك الدول والتجمعات الإقليمية .

التحفظ الثالث :

ينصرف الى عدد التعديلات اذ ما تزال خمسة تعديلات لم يتمكن الباحث من العثور عليها ومن ثم تبويبها ودراسة مدلولها ، وان كان هذا عددا صغيرا من اجمالى التعديلات التى بلغت ٢٧٦ تعديلا .

التحفظ الرابع :

انه تم حصر عدد التعديلات ليس فقط استنادا لعدد الأرقام المسلسلة فى أعلى كل تعديل مع أهمية تلك الأرقام فى دلالتها كمرشده ، وقد بلغت تلك الأرقام ٢٠١ رقما فقط فى اللجنة السياسية العامة مثلا ، وانما اعتمدنا على عدد ما يرد فى كل مسلسل حيث أن بعض الدول تقدم أكثر من تعديل فى ورقة واحدة أو تحت مسلسل واحد ، ومن ثم اعتبر كل تعديل يختص بفقرة أو مادة بمثابة تعديل منفصل ومستقل . ومن الملاحظ انه كان يرد أحيانا أكثر من تعديل من نفس الدولة على ذات الفقرة وأحيانا تعديل على التعديل المقدم نتيجة اتصالات مع دولة أو دول أخرى ، وقد اعتبر كل تعديل برقم مستقل حتى وان جاء خاصا بنفس الفقرة اللهم الا اذا كان هناك أكثر من تعديل فى نفس الوقت وتحت نفس المسلسل خاص بفقرات فى مادة واحدة ، وهنا تم اعتباره كتعديل واحد فقط .

التعليق الخامس :

انه في بعض الأحيان كانت أكثر من دولة تتبنى تعديلا مشتركا ، وفي هذه الحالة تم التفريق بين أمرين : أولهما اذا كان التعديل المشترك تم باعتباره أن تلك الدول أعضاء في لجنة صياغة مبرهه ، وفي هذه الحالة اسقطنا التعديل من الحساب اعتمادا على التعديلات الأصلية كما هو الشأن في الصياغات الخاصة بمنطقة مثل صياغة المجموعة اللاتينية ، أو المجموعة العربية ، أو المجموعة الأفريقية ونحو ذلك واعتمدنا التعديل كمنه مستقل باسم المجموعة ككل وليس لمولة معينة . ثانيهما اذا كان التعديل المشترك تم تقديمه في غير إطار لجنة الصياغة وفي هذه الحالة تم تكرار حسابه كمنه مشترك لكل دولة طرف فيه .

المبحث الثاني

تحليل الجدول الاحصائي على مستوى التجمعات المختلفة

رغم المحاذير السابق ذكرها ، فان القاء نظره على البيان الاحصائي وتحليله يقدم صورة واضحة لما حدث في مؤتمر القمة بالنسبة لكل دولة على حدة وبالنسبة لنشاط وتحرك التجمعات الاقليمية السياسية ومدى تأثير ودور كل منها في بلورة المواقف والصياغات حتى وصلت في النهاية للبيان الذي صدر وأصبح يحمل اسم بيان قمة المؤتمر السابع لدول عدم الانحياز .

الجدول رقم (١)

التعديلات المقدمة على مستوى المجموعات المختلفة

نوع المجموعة	عدد دول المجموعة	التعديلات المقدمة	التعديلات المدرجة	التعديلات غير المدرجة
الأفريقية	٤٤	٣٠	١٨	١٢
الآسيوية	١٥	٦٣	٢٣	٤٠
العربية	٢١	٧٦	٤٣	٣٣
الأوروبية	٣	١٨	١٣	٥
اللاتينية	١٦	٨٤	٥٠	٣٤
الاجمالى	٩٩	٢٧١	١٤٧	١٢٤

وفى التحليل للجدول السابق ينبغي أن نوضح :

١ - المقصود بالتعديلات المدرجة أى التى تم الأخذ بها وادرجت فى البيان النهائى لمؤتمر القمة والادراج أما جزئيا أو كليا ، وفى حالة الادراج الجزئى عولنا على حجم المدرج عند الحساب ، فإذا كان الادراج بسيطا قياسا بحجم التعديل أو تم لمجرد توارد الأفكار أسقطنا ذلك من الحساب ، عكس الأمر لو كان أدرج جزء رئيسى أو فكرة هامة وفى هذه الحالة أخذناه فى الحساب .

٢ - ان القاعدة الرئيسية المتبعة فى تقسيم المجموعات كانت هى القاعدة الجغرافية ، الا انه وانطلاقا من اهتمامنا كعرب بدورنا فى معترك السياسة الدولية والمؤتمرات بوجه خاص ، وانعكاسا للواقع الذى حدث أثناء أعمال المؤتمر حيث لعبت المجموعة العربية دورا مستقلا فى لجان الصياغة ، كما أن قضاياها كانت متميزة عن غيرها ، ومن هنا تم تخصيص بند مستقل للمجموعة العربية ولم تدرج أى من الدول العربية فى آسيا أو أفريقيا ضمن مجموعاتها الجغرافية .

٣ - ان عدد الدول التى اشتركت فى المؤتمر كأعضاء بلغ ٩٧ دولة فضلا عن حركتى تحريرهما : منظمة التحرير الفلسطينية ، ومنظمة تحرير أفريقيا الجنوبية العربية (سوايو) ، وقد أدرجت كل حركة فى مجموعتها السياسية أو الجغرافية ، فادرجت منظمة التحرير الفلسطينية فى المجموعة العربية ، وأدرجت منظمة سوايو فى المجموعة الأفريقية .

٤ - من الملاحظ كبر عدد من التعديلات قدم من المجموعة اللاتينية رغم انها تضم ١٦ دولة فقط ، كما أنها - فى نفس الوقت - حظيت بأكبر عدد من التعديلات المقبولة وهى خمسين تعديلا من أربعة وثلاثين بنسبة حوالى ٦٠ ٪ . ويرجع ذلك لسيطرة الاتجاهات اليسارية على المجموعة ونشاطها ، وفى نفس الوقت سلبية الاتجاهات اليمينية والمعتدلة وضعفها .

٥ - وجبات المجموعة العربية فى المقام الثانى من حيث عدد التعديلات المقدمة وان كانت نسبة القبول أقل من سابقتها ، وقد بلغت ٥٦ ٪ .

٦ - أما المجموعة الآسيوية فقد تقدمت بـ ٦٣ تعديلا وحظيت بأعلى نسبة من عدم ادراج تعديلاتها وهى ٦٧ ٪ بينما نسبة ما أدرج بالفعل كانت ٣٣ ٪ .

٧ - وبلغت نسبة ما أدرج من تعديلات للمجموعة الأوروبية الى ٧٢ ٪ .

ودلالة الجدول السابق أن المجموعة اللاتينية كانت أكثر المجموعات نشاطا إلى ذلك المجموعة الأوروبية ثم الأفريقية فالعربية وأخيرا الآسيوية والتي رغم كثرة ما قدمته من تعديلات كان معدل القبول أقل بكثير من غيرها ، ومرجع ذلك عدم مشاركة الهند ، وثقلها الدول معروفة ، ونشاط وكفاءة دبلوماسيتها أمر مقرر ، نظرا لكونها صاحبة المشروع الأصلي ، فضلا عن انعدام الوحدة التنظيمية أو السياسية داخل تلك المجموعة التي ضمت تجمعات فرعية متصارعة كما هو شأن تجمع الآسيان في مواجهة تجمع دول الهند الصينية ، أما باقى دول المجموعة الآسيوية فقد حرص كل منها على أن يلعب دوره مستقلا وهذا هو شأن دول مثل بنجلاديش ، سرى لانكا ، باكستان وإيران .

وإذا أضفنا للمعيار السابق « معيار التعديلات المقدمة من كل مجموعة » معيار آخر وهو عدد الدول في كل مجموعة ، فإن النتيجة تصبح مذهلة ومختلفة إذ تأتي المجموعة الأوروبية فى المقام الأول ، ففى قلة قدمت ١٨ تعديلا أدرج منها ١٣ وهى تضم ثلاث دول فقط أى نشاطها قام على أساس ٦ تعديلات لكل دولة فى المتوسط ، فى حين تأتي المجموعة اللاتينية فى المقام الثانى بمتوسط ٥٪ تعديل لكل دولة ، إلى ذلك المجموعة الآسيوية بمتوسط ٤ تعديلات لكل دولة ، ثم المجموعة العربية بمتوسط ٣٪ تعديل لكل دولة ، وأخيرا المجموعة الأفريقية ٧٪ تعديل فى المتوسط لكل دولة عضو .

المبحث الثالث

تحليل تعديلات الدول

وهنا نبحث تعديلات كل دولة في اطار مجموعتها الاقليمية أو السياسية ، فالجدول رقم (٢) التالى يعرض للدول الأوروبية *

جدول رقم (٢)

التعديلات الخاصة بالمجموعة الأوروبية

الدولة	التعديلات المقدمة	التعديلات المدرجة	التعديلات غير المدرجة
قبرص	٣		٣
مالطا	٥	٤	١
يوغوسلافيا	١٠	٩	١
الاجمالي	١٨	١٣	٥

ومن الملاحظ على الجدول السابق أن التعديلات اليوغسلافية تمثل أكبر نسبة فى تعديلات دول المجموعة الأوروبية بل تزيد عن التعديلات المقدمة من الدولتين الآخرين مجتمعتين *

وأكثر من هذا أن ما أدرج منها ضعف ما أدرج من تعديلات الدولتين
الأخريين وما لم يدرج قليل وهو على وجه التحديد تعديل واحد خاص
بالصياغة . أما التعديلات اليوغوسلافية الأخرى فقد كان معظمها يتعلق
بمفاهيم عامة للحركة ككل وحظيت جميعها بالقبول ، وبالنسبة لتعديلات
كل من مالطة وقبرص فقد تركزت على المشكلات الخاصة بهاتين الدولتين
وهي مشكلة قبرص ، وحياد مالطة وأمن البحر المتوسط وارتباطه بالأمن
الأوروبي .

ويرجع السبب في عدم الأخذ بأى من التعديلات التي قدمتها قبرص
الى بروز توافق آراء في الاحتفاظ بالنص الهندي مع تعديل طفيف خاص
بشجب كل الجهود الرامية لتغيير الطبيعة الديمغرافية للجزيرة .

كما اشتركت دول المجموعة الأوروبية في المطالبة باضافة جزء خاص
بأوروبا والبحر المتوسط ، وتشكلت لجنة صياغة من عشر دول من بينها
مصر فضلا عن دول المجموعة الأوروبية الثلاث لاعداد النص الذي تم
اقراره بعد ذلك .

الجدول رقم (٣)

العمليات الخاصة بالمجموعة العربية

الدولة	التعديلات المقدمة	التعديلات المدرجة	التعديلات غير المدرجة
الجزائر	٦	٤	٢
مصر	٢١	١٢	٩
العراق	٧	٣	٤
الأردن	٢	٢	-
لبنان	١	١	-
ليبيا	١٠	-	١٠
المغرب	٢	١	١
فلسطين	٣	٣	-
قطر	١	١	-
الصومال	٢	١	١
السودان	٣	٢	١
سوريا	٧	٧	-
تونس	٤	٢	٢
جمهورية اليمن	٢	-	٢
اليمن الديمقراطية	١	-	١
المجموعة العربية ككل	٤	٤	-
الاجمالي	٧٦	٤٣	٣٣

ويوضح تحليل الجلول السابق ما يلي :

١ - ان خمس عشرة دولة عربية فقط هي التي سمعت للتعبير عن وجهة نظرها بصورة مكتوبة في حين التزمت باقي الدول العربية الصمت ، اى ان الصامتين يمثلون ثلث الدول العربية تقريبا ، فاذا أضفنا الى ذلك ان بعض الذين قدموا تعديلات مكتوبة أنصبت تعديلاتهم كلها أو معظمها على أمور تتعلق بالصياغة ولم تتعرض لجوهر أو تتناول تقديم مفاهيم خاصة بالحركة كما هو شأن معظم تعديلات الدولتين اليمينيتين وتونس وقطر . فانه يتضح أن نصف الدول العربية كانوا من أنصار فلسفة الصمت حكيمه » .

٢ - ان أعلى نسبة في قبول التعديلات حظيت بها سوريا حيث قبلت جميع تعديلاتها سواء كنصوص كاملة أو كمضمون . كذلك الموقف بالنسبة للتعديلات التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية وهذا يفسر الاتجاه المتشدد في بيان قمة نيودلهي حيث يعد الجزء الخاص بالشرق الأوسط من صياغة سوريا ، والقسم الخاص بالقضية الفلسطينية من صياغة منظمة التحرير في المقام الأول .

٣ - ان التعديلات المقدمة من السودان وتونس والصومال والمغرب والأردن ولبنان والجزائر والعراق ، أما أنها كانت تتعلق بالمبادئ العامة لحركة عدم الانحياز ، وأما تتعلق بقضايا خاصة بتلك الدول كما هو الشأن بالنسبة للتعديل اللبناني وكذلك التعديلين اللذين قدمهما الأردن ، احدهما خاص بشق القناة بين البحر الميت والبحر المتوسط ، والثاني يتعلق باضافة « ان الدولة الفلسطينية ستقام في فلسطين » وأنصب التعديل العراقي على مسألة اعتداء اسرائيل على المفاعل النووى العراقي ونحو ذلك .

٤ - اما الجماهيرية العربية الليبية فقد حصلت على أعلى نسبة في رفض التعديلات التي قدمتها . اذ رفضت جميع تلك التعديلات فاذا أضفنا ان تلك التعديلات كانت تنصرفه أما الى قضايا سياسية محددة وأما الى مفاهيم سياسية للحركة ، فان النتيجة المستخلصة من ذلك هي أن الحركة ترفض جميع المواقف السياسية الليبية . وهذا الأمر يختلف عن حالة اليمن الشمالى التي قدمت تعديلين يتعلقان بالصياغة ورفضاً ، أو حالة اليمن الجنوبي أيضا .

٥ - ان مصر كانت معتدلة فى تعديلاتها سواء من حيث العدد أو المضمون وإن نسبة قبول التعديلات المصرية كانت بدورها متوسطة اذ بلغت ٥٧٪ وإذا حذفنا تعديلين كان من الواضح انهما قدما من قبيل التكتيك للرد على الموقف الليبية ، فان نسبة قبول المواقف المصرية تصبح ٦٩٪ وهذا وضع لا بأس به فى ظل الظروف التى واجهتها مصر فى الحركة نتيجة مشكلة المطالبة بتعليق عضويتها ، وكذلك دورها الهادى منذ عام ١٩٦٧ ، فضلا عن انه يتمشى مع متوسط قبول التعديلات العربية ككل والمتوسط العام للتعديلات المقبولة وهو ٥٤٪ .

وان كان من الضرورى أن نذكر الفارق بين التعديلات المصرية التى عكست اهتماما متنوعا بالقضايا السياسية الدولية مثل الفضاء الخارجى والمناطق الخالية من الأسلحة النووية ودور الأمم المتحدة ، وكذلك القضايا الاقليمية مثل الشرق الأوسط ، وأمن البحر المتوسط ونحو ذلك . وبين التعديلات المقدمة من الدول العربية الأخرى مثل سوريا التى انضمت فقط على مشكلة الشرق الأوسط دون غيرها . أما الدور المصرى بالنسبة لقضية الشرق الأوسط فقد كان يعتمد على التعديلات الشفوية فى اطار ما يمكن أن نسميه (دبلوماسية الاتصالات) أكثر منه اعتمادا على التعديلات المكتوبة التى لم يؤخذ بمعظمها نظرا لعدم اشراك مصر فى اجتماعات المجموعة العربية .

الجدول رقم (٤)

التعديلات الخاصة بالمجموعة الأفريقية

الدولة	التعديلات المقدمة	التعديلات المدرجة	التعديلات غير المدرجة
انجولا	١	١	-
نشاد	١	-	١
جزر القمر	١	١	-
غانا	٣	١	٢
غينيا	٧	٣	٤
ساحل العاج	٣	٢	١
كينيا	١	-	١
مدغشقر	٣	٣	-
مالي	١	-	١
موزمبيق	٢	١	١
نيجيريا	٣	٣	-
ساوتومي وبرنسيب	١	-	١
زائير	١	١	-
المجموعة ككل	٢	٢	-
الاجمالي	٣٠	١٨	١٢

وتحليل الجدول السابق يترك على ما يلي :

١ - ان ثلاث عشرة دولة افريقية فقط من ٤٤ دولة غير الدول العربية في افريقيا هي التي قدمت تعديلات مكتوبة ، وبعبارة أخرى أن حوالي أكثر قليلا من ربع الدول الأفريقية هي التي سعت لبذل نشاط ايجابي .

٢ - ان معظم التعديلات الافريقية كانت إما خاصة بصياغات عامة وأما بقضايا افريقية متصلة بالدول التي قدمتها مباشرة ، ولم تشارك معظم الدول الافريقية بتعديلات تتعلق بفلسفة الحركة أو توجهاتها السياسية أو تعكس مواقف متميزة للقارة فى اطار الحركة رغم أن ميثاق منظمة الوحدة الافريقية يجعل من سياسة عدم الانحياز أحد الموجهات الرئيسية لسياسة الدول الافريقية ويجعل من افريقيا قارة عدم الانحياز ، وهذا قد أثار مشكلة نظرية وعملية فى آن واحد ، هل مجرد استقلال دولة افريقية وانضمامها لمنظمة الوحدة الافريقية يجعلها - تلقائيا - عضو فى حركة عدم الانحياز ، أم انه لا بد من أن تتقدم هذه الدولة بطلب وأن يبحث فى اطار معايير الحركة . وهذا التساؤل أثر بمناسبة مشكلة حضور الجمهورية الصحراوية ، وان كانت التتوة المضيفة - رغم تعاملها مع الجمهورية الصحراوية - لم توجه لها دعوة ، كما أن الدول الافريقية المعترفة بجمهورية الصحراء لم تثر مشكلة وتفجر حركة عدم الانحياز على غرار ما حدث فى محاولة اجتماع القمة الافريقية فى طرابلس عام ١٩٨٢ . هذا وقد تكرر الموقف فى القمة الثامنة لعدم الانحياز فلم توجه الدعوة للجمهورية الصحراوية .

٣ - ان معظم التعديلات الافريقية الفعلية كانت تتم شفويا فى اطار اجتماع المجموعة الافريقية وهذا يعكس قلة الاستعداد المسبق للمؤتمر من جانب ، وضالة خبرة الدول الافريقية بأعمال المؤتمرات الدولية بوجه خاص من جانب آخر . فضلا عن حالة التفكك التى عانت منها الدول الافريقية خلال العام السابق لعقد مؤتمر عدم الانحياز والتى حالت دون انعقاد مؤتمر القمة الافريقية فى مكانه وموعده مرتين نتيجة الخلافات بين الدول الافريقية .

٤ - تركزت تعديلات مدغشقر على المحيط الهندى ، والتواجد العسكرى الأمريكى فيه ، فى حين أنصبت تعديلات غينيا على النظام الدولى بوجه عام وتحسينات فى الصياغة .

٥ - لم يتعرض المؤتمر للمشاكل السياسية بين الدول الافريقية بعضها البعض مثل النزاع الصومالى - الأثيوبى ، أو مشكلة تشاد ونحو ذلك . واقتصر على معالجة المشاكل الاستعمارية فى القارة مثل قضية ناميبيا ، ومشكلة جنوب افريقيا وسياساتها ، ووضع الجزر الافريقية التى ما تزال تحت الاستعمار ، ومحاولات تقويض استقرار القارة وما الى ذلك ، ولقد حرصت الدول الافريقية - على اختلاف مشاربها - على الظهور بمظهر المتحد رغم ما كان يميزها من خلافات حادة سواء بسبب النزعات

اليسارية فى القارة أو الحلافات التقليدية بين دولها ، بل أكثر من ذلك سعت لتغليب اتجاهاتها السياسية بغلاف العقولية والشهامة كما حدث فى الصراع بين المجموعات المختلفة على رئاسة اللجنة الاقتصادية للمؤتمر .

جدول رقم (٥)

التعديلات الخاصة بالدول الآسيوية

الدولة	التعديلات المقدمة	التعديلات الدرجة	التعديلات غير المدرجة
أفغانستان	١	-	١
بنجلاديش	٢٠	٧	١٣
الهند	١	١	-
أندونيسيا	٤	٢	٢
ايران	٨	-	٨
كوريا الديمقراطية	٤	١	٣
لاوس	٢	١	١
ماليزيا	١	-	١
نيبال	١	-	١
باكستان	٧	٥	٢
سنغافورة	٣	١	٢
سرى لانكا	٧	٤	٣
فيتنام	٤	١	٣
الاجمالى	٦٣	٢٣	٤٠

وأول ملاحظة : على الجدول السابق هى أن جميع الدول الآسيوية الأعضاء فى الحركة ما عدا دولتين هما بوتان ومالاديف قد اشتركت بنشاط فى تقديم التعديلات ، وإن اختلف نشاط كل دولة عن الأخرى من حيث مضمون وعدد التعديلات المقدمة من كل منهما . ففى حين تقدمت

أفغانستان بتعديل واحد يتعلق بمشكلتها ، فان دولة مثل بنجلاديش تقدمت بعشرين تعديل تناولت موضوعات متنوعة .

والملحظة الثانية : تتعلق بالهند ، اذ انها لم تتقدم سوى بتعديل واحد وهو يدعو لالغاء فقرة اقترحتها العراق فيما يخص المشكلة الأفغانية ، ومرجع انعدام التعديلات الهندية هو أن المشروع المطروح للبحث أعدته الهند وضمنته آراءها وأفكارها ومواقفها السياسية هذا من جانب ، ومن جانب آخر انشغلت الهند بالعمل على الوصول لتوافق آراء بين شتى الاتجاهات لكونها الدولة المضيفة ورئيسة المؤتمر .

والملحظة الثالثة : تخص إيران التي تقدمت بثمانية تعديلات لم يدرج أى منها وقد كانت موضوعاتها متنوعة من الدعوة للنظر فى عضوية اسرائيل فى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المالية ، وكذلك النزاع العراقى - الايرانى ، ومشكلة أفغانستان وناميبيا ، ودور الحركة ، بل شاركت فى تعديل يتعلق بمشكلة قبرص ونحو ذلك ، وهذا الرفض الكامل يعكس تطرف المواقف الايرانية وعدم قبول الحركة لهذا التطرف .

والملحظة الرابعة : تتعلق بدور بنجلاديش التي تقدمت بعشرين تعديلا لم يدرج منها سوى سبعة أى بنسبة ٣٥٪ ، ولعل مرجع ذلك أن بنجلاديش كدولة صغيرة نشطت دبلوماسيتها بصورة ملحوظة لاثبات وجودها ، ومن ثم تراوحت موضوعات تعديلاتها ما بين المفاهيم العامة كنسوية المنازعات بالطرق السلمية ، ودور الحركة واستقلاليتها ، ونزع السلاح ، وبين القضايا الاقليمية مثل الشرق الأوسط ، ومقررات مؤتمر القمة العربى فى فاس ، ومشكلة ناميبيا ، فضلا عن عدة تعديلات تتعلق بالصياغة الا أن الدبلوماسية النشطة التي أتبعتها بنجلاديش لم تتوافر لها المقومات التي تستند لها سواء من ناحية وضع الدولة ودورها واقتصادها أو حتى وجود تيار فلسفى أو ايديولوجى تنتمى اليه كما هو الشأن بالنسبة لدولة مثل كوبا .

والملحظة الخامسة : تعلق بنشاط مجموعة الآسيان الذى كان مركزا على مشكلة كمبودشيا ، وان برزت تعديلات من سنغافورة حول دور الحركة وتأكيد استقلاليتها .

والملحظة السادسة : تنصرف لدول الهند الصينية (لاوس - فيتنام) فقد كان التنسيق بينهما واضحا ، وانضمت تعديلاتهما على الصياغات ومشكلة كمبودشيا والوضع فى الهند الصينية .

الملاحظة السابعة : تختص بباكستان التي تقدمت بسبعة تعديلات أدرج منها خمسة ، وهي تناول سباق التسليح ، ونزع السلاح ، وأفغانستان ، والمحيط الهندي، أى أن نسبة ما أدرج من تعديلات باكستان تصل الى ٧١٪ ، ومن الملاحظ أن تعديلات باكستان كانت متسمة بالاعتدال سواء بالنسبة للعدد أو المضمون ، وهذا فى حد ذاته مؤشر على تحسن علاقاتها بالهند وانعكاس ذلك فى المحافل الدولية .

والملاحظة الأخيرة : تتعلق بدور سريلانكا ، وقد تقدمت بتعديلات خاصة بالمحيط الهندي ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، والنظام الاعلامى الدولى الجديد خاصة مع الاشارة لمركز وثائق عدم الانحياز فى كولومبو ، ونسبة ما ادرج من تعديلاتها بلغت حوالى ٥٧٪ .

الجدول رقم (٦)

التعديلات الخاصة بالمجموعة اللاتينية

الدولة	التعديلات المقدمة	التعديلات المدرجة	التعديلات غير المدرجة
الأرجنتين	١٩	٧	١٢
جويانا	٢	١	١
كوبا	٣٦	٢٤	١٢
بليز	١	١	-
بوليفيا	١	١	-
اكوادور	٣	١	٢
نيكاراجوا	١١	٨	٣
بنما	٢	٢	-
بيرو	٢	-	٢
سورينام	١	١	-
جرينادا	٤	٢	٢
بوليفيا / بنما / نيكاراغوا	١	١	-
المجموعة ككل	١	١	-
الاجمالي	٨٤	٥٠	٣٤

ويظهر تحليل الجدول السابق ما يلي :

١ - ان كوبا تقدمت بأكبر عدد من التعديلات « ٣٦ تعديلا » أدرج منها ٢٤ تعديلا أى بنسبة الثلثين ، والتعديلات الكوبية متنوعة تشمل شتى الموضوعات السياسية العامة والقضايا الإقليمية مع تركيز على قضايا أمريكا اللاتينية .

٢ - جاءت الأرجنتين فى المقام الثانى بين دول أمريكا اللاتينية من حيث عدد التعديلات التى قدمتها ، وان كانت النسبة التى حصلت عليها تعديلاتها من حيث الادراج منخفضة اذ بلغت حوالى ٣٧٪ .

٣ - احتلت نيكاراغوا المكانة الثالثة من حيث عدد التعديلات المقدمة ، والأولى من حيث نسبة ما ادرج منها أى بحوالى ٧٣٪ .

٤ - اقتصرت تعديلات معظم دول أمريكا اللاتينية على قضاياها المحددة ، ومن ثم ادرجت تلك التعديلات فى اطار دبلوماسية المجموعات الإقليمية والتى برزت بصورة ملفتة للنظر فى المجموعة اللاتينية أكثر من غيرها اذ حرصت كوبا على ادراج فقرة خاصة بكل دولة تقريبا .

٥ - رفض التعديلان المقدمان من بيرو أولهما خاص بتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وثانيهما خاص بحذف الفقرة بشيلي . ومن الواضح أن بيرو التزمت الهدؤ الى حد كبير .

٦ - لاذت خمس دول من أمريكا اللاتينية بالصمت التام وهى : بربادوس ، كولومبيا ، ترينداد ، توباغو ، جزر البهاما ، وجامايكا فلم تتقدم بأى تعديل ، وهذا يعنى أن حوالى ثلث عدد دول المجموعة اللاتينية آثرت الصمت ، وتقدم ثلث المجموعة بتعديلات خاصة بمشاكله مع دول كبرى مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا أو مع دول أخرى فى القارة ليست عضوا فى الحركة . وظل الثلث الأخير هو الأكثر نشاطا وهو يشمل كوبا ونيكاراجوا وجرينادا من جانب والأرجنتين واكوادور من جانب آخر مع الفارق فى نوعية ومحصلة نشاط كل مجموعة . فبالنسبة للنوعية نجد أن تعديلات كوبا ونيكاراجوا وجرينادا كانت ذات طابع ايدئولوجى وتعبر عن توجهات سياسية . فى حين تناولت تعديلات الأرجنتين واكوادور مسائل عامة مثل نسوية المنازعات بالطرق السلمية أو الاستخدام السلمى للطاقة النووية ونحو ذلك . ومن ناحية المحصلة قدمت كوبا ورفاقها ٥٢ تعديلا ادرج منها ٣٥ تعديلا أى بنسبة حوالى ٦٧٪ ، فى حين أن الأرجنتين والاكوادور قدمتا ٢٢ تعديلا ادرج منها ٨ تعديلات أى بنسبة حوالى ٣٦٪ .

المبحث الرابع

التحليل العام لنشاط الدول عبر التجمعات الاقليمية

يعكس هذا التحليل خلاصة استقراء ما تم من احاديث ومباحثات ومداولات أكثر مما يعبر عن بيان احصائي على غرار القسم السابق ، ومن ثم يصبح الجزء ان متكاملين يصحح كل منهما نقائص الآخر ويعزز مزاياه ونعرض فى عملية الاستقراء هذه النقاط التالية :

الأولى : ان الدولة التى قامت بالنشاط الرئيسى فى هذا المجال سى الهند بصفتها الدولة المضيفة وبرز نشاطها فى عدة مظاهر :

أولها : انها تولت اعداد المشروع الأول للبيان وعكست فيه ما رآته بأنه صورة لتوافق الآراء وفى نفس الوقت عبرت فيه عن سياستها وآرائها ازاء مختلف القضايا السياسية الدولية سواء ذات الطابع العام أو ذات النطاق الاقليمي .

اما المظهر الثانى : الذى انعكس فيه الدور الهندى فهو الاشتراك تقريبا فى مختلف مجموعات الصياغة ما عدا فى حالات معينة من المجموعات الاقليمية .

ويتمثل المظهر الثالث : فى أن الهند قامت بدور الوسيط أو الساعى للوصول لتوافق الآراء والحلول الوسيط Compromise فى كثير من القضايا عندما كان يحتدم الخلاف بشأنها أو يشتد النزاع حولها .

الثانية : أن رد الفعل ازاء المشروع الهندى الأول سار فى اتجاهين :

أولهما : يرى انه يعبر عن أساس صالح وجيد للمناقشة التى من شأنها اثراء البيان توضيحا لما ابهجه وتفصيلا لما أوجزه . وفى نفس الوقت تفردت دول معينة بمواقف خاصة من المشروع اذ دعت كل من يوغوسلافيا والكويت للتمسك بالصياغة الهندية للحفاظ على التوازن الداخلى الدقيق الذى قام عليه المشروع . فى حين عبرت كوبا واليمن الديمقراطية عن أن المشروع الهندى يتسم بالعمومية وأنه من الضرورى ادخال تعديلات جوهرية

أما الاتجاه الثانى : فكان اكثر تحديدا اذ تعرض لقضايا اقليمية محددة كما يلى :

(أ) طالبت كوبا والأرجنتين ونيكاراجوا وجويانا وسورينام بإعادة صياغة القسم الخاص بأمريكا اللاتينية ليعكس نتائج آخر اجتماع لمكتب التنسيق فى موناچوا فى يناير ١٩٨٣ . ولم يكن هذا الموقف مستغربا ولا غريبا ، فلا شك أن المشروع الهندى كان معتدلا وهو ما لم تقبل به كوبا منذ البداية ، كما أن كوبا دفعت نيكاراجوا وغيرها من دول أمريكا اللاتينية لطلب اجتماع خاص لمكتب التنسيق على المستوى الوزارى يخصص لمعالجة قضايا أمريكا اللاتينية ، وحرصت على أن يعقد ذلك قبل انتهاء مدة رئاستها وحتى تشكل حصيلة هذا الاجتماع رافدا يصب فى قمة نيودلهى ، وعبتا حاولت بيرو أثناء المجموعة اللاتينية عن اتجاهها هذا ، وذلك بالتعبير عن أن المشروع الهندى تجنب القضايا الخلافية ، وأن هذا أمر حميد وجدير بالثناء . ولقد ردت المجموعة بعد ذلك على موقف بيرو هذا فلم يؤخذ فى الحسبان أى من التعديلات التى قدمتها بيرو على نحو ما أشرنا فى الجدول رقم ٦ .

(ب) دعت مالطا وكوبا والأرجنتين ومنظمة التحرير الفلسطينية وجرينادا وجويانا لتقوية الجزء الخاص بالشرق الأوسط ، وأعلنت سوريا انها ستقدم بمشروع متكامل بعد التشاور مع المجموعة العربية . وهذا ما تم بالفعل وقد كان للمشروع السورى اراء فى القسم الخاص بالشرق الأوسط بل يمكن القول بأن ٩٠٪ من ذلك القسم من حصيلة المشروع السورى وما عداه يعد اضافة ثانوية .

(ج) طالبت الأرجنتين وأنجولا وجويانا واثيوبيا ونيكاراجوا بإعادة صياغة الجزء الخاص بأفريقيا وتقويته ، وقد تم ذلك وان كان فى اطار المجموعة الأفريقية .

(د) طالبت كوبا وكوريا الديمقراطية وأنجولا بإضافة فقرة خاصة بالمشكلة الكورية أسوة بما اتبع في المؤتمرات السابقة . وهذا ما حدث بالفعل . وإن كانت الفقرة مخففة العبارة ولم تأخذ بكل ما طالبت به كوريا الديمقراطية ، ومما يذكر أن كوريا الجنوبية سعت منذ البداية لعدم تعرض المؤتمر للمشكلة الكورية ونجحت بالفعل في المؤتمر الوزاري لعدم الانحياز في نيودلهي في فبراير ١٩٨١ وكادت تنجح في قمة نيودلهي لولا نشاط المجموعة اليسارية ، وكانت حجة كوريا الجنوبية وأنصارها أن المشكلة الكورية ثنائية ويجب تسويتها في هذا النطاق الثنائي بين الكوريتين هذا من جانب ثم أن أثارتها في مؤتمر عدم الانحياز مع غياب أحد الأطراف لا يعبر عن الجودة ولن يحقق إضافة إيجابية تسهم في السعي لحل المشكلة . والحجة الأولى تلقى هوى لدى السياسة الهندية التي ترى أن مشاكلها مع الباكستان يجب معالجتها على أساس ثنائي ، وأن هذا ما اتفق عليه في معاهدة سيملا ، وتدعو باكستان لعدم التعرض لها في أية محافل دولية .

(هـ) أعلنت سنغافورة وماليزيا أنهما ستتقدمان بتعديلات جوهرية على القسم الخاص بكمبوتشيا ، ولم تستطع الدولتان المذكورتان تحقيق ما أرادتا خاصة وأن العضو الثالث في مجموعة الآسيان « أندونيسيا » قد التزمت الهدوء ، في حين قادت الهند ودول الهند الصينية « فيتنام ولاوس » والدول اليسارية الأخرى في الحركة حملة ضخمة لمعارضة أى تعديل للمشرع الهندي . ونجحت في ذلك .

الثالثة : تشكلت مجموعة صياغة للقسم السياسى العام ضمت الهند ويوغوسلافيا وكوبا وجويانا وسيراليون وبنجلاديش ومصر ، تولت صياغة هذا القسم في ضوء التعديلات التي قدمتها مختلف الدول وأهملها الجزائر وليبيا وغينيا والصومال وأثيوبيا وبنجلاديش وباكستان وكوبا ونيكاراجوا والأرجنتين جيانا ويوغوسلافيا ومصر ، ثم أسندت للهند بصفتها رئيسة المؤتمر ، وسيراليون بصفتها رئيسة لجنة الصياغة الأولى للجنة السياسية مهمة إعادة ترتيب وتنظيم ما اتفق عليه في المجموعة المصغرة ، وقد لوحظ انه رفضت عدة مقترحات ليبية :

أولها : يدعو لحظر التعامل بين دول الحركة وكل من إسرائيل وجنوب أفريقيا .

وثانيها : يدعو لتشكيل لجنة لاعادة النظر في معايير عدم الانحياز .

و ثالثها : يدعو لمنع سوء استخدام الفيتو فى مجلس الأمن ، وهى الدعوة التى تضمنها بيان قمة هافانا عام ١٩٧٩ ولم تظهر فى مشروع قمة نيودلهى .

ورفض اقتراح لموزمبيق يدعو لاتخاذ اجراءات ضد الدول غير المنحازة التى لا تلتزم بهذا المبدأ .

ورفض اقتراح كوى بتخصيص جزء مستقل لحقوق الانسان والشعوب .

ورفض اقتراحان مصريان :

اولهما : يدعو لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى وقد عارضت الهند ذلك بشدة خشية الدعوة لتطبيقه فى مناطق اخرى (والهند لديها امكانيات نووية وأجرت تفجيرا نوويا عام ١٩٧٤ ولا ترغب فى التخلي طوعية عن اختيارها النووى) .

وثانيهما : يدعو لأن يكون الاستخدام السلمى للطاقة النووية وفقا للضمانات التى تضعها الوكالة الدولية للطاقة النووية . وعارضت الهند هذا الاقتراح انطلاقا من معارضتها لوضع مفاعلاتها النووية المصنعة محليا تحت اشراف أو رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية .

فى حين ووفق على اقتراح أرجنتينى باضافة جزء عن الاستخدام السلمى للطاقة النووية ، وأن يضم هذا الجزء للقسم السياسى من البيان الصادر عن القمة . ومما يذكر أن الهند قد أدرجت فقرة بهذا المعنى فى القسم الاقتصادى من مشروع البيان ، ولا شك أن المكان الادراج هنا مغزاه اذ أنه تعبير عن ضرورة اقتصادية وليس عن موقف سياسى . وبالفعل نجحت الأرجنتين مؤيدة من يوغوسلافيا فى ادراج فقرة فى القسم السياسى .

الرابعة : قدمت عدة تعديلات مشتركة من ابرزها تعديلان :

اولهما : تعديل مشترك مقدم من الهند ويوغوسلافيا وأندونيسيا والعراق وتونس وذلك على الفقرة الخاصة بالنظام الاعلامى العالمى الجديد

وثانيهما : تعديل على التعديل السابق مقدم من نفس المجموعة السابقة بالإضافة الى كوبا وبنجلاديش وجويانا ، وقد ووفق على هذا التعديل الأخير وأدرج في البيان الصادر عن القمة .

ومن الملاحظ هنا أن التعديل الثانى استهدف افساح المجال لكوبا للقيام بدور فى الصياغة ادراج اسمها لأن التعديل الأول تم دون التشاور معها .

خاتمة

يشير استقراء دلائل التحليل الإحصائي السابق والملاحظات التالية له إلى :

١ - بروز مجموعتين في إطار مؤتمر قمة نيودلهي ، يمكن أن نطلق على المجموعة الأولى وصف المجموعة الرئيسية وتشمل الهند ويوغوسلافيا وكوبا والارجنتين ونيكاراجوا وأنجولا وسنغافورة والجزائر ومصر وبنجلاديش وباكستان سوريا منظمة التحرير الفلسطينية جرينادا وفيتنام .

ويمكن وصف المجموعة الثانية بأنها المجموعة المساونة وتشمل جويانا وسورينام ومالطة وكوريا الديمقراطية وماليزيا ولاوس وسيراليون وشيانيا والصومال والعراق واندونيسيا وسريلانكا وتونس ونيجيريا وقبرص .

هاتان المجموعتان اللتان لعبتا الدور الرئيسي في مداولات قمة نيودلهي مع تفاوت في دور كل دولة داخل المجموعة التي تنتمي إليها وكذلك في توجهاتها السياسية .

٢ - والنتيجة الثانية - وهي بناء منطقيا على النتيجة السابقة - وهي أن حوالي ثلث أعضاء الحركة كانوا هم المؤثرين فيها ، ففي حين لاذ الثلثان بمواقف المراقبة والمتابعة أو الترهيب والانتظار أو الصمت أو ما تشاء من التسميات ، ومن ثم فإن البيان الذي صدر يعد تنويجا لنشاط الثلث المؤيد من الثلثين .

وإذا حللنا هذا الثلث نجد أن ثلثه هو المؤثر الفعلي ، ومن ثم تكون الحصيلة النهائية أن هناك خلية من ١٠ - ١٥ دولة من ال ٩٧ دولة التي اشتركت في قمة نيودلهي هي التي سبقت المؤتمر ونشاطه من الناحية الفعلية .

والتساؤل هو هل هذه النتيجة تعكس ما يسمى بالحاجة للسعي نحو ديمقراطية العلاقات الدولية Democratization أم انها انعكاس صادق وأمين لما يحدث في المجتمع الدولي الواقعي . وهل تعبر مداولات مؤتمرات عدم الانحياز عن وجود نخبة Elite ؟ لا شك أن جميع الدول سوف تعلن معارضتها لذلك ، ولكن الواقع القاتم شيء مختلف أيا كان تقييمنا لهذا الوضع .

الفصل الخامس

مؤتمر القمة الثامن في هراى

« دراسة حالة »

مؤتمر القمة الثامن لعدم الانحياز

هرادى ١ - ٦ سبتمبر ١٩٨٦

« دراسة حالة »

عقدت حركة عدم الانحياز خلال ربع قرن من تاريخها ثمانية مؤتمرات قمة ولذا فان دراسة أعمال القمة الثامنة حيث بلغت الحركة نهاية يوبيلها الفضى أمر جدير بالاعتبار لاكثر من عامل :

الأول : انه رابع مؤتمر يعقد فى القارة الافريقية بعد القاهرة ولوزاكا والجزائر فكان لها نصيب الأسد فى مؤتمرات الحركة وهذا يعكس ثقلها العدد والسياسى فيها .

الثانى : انه يعقد فى دولة حديثة الاستقلال فلم يكند يعضى على حصولها على الاستقلال ست سنوات وكان للحركة دورها الواضح فى دعم نضال زيمبابوى .

الثالث : انه يعقد فى دولة فى مواجهة المواقع الأخيرة للاستعمار الاستيطانى فى القارة وكان هذا الهدف واضحا تمام الوضوح فى ذهن الحركة عند اختيار زيمبابوى وفى أعمال القمة الثامنة ونتائجها .

وتقسيم هذا الفصل الى خمسة مباحث تحليل تفصيلا أعمال القمة الثامنة من الناحيتين السياسية والاقتصادية وارتباط ذلك بالصراعات الفكرية والايديولوجيات وصراع المصالح والسياسات ومواقف مصر من ذلك كله .

حركة عدم الانحياز - ٩٧

المبحث الأول

زيمبابوى ومؤتمر القمة الثامنة لعدم الانحياز

تقع زيمبابوى فى وسط الجنوب الأفريقى وقد كان اختيار عاصمتها هارارى لمعدد القمة الثامنة يحمل فى طياته كما قال رئيس قبرص فى الجلسة الافتتاحية للقمة مغزى ورسالة أبا المغزى فهو الاعراب عن حرص حركة عدم الانحياز على متابعة النضال من أجل التحقيق الكامل لأهم مبدأ لها وهو التصفية الكاملة للاستعمار وتحقيق حرية الشعوب أما الرسالة فهى التصميم على مواصلة الدعم وتكثيف الجهود للقضاء على الفصل العنصرى وقيام حكم الأغلبية فى جنوب أفريقيا .

ولقد عقد مؤتمر القمة الثامنة - على النحو المعتاد فى مثل هذه المؤتمرات - عبر مراحل ثلاث :

المرحلة الأولى : اجتماع كبار المسئولين فى الفترة من ٢٦ - ٢٧ أغسطس حيث تم دراسة جدول الأعمال للمؤتمر الوزارى وبحث الموضوعات التى ستعرض على القمة من حيث الترتيبات الاجرائية ، أو القضايا الموضوعية . ومن الناحية الاجرائية تم تحديد مكتب مؤتمر القمة بترشيح نواب الرئيس الـ ٢٢ وهم ٨ من افريقيا ، ٨ من آسيا ، ٤ من امريكا اللاتينية ، ٢ من أوروبا بالإضافة الى مقرر للمؤتمر من افريقيا ورئيس للجنة السياسية من آسيا (سفير اليمن الديمقراطية فى الأمم المتحدة) ورئيس للجنة الاقتصادية (سفير بيرو لدى الأمم المتحدة) وكذلك تحديد المتحدثين فى المناسبات الخمس التى شاهدها المؤتمر وهى :

الأولى : اجتماع وزراء الخارجية يوم ٢٨/٨/٨٦

الثانية : الجلسة الافتتاحية للمؤتمر يوم ١/٩/٨٦

الثالثة : احتفال تسليم رئاسة الحركة من راجيف غاندى رئيس وزراء الهند الى رئيس الى رئيس وزراء زيمبابوى روبرت موجابى .

الرابعة : الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لقيام حركة عدم الانحياز .

الخامسة : الجلسة الختامية للمؤتمر يوم ٦/٩/١٩٨٦ .

وعادة يجرى العرف على أن يفتتح الجلسة رئيس حركة عدم الانحياز أو ممثله وكانت هى الهند فى المناسبات الثلاث الأول ، يتلو ذلك بيان لممثل الدولة المضيفة ، ثم كلمات تقدير وشكر من ممثلى المجموعات الإقليمية المختلفة فى الحركة وهى ممثل لكل من افريقيا ، وآسيا ، أمريكا اللاتينية والكاريبى وأوروبا وأخيرا ممثل عن حركات التحرير الوطنية وهى منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة سوابو لتحرير جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) وهما المنظمتان الأعضاء فى الحركة وهناك منظمتان لجنوب أفريقيا يحظيان بصفة مراقب وكذلك تم ضم منظمة الكاناك لتحرير نيوكا ليدونيا بصفة مراقب فى مؤتمر قمة هراى .

وقد سارت جلسات اجتماع كبار المسئولين بسهولة ويسر حتى بدأ مناقشة مشروع جدول الأعمال لمؤتمر القمة وهنا انطلقت ايران وسوريا لتقديم مقترحات باضافة بنود جديدة غـ ما سبق الاتفاق عليه فى مكتب التنسيق فى نيويورك .

وتضمنت مقترحات ممثلى ايران اضافة بندين :

الأول : مبدأ عدم استخدام القوة وعدم العدوان فى العلاقات الدولية وعرض لحالات العدوان التى شهدتها دول عدم الانحياز مؤخرا مثل العدوان الأمريكى على ليبيا ، ونيكاراجوا والعدوان على ايران . وبرز ان مبدأ عدم الاعتداء على الغير وعدم اللجوء لاستخدام القوة فى العلاقات الدولية أمر هام للحركة .

الثانى : حق الأمم فى الحفاظ على تراثها الثقافى والقومى وشرح ذلك بقوله ان الدول العظمى تهتم بموضوعات التراث الثقافى وتعمل على تعظيم ذلك بالنسبة للبلاد النامية وانه نظرا لما لهذا الموضوع من مضامين سياسية فانه يقترح بحثه فى اللجنة السياسية .

وأما مندوب سوريا فقد أشار الى ضرورة ادراج بنديين على جدول الأعمال هما :

الأول : يتعلق بالارهاب الرسمي State Terrorism أو ارهاب الدولة الذي يمارس ضد البلاد غير المنحازة في الشرق الأوسط والبحر المتوسط وجنوب أفريقيا وأمريكا الوسطى ومن ذلك المناورات البحرية الأمريكية بالتعاون مع دولة متوسطية (ولم يذكرها بالاسم وان كان مفهوم انها مصر) أمام الشواطئ الليبية ضد بلدان البحر المتوسط .

الثاني : التهديدات والعدوان الأمريكي ضد بعض الدول العربية .

وأبرز ممثل سوريا أهمية وضع النقاط على الحروف والدخول في بحث التفاصيل وعدم اكتفاء الحركة ببحث العموميات .

وهنا دار نقاش مطول تمثلت أبرز معالمه في :

١ - من الناحية الشكلية دافعت عدة دول عن مشروع جدول الأعمال السابق اقراره في نيويورك وأهمية عدم فتح باب النقاش فيه والا فان دولا أخرى لها تعديلات ويمكن اضافتها ومؤدى ذلك عدم التوصل الى اقرار مشروع جدول الأعمال وكان ذلك موقف مصر والكاميرون والعراق والهند وجويانا وكولومبيا وكوبا ويوغوسلافيا وغيرها وكان الأساس السياسي لهذا الموقف ان هذه القضايا تحمل الغاما عديدة ولها مخاطرهما ومخاذهرها ومن ثم فان فتح باب ادخال تعديلات على المشروع سيمهد النقاش ولن يحسم وربما استغرق الأمر عدة أيام لتضارب المصالح لدول الحركة وكذلك ائتماءات بعضها واتجاهاتها السياسية .

٢ - من الناحية الموضوعية دفعت عدة دول بأن لها هي نفسها تعديلات وترغب في ادراجها على جدول الأعمال اذا فتح باب النقاش والتعديل ومنها مصر وجويانا وكولومبيا . وبعد مداولات مطولة لم يستطع اجتماع كبار المسؤولين حسم الأمر وقرر احالة المقترحات كما هي لمؤتمر وزراء الخارجية ليرى ما يراه بشأنها .

وقد حظى اجتماع كبار المسؤولين بأهتمام اعلامي مناسب من الصحافة والتلفزيون والاذاعة .

المرحلة الثانية : اجتماع وزراء الخارجية في الفترة من ٢٨ - ٣٠ أغسطس ١٩٨٦ وقد افتتح الاجتماع وزير خارجية الهند المستر شيف شنكر بكلمة موجزة أشاد فيها بنضال زيمبابوي من أجل الحرية والاستقلال وأكد تضامن الحركة من أجل دعم شعب أفريقيا الجنوبية واقترح انتخاب

وزير خارجية زيمبابوي لرئاسة المؤتمر الوزاري جريا على التقاليد في هذا الصدد .

تحدث وزير خارجية زيمبابوي في خطاب مطول أمام المؤتمر عرض فيه لتدهور الوضع السياسي والاقتصادي والازمة العالمية منذ الثمانينات نتيجة عدم الثقة والتنافس بين القوتين الأعظم وتزايد يؤر التوتر والشلل في المنظمات متعددة الاطراف وأكد على ضرورة ان تعمل الحركة من أجل نزع السلاح الشامل والتنمية الاقتصادية وبدء نظام عالمي اقتصادي جديد وأبرز أهمية تعاون دول الجنوب ، وندد بسياسة جنوب أفريقيا واسرائيل ودعا ايران والعراق لوقف الحرب بينهما . وطالب بتوجيه نداء للدول الغربية وفي مقدمتها بريطانيا وألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة لاعادة النظر في مواقفها من فرض العقوبات على جنوب أفريقيا ثم عقب ممثلو الاقاليم المختلفة بكلمات مناسبة على خطاب وزير خارجية زيمبابوي فتحدث وزير خارجية ليبيريا نيابة عن أفريقيا ، ووزير خارجية اندونيسيا نيابة عن آسيا ووزير خارجية يوغوسلافيا نيابة عن أوروبا ونائب وزير خارجية الأرجنتين نيابة عن أمريكا اللاتينية والكاريبي وفاروق القذافي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن حركات التحرير الوطنية الأعضاء في الحركة وبعد ذلك قام المؤتمر ببحث تقرير كبار المسؤولين وكررت الدول مواقفها التي سبق ان أثارها في ذلك الاجتماع فكررت تونس طلب اضافة مفهوم التعددية الاقتصادية وكررت سوريا وايران طلبات ادخال تعديلات في جدول الأعمال المقترح للقممة ولم يتمكن المؤتمر من التوصل لتوافق آراء حول كل هذه التعديلات ووقعت مشادة بين الوفود التي طلبت ادخال تعديلات والوفود الأخرى المعارضة بل وحتى مع رئاسة المؤتمر (وزير خارجية زيمبابوي) والوفد السوري على وجه الخصوص الذي سعى لادخال تعديلاته مجددا بطرق ملتوية وصفها وزير خارجية زيمبابوي بأنها التفاف على القرار من الباب الخلفي وانتهى الأمر للمرة الثالثة بهزيمة الوفد السوري وجعله مثار سخريه من بعض الوفود مثل نيجيريا وكينيا لتلاعبه ونكوصه عما اتفق عليه مع الرئيس في أثناء المشاورات في الكواليس .

ووافق المؤتمر الوزاري على أن يصدر بيانا يندد بالمذابح التي قامت بها جنوب افريقيا ضد السكان في حي سويتو بجنوب افريقيا . ووافق الاجتماع على التوصية للقممة ببقاء مقعد كمبوتشيا شاغرا على نحو ما تقرر في قممة هافانا ونيودلهي وقد عقب ممثلو ماليزيا دفاعا عن ضرورة أن تشغل الحكومة الائتلافية المقعد ، كما عقب ممثل فييتنام دفاعا عن أن تشغل حكومة كمبوتشيا برئاسة هنج سامرين المقعد باعتبارها السلطة المسيطرة

على البلاد وانتهى الأمر عند هذا الحد كتنسجيل للموقف • وقام ممثل ليبيا أيضا بتسجيل لموقف بلاده من المناورات الأمريكية في البحر المتوسط وأكد أنها تمثل تهيدا لدولة عضو وأنه على يقين من ان دول الحركة ستؤيد ليبيا اذا وقع عليها أى اعتداء على غرار ما حدث فى ١٥ ابريل ١٩٨٦ • ولم يشر ممثل ليبيا بكلمة لمصر كما لم يطلب أى اجراء واكتفى بتأكيد حقه فى احاطة المؤتمر علما بالتطورات فى المنطقة •

وفى نفس الوقت واصلت اللجنتان السياسية والاقتصادية أعمالهما ببحث الجوانب المتعلقة بكل منهما فى البيان السياسى والاقتصادى وكذلك استمرت اللجان الفرعية مثل لجنة نزع السلاح برئاسة السفير دوى من الهند ولجنة الأمم المتحدة برئاسة السفير كام من بنما عملهما • والواقع لقد برع السفير عبد الله الأسطل المندوب الدائم لليمن الجنوبي ورئيس اللجنة السياسية فى عمله الديمقراطى من أجل الوصول لتوافق اراء فى شتى الموضوعات •

وقد اتبعت اللجنة الاقتصادية نفس النمط بأحالة موضوع التعاون بين دول الجنوب جنوب للجنة فرعية وبحثت اللجنة العامة القضايا الخاصة بالنقد والتمويل والتجارة وغيرها • ونشطت المجموعات الاقليمية فى اجتماعاتها فعقدت المجموعة الأفريقية وكذلك مجموعة امريكا اللاتينية عدة اجتماعات لتنسيق المواقف واعادة صياغة ، الفقرة الخاصة بمنطقتها فى الإعلان النهائى كذلك فعلت المجموعة العربية كما عقدت لجنة الثمانية الخاصة بالقضية الفلسطينية اجتماعا لبحث كيفية العمل على المساعدة فى المساعى الخاصة بفلسطين وقد أصبحت تسمى لجنة التسعة بعد أن ضمت زيمبابوى كرئيسة للحركة •

المرحلة الثالثة : اجتماعات الرؤساء والملوك : من ١ - ٦ سبتمبر

كانت تقوم على أساس القاء الخطب والبيانات من كل رئيس لتوضيح موقف بلاده من شتى القضايا السياسية والاقتصادية المعروضة • وقد وافق المؤتمر على عقد جلسة خاصة للأحفال بالذكرى الخامسة والستين لتأسيس الحركة واصدار اعلان خاص بهذه المناسبة وكذلك اصدار اعلان خاص بالجنوب الافريقى وتوجيه نداء للقتوتين الأعظم للحد من سباق التسلح على غرار مساعى قمة بلجراد عام ١٩٦١ وشهدت هذه الاجتماعات أبرز الأحداث المؤيرة وفى مقدمتها الهجوم الكبير الذى شنّه على خامينى الرئيس الايرانى على العراق وتكرار مواقف بلاده وشروطها لانتهاء الحرب وهى اعدام صدام حسين وأعدائه وأدانته العراق كبادئة للحرب وادانة استخدام الاسلحة الكيماوية والتدويضات • أما المنظر المسلى أو المضحك

فهو ظهور القذافي وخلفه حرسه من الفتيات اللاتي أخذن يرددن الشعارات بسقوط الاستعمار وأمريكا وإسرائيل والرجعية وحياة الجماهيرية ونحو ذلك كلما توقف عند كل مقطع من مقاطع خطابه المرتجل الذي هاجم فيه جميع أعضاء الحركة ووصفها بالعجز والشلل . ولقد أخذ خطاب القذافي الجميع على حين غرة لدرجة ان كثيرين لم يكونوا يصدقون ما يسمعون وانهم يصدر من رئيس دولة . ولقد جاء الرد على القذافي من رئيس الجلسة روبرت موجابي الذي عقب بأدب جم انه لا شك لا يشارك الأعضاء جميعا منطلق القذافي ولا اتهاماته ولا آرائه حول عدم جدوى الحركة وأكد أهمية الحركة وضرورتها فصفق الجميع لذلك وكان هذا الأمر بمثابة استفتاء تلقائي على آراء القذافي ورفض لها وتأييد لرأي موجابي . أما الدول التي هوجمت بالاسم في حديث القذافي وهي مصر وساحل العاج وزائير والكاميرون فقد ردت بأكثر من وسيلة فأصدرت بيانات صحفية ، كما أرسلت رسالة لرئيس المؤتمر اعتبرت من الوثائق الرسمية وكان هذا الأسلوب حضاريا ومنطقيا بدلا من الدخول في مهاترات بمقاطعة القذافي أو الدخول في مشادة معه أثناء المؤتمر .

ولم تطرح مشكلة عضوية الصحراء على المؤتمر وبذا تجنب المؤتمر مشكلة كانت ستثير نقاشا حادا وتضيف مظهرا من مظاهر الانقسام بين صفوف الحركة . أما النقاش الجدير بالمراقبة فكان يختص بمقر عقد الاجتماع الوزاري للحركة واجتماع القمة القادمة وأمكن التوصل لتوافق آراء بعد نقاش طويل مؤداه عقد المؤتمر الوزاري للحركة في قبرص وعقد مؤتمر اقتصادي على مستوى وزاري في بيونج يانج وترك الأمر للمؤتمر الوزاري في قبرص ليقرر موعد ومكان القمة التاسعة .

المبحث الثانى

الرؤى الخمس للقمة الثامنة للدول عدم الانحياز

رغم ان حركة عدم الانحياز تعد اتجاهها سياسيا حديثا فى العلاقات الدولية اذا انها نشأت رسميا منذ قمة بلجراد عام ١٩٦١ وان ترعرعت قبلها بفترة منذ أوائل الخمسينات فان طبيعة النشأة وظروفها أثرا على النمو والتطور والنضج والشيخوخة التى وصلت اليها هذه الحركة مبكرا . فالعمر الرسمى للحركة ٢٥ عاما وقد جرى الاحتفال بهذه الذكرى فى أول سبتمبر ١٩٨٦ فى أثناء انعقاد قمة هراى وفى ظل أقصى التطورات تفاؤلا فان الحركة نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ومع ارمصاصات الحرب الباردة أى أن عمر الحركة الفعلى يمكن أن يصل الى أربعين عاما وفى كلتا الحالتين فان ذلك بالنسبة لعمر الانسان يعد فى ريعان الشباب أو بداية النضج البشرى أما فى عمر الحركات السياسية فيعد أمدا قصيرا فلو نظرنا الى نظريات ميزان القوى أو الرعب النووى أو الردع أو نظريات الأحلاف تجدها أطول عمرا وأكثر ثباتا وقابلية على التفاعل مع الظروف المتغيرة . فاذا طرحنا نفس التساؤل حول حركة عدم الانحياز على الدول غير المتحازة ذاتها فأننا نجد الرؤى مختلفة الى حد بعيد فهل هذا يعنى ان الحركة بلغت مرحلة الشيخوخة المبكرة أو انها ما تزال فى مرحلة سن الشباب بما يعكسه ذلك من ممارسات تتسم بالتسرع والمراهقة الشبابية وان الحركة ستصل يوما ما الى مرحلة النضج السياسى لتستقر فى فكر السياسة الدولية كنظرية وكممارسة ذات دعائم ثابتة .

وما نسعى اليه فى هذا المبحث هو اللقاء نظرة تأملية على الرؤى أو التصورات الخمس للحركة من واقع ما تم فى قمة عدم الانحياز الثامنة فى هراى عاصمة زيبابوى .

الرؤية الأولى : وقد عبرت عنها الدول المسماة بالمعتدلة وهى ترى فى الحركة تجمعا لا ينتمى الى أى من الكتلتين المتصارعتين وتسعى هذه الدول المعتدلة للحفاظ على ذلك قولا وعملا . فمن ناحية القول تؤكد فى الجزء الخاص بفلسفة الحركة والمتضمن فى الاعلان السياسى انها حركة غير كتلية أى لا تنتمى الى أى من الكتل وانها مستقلة وانها تأخذ مواقفها من كل قضية بحسب مآلها وما عليها . ومن الناحية العملية تسعى هذه الدول لى تقليل من كثرة الادانات للسياسة الأمريكية والاشارة بتلميحات انتقادية للسياسة السوفيتية وتعميم النقد للسياسات الاستعمارية والإمبريالية وربط ذلك بصراع القوى العظمى . وان كان هذا التجمع لا يستطيع الدفاع عن الغرب صراحة للسياسات غير المؤيدة لحركات التحرير التى تتبعها الدول الغربية بل واحيانا لسياساتها المضادة لمصالح الدول المعتدلة ذاتها ولا شك أن هذه الدول المعتدلة والتى تطلق على نفسها احيانا بأنها الدول ذات الاتجاه المتشابه Elike-Minded Countries مرتبطة مصالحيا وسياسيا وايدولوجيا بالنظام الغربى الرأسمالى وان لم تكن مرتبطة به فى تحالف ما وفى مقدمة هذه الدول سنغافورة وكولومبيا .

الرؤية الثانية : وتضم الدول المرتبطة ايدولوجيا بالفكر الماركسى وفى مقدمتها كوبا ونيكاراجوا وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية وانجولا وموريشيوس وغيرها . وتعمل هذه الدول فى اتجاه مضاد تماما للمجموعة الاولى فتدعو للتغيير التام فى فلسفة الحركة ومواقفها انطلاقا من ان الحركة تعبر عن التحول من النظام الاستعمارى الدولى الى اقامة نظام اقتصادى وسياسى وإعلامى واتصالى جديد ومن ثم فلا بد من التغيير الشامل لأن النظام القائم يتميز بالظلم والاستغلال . فالديون يجب ان تلغى وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى يجب تغيير نظام عملها من التصويت غير المتكافئ الى نظام ديمقراطى يأخذ فى حسابه مصالح الدول النامية ونظام الأمم المتحدة يجب تغييره ليتمشى مع الظروف الدولية الجديدة .

وسباق التسلح يجب وقفه وتحويل مخصصات التسلح لأغراض التنمية . ويبقى السؤال ان سباق التسلح يتم من قبل القوتين الأعظم ؟ ولكن جواب هذه المجموعة من الدول أن امريكا والغرب هى التى تدعو الى ذلك بمبادرة الدفاع الاستراتيجية المعروفة باسم حرب النجوم وهى التى كانت دائما سباقا لارتياح الآفاق الجديدة من التسلح فى حين أن الموقف

السوفيتي ليس الا رد فعل لذلك دفاعا عن النفس ولقد ساعدت السياسة السوفيتية الذكية هذا المنطق فأعلن الاتحاد السوفيتي من جانب واحد التوقف الاختياري عن اجراء تجارب ذرية حتى يناير ١٩٨٧ وذلك تجديدا لاعلانه الذي أصدره منذ أغسطس ١٩٨٥ ، كما ايد مبادرة الدول الست النامية حول نزع السلاح ووقف سباق التسلح وهي الهند وتنزانيا واليونان والسويد والمكسيك والأرجنتين وهو الاعلان الذي صدر في مايو ١٩٨٤ لأول مرة من عواصم تلك الدول ثم اخذ شكلا رسميا بعد القمة السادسة في نيودلهي في يناير ١٩٨٥ . أما الدعوة لتغيير هيكل النظام الاقتصادي الدولي وحل ازمة المديونية فلن يضار منها الاتحاد السوفيتي لأنه ليس طرفا في صندوق النقد الدولي ولا في البنك الدولي ودونه على البلاد النامية يحتفظ بها في اطار ثنائي وهي في الحد الأدنى لأنه يقيم بها مشروعات صناعية تسدد تلقائيا من انتاجها هذه الديون في معظم الحالات .

الرؤية الثالثة : يعبر عنها النظام الاسلامي في ايران وقد قدم لها على خاميني رئيس جمهورية ايران الاسلامية عرضا مطولا استغرق أكثر من ساعة ونصف في خطابه أمام مؤتمر قمة عدم الانحياز . وتقوم هذه الرؤية على ان النظام الدولي الراهن يعتمد على السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية وان نظام السيطرة هذا له مظاهر عديدة من تدخل الدول في شئون بعضها البعض كما برزت في لبنان وافغانستان وامريكا اللاتينية وافريقيا وفلسطين وايران . وان هذه السيطرة قد تكون من الدول الكبرى ضد الدول الصغرى كما يمكن أن تقوم بها دولة صغيرة كمخلب للدول الكبرى . وللتخلص من ذلك فإن الاسلام – والديانات السماوية الأخرى دعت الانسان للتمسك بالإيمان في مواجهة مذهب السيطرة وطالبت برفض القهر وان النصر سيكون لحليفه في النهاية . ثم طالب على خاميني الحركة بأن تتخذ موقفا واضحا من المعتدى وان تؤيد ضحايا العدوان والسيطرة . وطالب انطلاقا من ذلك بإعادة تشكيل فلسفة الحركة من حيث :

أ – احياء مبادئ عدم الانحياز على النحو المعروف من التمسك بالاستقلال ومقاومة الاستعمار والسيطرة وعدم التدخل وانه لا مجال لدولة في الحركة لا تتبع هذه المبادئ .

ب – احياء المسؤولية بين دول الحركة تجاه الشئون الدولية بتكتل دول الحركة ضد الدولة المعتدية أو الدولة التي تنتهك حقوق الانسان .

ج – توسيع نطاق نشاط الحركة لتشمل الميدان الثقافي وتهتم به على النحو الذي يحافظ على التراث والتقاليد والقيم لدولها .

د صياغة قواعد ومعايير جديدة على أساس مبادئ الحركة ومعارضة تطبيق المعايير المزدوجة فلا بد من مقاومة العدوان من الكتلتين ولا بد أن يجرى فحص لمعايير الانضمام للحركة وأن يتم تنظيم لعلاقات دولها في إطار بعيد عن القيم المادية ، والمبادئ المستوردة ومن الضروري العمل لخلق نظام جديد للقانون الدولي يستند الى القيم المشتركة - ادارة وتطبيق العدالة وملء الثغرات القائمة في النظام الراهن .

الرؤية الرابعة : عبر عنها العقيد معمر القذافي في خطاب مرتجل أمام الحركة مؤكدا على أنه لم يحضر ليشترك في مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز التي تضم الحونة والجوايسيس وعلاء الاستعمار وأنه لا يلقى به كثروري أن يجلس مع أمثال هؤلاء القادة والرؤساء ووصف دول الفرنكفون بانها وصمة عار لان اسمها مرتبط بالاستعمار الفرنسي ودول الكومنولث ليست الا ملكية عامة لبريطانيا الاستعمارية وأكد أنه جاء لغرضين : اولهما أن يجتمع مع التوار والمناضلين مع الجنوب الافريقي ويلتقى بالنوار من نيكاراغوا وغيرها من آسيا وأمريكا اللاتينية ، وثانيهما أنه جاء ليفضح الحركة ويطالبها بتطهير صفوفها والا فانه سيقول لها وداعا . ثم عرض لنظريته في السياسة الدولية بان العالم ينقسم الى مجموعتين : الدول الاستعمارية والدول المتحررة وان الدول المتحررة ، في العالم النامي من مصالحها المشتركة الوقوف مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى لاتفاق المصالح في مقاومة الاستعمار والسيطرة .

الرؤية الخامسة : على خلاف الرؤى الأربع الأولى فقد عبر عنها المثقفون وليس رجال الحكم والسياسة وتمثلت في قيمة هراى بكتابين صدرتا ووزعا أثناء المؤتمر . واذا كانت حركة عدم الانحياز ولدت نواتها في باندونج عام ١٩٥٥ واذا كان كثير من قادتها المفكرين جاءوا من آسيا أمثال نهرو وسوكارنو وباندرا نيكه فان الرؤية الثقافية جاءت من قارة آسيا أيضا .

الكتاب الأول مؤلفه أ. ووسنجهام وشيرلى هونه والمؤلفان استاذان من سرى لانكا وان كانا يعملان في جامعة نيويورك ويحمل الكتاب اسم (عدم الانحياز في عصر الانحياز) وطبع الكتاب في زيمبابوى وكتب مقدمته وزير الاعلام والبريد والمواصلات في زيمبابوى ويتضمن الكتاب عرضا لمبادئ عدم الانحياز من الحفاظ على الاستقلال والمساواة الاقتصادية والحفاظ على التعددية في العلاقات الدولية ثم يشرح الهيكل التأسيسي للحركة من ناحية العضوية وموقف أمريكا من سلوك الحركة ودور الرئاسة في الحركة ويقدم تحليلا لمؤتمرات القمة ويعرض لموقف الحركة من قضية

فلسطين وناميبيا بأعتبارهما آخر بقايا الاستعمار • والكتاب هو تحليل علمي دقيق لكثير من جوانب حركة عدم الانحياز العملية والنظرية •

أما الكتاب الثاني ، فإنه تم بإشراف ج . ر . جويل كمحرر وهو صحفي هندي ارتبط بشاطله الصحفي بحركة عدم الانحياز وخاصة سياسات التحرر الوطني والدعوة للعلمانية وله مجلة شهرية تسمى « الديمقراطية العلمانية » وتصدر في نيودلهي وقد جعل كتابه بعنوان « من بلجراد الى هراى : مسيرة عدم الانحياز فى ربع قرن » وكتب مقدمة له ادوارد فاليرو وزير الدولة الهندى للشئون الخارجية • أما الكتاب ذاته فهو ندوة اذا أن مؤلفيه هم قادة ومفكرون من الدول التى استضافت قمة عدم الانحياز ويأتى فى مقدمة هؤلاء المؤلفين الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية مصر فى مقال بعنوان عدم الانحياز فى منتصف الثمانينات وجهة نظر مصرية • والكتاب يعد بحق سيادة فكرية تعبر عن نظرية توافق الآراء التى تتبعها الحركة من زاوية وتعبر عن الفكر التركيبى الهندى الذى يجمع المتناقضات ليؤلف بينها فنجد مفكر يوغسلافى ثم مصرى وبعد ذلك خطاب الرئيس كاواندا فى قمة عدم الانحياز بزامبيا ومقال لأحمد طالب الأبراهيمى وزير خارجية الجزائر وخطاب لسيريمافو باندرانيكه رئيسة وزراء سرى لانكا السابقة ثم وجهة نظر كوبية فى الحركة وأخيرا مقال لوكيل الخارجية الهندى •

وختاما فإن كل رؤية أو تصور من التصورات السابقة لا يمكن التعبير عنها فى سطور سواء من حيث مضمونها أو مالها وما عليها ومدى تأثيرها على مسيرة حركة عدم الانحياز ولكن يكفى القول بأن الحركة عملاقة كالقيل فى حجرة مظلمة أخذ نفر من الناس يتحسسونه كل يراه من زاويته، وهذا يعيدنا مرة أخرى لتأكيد نجاح الحركة فى الحفاظ على الاتجاهات المتنوعة داخلها وأهمية استمراريتها كذلك •

المبحث الثالث

صراع المصالح والسياسات فى القمة الثامنة لعدم الانحياز

فى تقريره عن نشاط حركة عدم الانحياز فى الفترة من ١٩٨٣-١٩٨٦ أوضح راجيف غاندى بأن شعوب دول عدم الانحياز لم تعد شهودا صامته أمام أحداث التاريخ بل أصبحوا شركاء نشطين فى تشكيل التاريخ وكلما تزايدت مقدرتنا على التأثير فى الأحداث كلما ازدادت الضغوط الواقعة علينا ، بيد أن الأواصر التى توحد بين دول الحركة أشد واقوى وانها أظهرت مقدرة على مجابهة الأزمات والتحديات .

وفى بيانه أمام القمة الثامنة أوضح دكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ورئيس وفد مصر أن التعاضد بين الدول النامية والدول المتقدمة حتمى ودعا الدول المتقدمة لأن تعيد تأكيد التزامها ببدء التعاضد الدولى وان تتبنى الإجراءات المناسبة لمساعدة للدول النامية . وأكد فى نفس الوقت التزام مصر بالنضال من أجل كرامة الانسان وحرية .

وأكد فيدل كاسترو ان القوات الكوبية على استعداد للبقاء فى انجولا طالما ظلت العنصرية فى جنوب افريقيا وعلى استعداد للنضال حتى المعركة الأخيرة . حلل كاسترو العلاقة بين السلام وسباق التسلح ومشكلة الديون . واعلن اورتيجا رئيس نيكاراجو انه اذا كانت الولايات المتحدة ترغب فى فيتنام أخرى فى بلاده فسوف تلقى الهزيمة فى النهاية .

ودعت فيتنام الولايات المتحدة للاستجابة للمبادرة السوفيتية

الخاصة بنزع السلاح والتي أعلنت في ١٥ يناير ١٩٨٥ بالدعوة لأبادة الأسلحة النووية وغيرها من وسائل التدمير الشامل بحلول عام ٢٠٠٠ .

وأكد الجنرال ضياء الحق رئيس باكستان ان افغانستان وكمبوتشيا مثالان صارخان للظاهرة الجديدة الخطيرة للتدخل العسكري المباشر لاستبعاد واحتلال دولتين من دول عدم الانحياز .

وطالب العقيد معمر القذافي بتكوين جيش عالمي لمحاربة الاستعمار الأمريكي ووصف الحرب العراقية الايرانية بانها مؤامرة لمنع الدولتين من محاربة اسرائيل وأكد على استعداده لمحاربة أمريكا وبريطانيا واسرائيل اذا منحت الدول الصديقة قواعد يمكن من خلالها ضرب هذه الدول .

أما الرئيس الليبيري فقد دافع بشدة عن الولايات المتحدة وعن سياسة بلاده تجاه اسرائيل وأكد أنه بينما لا تتفق بلاده مع جميع السياسات الأمريكية الا انها ترى أن الولايات المتحدة كقوة عالمية قدمت الكثير من المساعدات لليبيريا وغيرها من دول عدم الانحياز وانه من الغريب أن تهاجم كثير من الدول الدولة التي تمنحها ، في نفس الوقت الذي يمدون فيه أيديهم لتلقي هذه المساعدة والمنح منها. ودعا رئيس الكونغو والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية حركة عدم الانحياز لأن تقلل من البلاغة والعبارات الانشائية وان تركز أكثر على العمل الايجابي . وكرر نفس المطلب رئيس وزراء ماليزيا .

وطالبت قبرص والاردن بإنشاء لجنة لمتابعة تنفيذ قرارات عدم الانحياز ورفع تقرير بذلك لرئيس الحركة . وبرز ياسر عرفات حرص منظمة التحرير على متابعة جهودها لوقف الحرب بين ايران والعراق .

وطالب روبرت موجابي الدول غير المنحازة بإنشاء صندوق للتضامن مع دول المواجهة الإفريقية حتى تستطيع أن تواجه الضغوط التي تمارس ضدها وبرز ان الدعوة لتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد جنوب أفريقيا هو الوسيلة السلمية المطروحة امامهم بعد أن غلقت هذه الدولة جميع الوسائل الأخرى .

وفي وضع بعض الدول موضع الاهتمام الاعلامي نشرت صحيفة الهيرالد الزيمبابوية بعض مقالات تركيزية نختار منها مقالا بعنوان « حركة عدم الانحياز مبادئها وبنائها » ويركز المقال على ارتباط الحركة بالنضال ضد الاستعمار وعلى الأزمات التي تواجه الاستعمار اقتصاديا وسياسيا ويؤكد على ضرورة النضال لأقامة نظام سياسي واقتصادي واعي جديد (الهيرالد في ٢٦ / ٨ / ١٩٨٦) .

وبتاريخ ٣١ / ٨ / ٨٦ وضعت نفس الجريدة موضع الاهتمام دولة أخرى فى الحركة وهى بيرو مؤكدة على أهتمام القيادة الجديدة برئاسة الآن جارسيا على وضع حد للاختلال الاقتصادى فى المجتمع البيروانى والعمل من أجل رفع مستوى شعبه ومطالبة الدول الدائنة أن تدرك الواقع الاقتصادى الصعب فى الدول النامية • وأشارت دراسة قام بها فريق من الباحثين من المركز الافريقى للبحث والتوثيق فى هراى ان دولة جنوب افريقيا طبقت عقوبات ضد جيرانها من الدول المستقلة وان ذلك كلف هذه الدول اكثر من ٢٠ بليون دولار •

وفى حديث لروبرت موجابى أبرز لأجهزة الاعلام أن الدول النامية أصبحت تصدر رأس المال للدول المتقدمة فكما اظهرت دراسة لمنظمة الأمم المتحدة أن تدهور اسعار المواد الأولية بما فيها البترول ادى لكسب الدول المتقدمة اكثر من مائة مليار دولار بالاضافة الى أن اقساط وخدمة الديون بلغت ٥٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ فى حين أن الدخل الصافى المتدفق على الدول النامية فى شكل استثمارات اجنبية بلغ ٩ مليارات فقط وذلك بالاضافة الى ١٣ مليار دولار فى شكل تسهيلات وقروض ١٤ مليار فى شكل معونات •

ولا شك ان تحليل الاشارات السابقة سواء لبيانات بعض رؤساء الدول والحكومات أو للدراسات التى نشرت فى ابان انعقاد القمة الثامنة توحى لنا الى أى مدى انعكس صراع المصالح والسياسات فى هذه القمة باعتبارها حدثا دوليا هاما كان لابد أن يحظى باهتمام مناسب من كافة الكتل والتيارات السياسية والاقتصادية • ويمكن القول بان أبرز معالم الصراع فى المواقف والسياسات فى قمة هراى تتمثل فى :

أولا :

الرغبة فى فرض عقوبات الزامية ضد جنوب افريقيا لسياستها العنصرية من جانب ولواقفها من دول المواجهة وزعزعة استقرارها من جانب ثان ولتحقيق الانسحاب ومنح الاستقلال لناميبيا من جانب ثالث ولكن هذه الرغبة تواجه عقبتين رئيسيتين :

الأولى :

ان الذى يستطيع فرض العقوبات الالزامية هى الدول الغربية الرئيسية وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا • وهذه الدول ترفض باصرار تطبيق هذه العقوبات ولعل اكثر الأمثلة وضوحا استخدام الرئيس

الأمريكي ريجان لحق الفيتو ضد قرار الكونجرس الأمريكي ذاته والذي طالب بفرض بعض العقوبات ضد جنوب افريقيا .

الثانية :

ان دول المواجهة التي تتزعم الدعوة لمقاطعة جنوب افريقيا ضعيفة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ومن ثم فهي في حاجة لتدعيم ومساندة ويزيد الامر سوءا أن جنوب افريقيا ذاتها تفرض في بعض الاحيان عقوبات ضد دول المواجهة كما اشارت إحدى الدراسات . ولا شك أن للكثير من دول المواجهة علاقات اقتصادية وتجارية مع جنوب افريقيا بحكم الضرورة وهذا مما يزيد من المفارقات فدولة زيمبابوي أو ليسوتو أو دول ليست من دول المواجهة وانما من الدول ذات التوجهات اليسارية مثل موريشيوس لها علاقات قوية مع جنوب افريقيا لا يمكنها التخل عنها بسهولة دون حدوث اضطراب اقتصادي وسياسي ضخم لديها .

ثالثا :

الرغبة في حماية الدول غير المنحازة من الصراعات فيما بينها وهنا يتبادر للذهن على الفور الصراع الايراني العراقي وكلاهما يصنفه بأنه مؤامرة استعمارية ويتهم الآخر بأنه يستخدم من قبل الاستعمار . وقد برز في الأصرار والنشاط الكبير لمنظمة التحرير الفلسطينية وبخاصة رئيسها ياسر عرفات في العمل لوقف هذه الحرب في بياناته أمام المؤتمر وفي تصريحاته للصحفيين وقد ابرزت اجهزة اعلام زيمبابوي ذلك بصورة واضحة ولكن المشكلة هنا أيضا مزدوجة فمن ناحية تصر ايران على وجهة نظرها في ادائه البادىء بالحرب واستقاط نظام صدام حسين وادانته لاستخدام الأسلحة الكيماوية وطلب تعويضات . في حين ترى العراق انها بذلت كل ما في وسعها من أجل السلام واستجابت للمساعي من عدم الانحياز والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي بل أن صدام حسين أعلن قبل أيام من مؤتمر قمة هراي مبادرة سلمية لوقف الحرب .

ثالثا : الصراع في أمريكا الوسطى واللاتينية وبخاصة في نيكاراغوا وهنا كانت مواقف معظم دول ذلك الاقليم متحدة في نقد السياسة الأمريكية بدرجات متفاوتة وتأكيد مطالب كل دولة منها مثل مطلب بوليفيا في مرور للمحيط ومطلب الارجنتين في استعادة الملفيناس (فوكلان) ونقد سياسة حكومة شيلي .

رابعاً : الصراع فى آسيا وقد أمكن تخطيه نتيجة تجمد مواقف أطراف من دول عدم الانحياز (تجمع الاسيان فى مواجهة تجمع دول الهند الصينية حول كمبوتشيا ، وباكستان أزاء أفغانستان) وبالنسبة لكوريا تم التوصل لصياغة معتدلة وهكذا تجمدت مواقف الدول أزاء الصراعات الآسيوية منذ عام ١٩٨١ .

خامساً : الصراع فى الشرق الأوسط بخصوص القضية الفلسطينية والموقف فى لبنان وأزمة الشرق الأوسط ولم يكن ثمة اختلاف كبير بل تشابه فى المواقف . والجديد هنا هو استمرارية لجنة عدم الانحياز الخاصة بفلسطين مع ضم زيمبابوى ك رئيسة للحركة ومن ثم أصبحت تضم ٩ أعضاء هى : الهند وبنجلاديش وزامبيا والجزائر وكوبا ويوغوسلافيا والسنگال بالإضافة لمنظمة التحرير وزيمبابوى . وفشل السعى السورى لزيادة أعضائها وضم سوريا لعضويته ١٠ والواقع أن هذه اللجنة رغم اجتماعها عدة مرات لم تستطع أن تفعل الكثير لارتباط المشكلة الفلسطينية باعتبارات ليس فى مقدور أعضاء اللجنة السيطرة عليها . وطرحت اللجنة فكرة دعوة مجلس الأمن للانعقاد لبحث المشكلة الفلسطينية وفكرة تشكيل لجنة من المجلس المذكور لبحث وسائل حل هذه المشكلة وهى أفكار متكررة ومعادة وبالنسبة للبنان فقد كان من السهل انتقاد الوجود الاسرائيلى وان لم تتعرض للسورى فى لبنان .

ونفس مواقف عدم الانحياز تكررت بالنسبة لقبرص والصحراء الغربية والمحيط الهندى وجزر مالاچاشى وغيرها .

سادساً : الصراع على الجبهة الاقتصادية وكان هذا الصراع هادئاً وان كان حازماً فأصرت الهند على تشكيل لجنة وزارية لمتابعة الموضوعات الاقتصادية ونجحت فى ذلك رغم معارضة بعض الدول وفى مقدمتها الدول البترولية العربية مثل السعودية والامارات . كما أكد المؤتمر المشكلة الأولى فى المجال الاقتصادى المرتبطة بالديون واستنزاف أموال البلاد النامية فى خدمة الدين وأشار الى أن ديون العالم الثالث تقدر بحوالى ٨٠٠ مليار دولار وان الأمر وصل بالبلاد النامية الى حد انها تقترض فقط لخدمة أعباء الدين وكانت بعض الدول تطالب بالفناء الديون كلية مثل مالاچاشى وكوبا فى حين أعلنت بيرو انها لن تدفع سوى ١٠٪ من حصيلتها صادراتها لخدمة الدين وتفاوتت مواقف الدول الأخرى وان كان الجميع اتفق على ضخامة المشكلة وخطورتها .

واذا استرجعنا للذاكرة الوثيقتين السياسيه والاقتصادية اللتين

صدرتا عن قمة هراوى وكذلك الاعلان الخاص بالذكرى الخامسة والعشرين للحركة والاعلان الخاص بالجنوب الأفريقى فاننا نلمس استمرارية فى مواقف الحركة الانتقادية للدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة ومجاملة لمواقف الدول الاشتراكية وبخاصة الاتحاد السوفيتى ويرجع ذلك الى عدد من العوامل :

الأول : طبيعة نشأة الحركة فى رحم الموجة المناهضة للاستعمار الغربى فى آسيا وأفريقيا .

الثانى : الاتجاهات الاصلاحية لقادة الحركة والتى تجعلهم يجدوا فى الدول الاشتراكية سنداً لهم .

الثالث : التحرك الذكى لدبلوماسية الكتلة الشرقية فالاتحاد السوفيتى قام بعدة مبادرات لنزع السلاح - وبغض النظر عن مدى فعاليتها - فان الموقف الأمريكى الرافض جعل الرأى العام والقادة فى عدم الانحياز يلمسون تعنتاً من جانب فى مواجهة مرونة جانب آخر . أضف لذلك رسائل التهينة التى انهارت على رئاسة الحركة بمناسبة انعقاد قمة هراوى من الاتحاد السوفيتى والصين ودول أوروبا الشرقية مقابل تجاهل يكاد يكون تاماً من الدول الغربية عدا ألمانيا الاتحادية التى بعثت برسالة تهينة . وزاد الأمر حدة اعلان الولايات المتحدة أثناء قمة هراوى عن وقف معوناتها ومساعداتها لزيмбаىوى رغم ما أبدته هذه الدول من اعتدال ومرونة قبل ذلك بأيام عندما زار الزعيم جيسى جاكسون المناهض للتفرقة العنصرية والمدافع عن حقوق الانسان - زار زيمبابوى وعدد من دول المواجهة وعرض على موجابى القيام برحلة تضامن للولايات المتحدة ووافق موجابى على ذلك بل وطالب بعقد اجتماع قمة بين قادة دول المواجهة والرئيس الأمريكى ريجان .

الرابع : انضمام عدد متزايد من الدول اليسارية للحركة سواء كأعضاء أو كمراقبين أو ضيوف ولعل آخرهم حضور منغوليا كضيف فى القمة الثامنة ونشاط هذه الدول فى الدفاع عن وجهة النظر السوفيتية . وسبق للاتحاد السوفيتى أن بعث برسالة للرئيس الجزائرى هوارى بومدين أثناء قمة الجزائر يهنئه فيها بعقد القمة وي طرح فكرة ان الاتحاد السوفيتى هو الحليف الطبيعى للحركة ثم تلقفت كوبا الفكرة ودافعت عنها بشدة فى قمة هافانا ولكن الدول الأخرى لم توافق على ذلك وأصرت على رفض هذه الفكرة الغربية رغم ان الجميع لا يساوى مطلقاً بين المواقف الأمريكية والسوفيتية تجاه الحركة وقضاياها على الساحة الدولية .

ولنا أن نتساءل فى الختام عن كسب من قمة هراى فى صراع السياسات والمصالح بعيدا عن وضع القوتين الأعظم . وباختصار نقول ان حركة تحرير غرب أفريقيا (سوايو) والحركة المناهضة للتمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا ودول المواجهة حققت مكسبا هائلا فمن ناحية اعترفت عدة دول بحركة سوايو ومنحتها تمثيلا دبلوماسيا وتعهدت بتقديم مساعدات لها ، ومن ناحية أخرى أيدت الحركة انشاء صندوق لدعم دول المواجهة الأفريقية وكان من الطبيعى ان تطرح القضايا الأفريقية نفسها فى المقدمة وان تترك ما عداها وبخاصة الشرق الأوسط للصنف الثالث أو الرابع وفى نفس الوقت برزت الهند كدولة راعية باعتدال لحركات التحرر الأفريقية وللتعاون مع الدول الأفريقية ولقد حظيت الهند ورئيس وزرائها راجيف غاندى باهتمام واضح فى أجهزة الاعلام وفى بيانات الوفود الأمر الذى يوحى باستمرارية تأثير القيادة الهندية على الحركة والتوجهات الهندية حتى فى ظل رئاسة زيمبابوى وعن التوجه العام للحركة بين القوتين الأعظم فقد وضع الاتجاه نحو الاعتدال وتأكد فى رفض الموافقة على عقد الاجتماع الوزارى القادم للحركة فى كوريا الشمالية وتأجيل اتخاذ قرار حول القمة القادمة بما يعنى رفض عقد القمة فى نيكارجوا .

المبحث الرابع

القضايا الاقتصادية فى ائمة الثامنة لعدم الانحياز

كما جرى العمل فى اجتماعات عدم الانحياز ينقسم المؤتمر الى لجنتين رئيسيتين الأولى سياسية والثانية اقتصادية ، ولم يكن مؤتمر القمة الثامنة لعدم الانحياز الا حلقة فى مثل هذا التقليد لارساء اهتمام الحركة بالموضوعات الاقتصادية من جانب ولا يراز هذا الاهتمام من جانب آخر . ولكن اجتماع القمة الثامنة تميز عن الاجتماعات العادية للحركة فى أمرين :

الأول : انه سبقه مؤتمر وزارى شبه تحضيرى عقد فى نيودلهى فى ابريل ١٩٨٦ وبحث ضمن ما بحث الموضوعات الاقتصادية وعقد فى اطاره الاجتماع الخامس للبلدان المنسقة لبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادى لبلدان عدم الانحياز وذلك فى الفترة من ٧ - ١١ أبريل ١٩٨٦ . ولذا تضمن نشاط مؤتمر القمة الثامن دراسة تقرير المؤتمر الخامس للبلدان المنسقة فى شتى المجالات .

الثانى : انه سبقه الاجتماع رفيع المستوى المعنى بالتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية والذي عقد فى القاهرة من ١٨ - ٢٣ أغسطس ١٩٨٦ . وتضاف للوثقتين السابقتين وثيقة ثالثة وهى مشروع الاعلان الاقتصادى الذى أعدته زيمبابوى وقامت اللجنة الاقتصادية بدراسته . ومن ثم فانه يمكن القول بان الجانب الاقتصادى فى القمة الثامنة تمت معالجته فى

وثائق ثلاث صدرت فى كل من نيودلهى وهرارى والقاهرة ونعرض فيما يلى بايجاز لأبرز القضايا التى عالجتها كل وثيقة من هذه الوثائق .

الوثيقة الأولى :

الاجتماع الخامس للبلدان المنسقة . كما هو معروف هناك أكثر من مجال من المجالات الاقتصادية التى تبحثها حركة عدم الانحياز وقد بلغت ٢٢ مجالا فى القمة السابعة فى نيودلهى ولما كان اهتمام دول الحركة البالغ عددها ١٠١ دولة ليس متساويا تجاه كل قضية اقتصادية فإن العمل درج على ان البلاد المهتمة بقضية ما تعرب عن رغبتها فى ذلك ويطلق عليها اسم الدول المنسقة فى هذا المجال وتبحث هذه الدول فيما بينها - ومع إمكانية حضور أى دولة عضو فى الحركة لاجتماعاتها سيرا على التقاليد فى هذا الصدد - الآراء والمعلومات والتطورات والمشروعات فى المجال المحدد وتنسق نشاطها ومواقفها فى الاجتماعات الدولية حول هذه القضايا . ويعقد اجتماع عام للدول المنسقة قبل القمة للتحضير للحركة مباشرة حتى يقدم تقريره للقمة . ومن ثم فإن هذه الوثيقة تعكس 'صليبة' نشاط الحركة فى المجال الاقتصادى فى الفترة ما بين مؤتمرى القمة . ولننظر فى هذه الوثيقة لنرى ما تعبر عنه :

أولا : أوضح التقرير ان عدد الدول التى حضرت الاجتماع الخامس للمنسقين ٥٥ دولة من ١٠١ عضو أى حوالى نصف عدد الأعضاء .

ثانياً : ان الدول التى برز نشاطها فى اجتماع المنسقين هى الهند وبيرو ومصر ويوغوسلافيا وباكستان وكوبا ووضح ذلك من تشكيل هيئة مكتب المؤتمر التى ضمت الدول المشار إليها ما عدا كوبا .

ثالثاً : أكد الاجتماع مجدداً أهمية تعزيز التعاون الاقتصادى بين البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الأخرى ، وأهمية الاعتماد الجماعى على الذات الذى يعد جزءاً لا يتجزأ من جهود البلدان غير المنحازة لاعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية وعنصر أساسى لاقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

رابعا : أبرز المؤتمر الآثار السلبية للبيئة الدولية على النظام الاقتصادى الدولى والأوضاع الاقتصادية فى البلاد النامية .

خامسا : أكد المؤتمر ان هدف البلاد النامية ليس المواجهة مع البلاد المتقدمة وإنما السعى للتعاون المشترك واقامة حوار بناء . وان تجمع البلاد النامية فيما بينها يهدف لزيادة المقدرة التفاوضية لها .

سادسا : أشار المؤتمر الى التداخل بين برنامج كراكاس للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية وبرنامج عدم الانحياز الاقتصادى وطالب بالتنسيق فيما بين المجموعتين واقترح جعل ميادين النشاط الاقتصادى للحركة ١٣ ميدانا بدلا ٢٢ وترك الباقي لبرنامج كراكاس .

سابعا : أوصى المؤتمر بان يكون نهج التعاون بين الدول النامية قائما على تحديد الأولويات لقطاعات التعاون ، ودراسة طرق وأساليب ذلك وخاصة من الناحية التنظيمية بما فى ذلك دور الأمم المتحدة ومنظماتها مع اعطاء أولوية للتعاون الفنى بين البلاد النامية وخاصة فى مجال التعليم الفنى والتدريب وتبادل الأفراد والخبرات . وكذلك أهمية التعاون داخل كل اقليم وبين الاقاليم المختلفة .

مجالات التنسيق فى عدم الانحياز :

ثم نعرض لمجالات التنسيق المختلفة بين الدول الغير منحازة فنجد ان :

المجال الأول : هو المواد الخام وتركز الدول النامية هنا على أمرين : أولهما الدعوة لتكوين اتحادات المنتجين فى كل سلعة من السلع وذلك لتعزيز القدرة التفاوضية ولضمان استقرار الاسعار ، والدعوة لانشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية وذلك فى اطار الانكتاد بهدف ضمان استقرار الأسعار وتعويض الدول المنتجة عن الاضرار التى يمكن ان تلحق بها نتيجة تقلبات الأسعار ومن الملاحظ أن هذا الصندوق يعتمد أساسا على تمويل من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا واليابان وكلها دول لم تصدق على الاتفاقية الخاصة بالصندوق ما عدا اليابان ومن ثم يظل هذا الصندوق حبرا على ورق حتى الآن .

والمجال الثانى :

هو التجارة والنقل والصناعة وهنا اهتمت البلاد غير المنحازة ببدء المفاوضات العامة للافضليات التجارية فيما بينها ، وتعزيز عقد النقل والاتصالات فى أفريقيا والتعاون الصناعى فى مجال الادوية والعقاقير . ومن الملاحظ أن الأفكار المطروحة هنا أفكار واقعية جدا فهى تعبر عن الحالة الفعلية فى البلاد النامية التى تعاني من تخلف وسائل النقل ومن ضعف الرعاية الصحية ونقص الادوية .

المجال الثالث :

هو التعاون النقدي والمالي ولم تستطع البلاد المنسقة في هذا المجال عقد اجتماع لها طوال ٣ سنوات ولكن من مبادرات فردية ولقاءات تمت في ظل موضوعات أخرى طرحت الأفكار الخاصة بإنشاء بنك للجنوب ، وفكرة إنشاء صندوق التنمية وصندوق للنقد وصندوق للتضامن من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق لتثبيت أسعار السلع بين البلاد النامية . الواقع ان هذا المجال اتسم بخاصيتين . الأولى انه من أصعب المجالات لانه يتطلب التمويل غير المتوافر لدى البلاد النامية في مجموعها والبلاد البترولية التي لديها فائض رؤوس أموال عارضت ذلك بشدة تحت دعاوى مختلفة لعل أحدثها ان تدهور أسعار البترول لم يجعل لديها فائض وانما أصبحت تعاني من العجز . أما الخاصية الثانية فهي عدم تحمس الدول الرئيسية في الحركة لهذا المجال وبالذات الهند التي احبطت نشاطه باقتراحها عقد لجنة خبراء النقد والتمويل من ه دول أو من ه خبراء من الهند والجزائر وتنزانيا ويوغوسلافيا والمكسيك عقدت عدة اجتماعات وقدمت تقريراً ومن ثم فانها بطريق غير مباشر اجهضت نشاط هذا المجال من مجالات التنسيق وكانت مصر مهتمة بهذا المجال بحثاً عن دور في موضوعات النقد والتمويل ولكن دون جدوى .

والمجال الرابع :

هو مجال التأمين وهو من الأمور الهامة في تنمية التجارة بين البلدان النامية ولم يحدث تقدم يذكر فيه .

والمجال الخامس :

يخص التنمية العلمية والتكنولوجية ويدور البحث حول إنشاء مركز للعلوم والتكنولوجيا بين البلاد غير المنحازة والبلاد النامية الأخرى وقد تقرر انشاؤه في الهند ولم يستكمل عدد الدول اللازمة للتصديق على انشائه وكذلك اعداد مرسومه للسلوك حول نقل التكنولوجيا وهنا نجد تباطؤ الدول المتقدمة في هذا الصدد .

والمجال السادس :

يختص بالتعاون التقني والخدمات الاستشارية وما زال الامر موضع بحث .

المجال السابع :

هو الأغذية والزراعة وهو من المجالات الهامة لعدم الانحياز وتحقيق فيه أهم الانجازات للحركة ويستهدف هذا المجال بلورة الخطط لتحقيق الأمن الغذائي للدول غير المنحازة وتنسيق خطط الري والصرف وتبادل الخبرات والتدريب حول الزراعة وزيادة غلة القدان وقد نجح مكتب تنسيق الحركة في انشاء لجنة العمل حول الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا لتجميع التبرعات والمعونات التي تقدمها العديد من الدول وبحث خطط تطوير الزراعة في أفريقيا • وينبغي أن نشير هناك الى حقيقتين :

الأولى : ان الهند وهى الرئيسة للقمة السابعة حققت تجربة زراعية ناجحة وينبغي الاستفادة منها اذ حققت ثورة زراعية أدت لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب بعد أن كانت تعاني من المجاعات منذ عقد مضى •

اما الحقيقة الثانية : فهى تتعلق بزمبابوى والتي بها ارض خصبة صالحة للزراعة وتقدر بحوالى ٢٦ مليون فدان تحتاج لمن يتعهد بها بالزراعة ويمكن ان تمثل مصدرا هاما لتحقيق الأمن الغذائي لأفريقيا وزيمبابوى الآن رئيسه للحركة فهل يمكن تطوير مفاهيم وتجارب عملية تقلل من اعتماد البلاد النامية وخاصة فى أفريقيا التى تعاني المجاعات للاستفادة من هذه الأراضي الشاسعة •

المجال الثامن :

يختص بمصايد الاسماك ومن الضروري ان نشير لأهمية هذا النوع من الثروة الغذائية خاصة وان البلاد النامية تملك شواطئ كبيرة ممتدة عبر القارات • كما انها تبنت فى قانون البحار فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة وفكرة انشاء سلطة دولية للاستفادة من المياه الدولية العامة كثرات مشترك للانسانية ولكن رغم هذه الأفكار الجيدة فيندر أن نجد للدول غير المنحازة أساطيل لصيد الاسماك وهذا ما ينبغي الاهتمام به كعنصر أساسى فى سياسة الأمن الغذائى •

المجال التاسع :

يتعلق بالتنسيق فى ميدان الصحة العامة ومواقف البلاد غير المنحازة فى منظمة الصحة العالمية والسعى لتحقيق هدف الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ •

المجال العاشر :

هو العمالة وتنمية الموارد البشرية وتسعى الدول لتنسيق مواقفها في منظمة العمل الدولية وتبادل الخبرات حول التدريب المهني وطرحت فكرة انشاء صندوق تعاضدى من أجل تنمية الموارد البشرية وهذا المجال بالغ الأهمية لأن بعض البلاد النامية تعاني من نقص الخبرات الفنية والبعض الآخر لديها فائض في العمالة ومن ثم فإن التنسيق في هذا المجال ضرورى .

المجال الحادى عشر :

هو السياحة ونجد التنسيق فى أدناه فرغم غنى البلاد النامية بالتراث والأماكن السياحية فإن دخل السياحة ما زال منخفضا وتستحق الرعاية والتنسيق لتنشيط التسويق السياحى المشترك .

المجال الثانى عشر :

يتعلق بالشركات عبر الوطنية والاستثمارات الأجنبية وقد سبق ان عرضت كوبا انشاء مركز للمعلومات الخاصة بذلك ولكن لم تصدق سوى ١٤ دولة من ٢٠ دولة كحد أدنى لبدء عمل المركز لذا قررت كوبا التخلي عن عرضها . ولا شك ان هذا المجال احد نقاط الخلاف بين الدول النامية ذات الابدولوجية الشيوعية التى ترى فى هذه الشركات عبر الوطنية ستارا للاستعمار الجديد وتحاربها بشتى الطرق والدول المعتدلة فى الحركة والتى ترى انها ضرورية للتنمية الاقتصادية وتعمل على وضع مدونه لسلوك هذه الشركات حتى تحول دون الممارسات الخاطئة لها وهذه المدونة جارى بحثها فى اطار الأمم المتحدة ولم يتم التوصل لاقرارها نهائيا حتى الآن .

المجال الثالث عشر :

يختص بالتربية البدنية والألعاب الرياضية وقد جرى عقد ندوات للكوادر وتم توصية تعزيز اللجان الأولمبية الوطنية ودورها فى مواجهة اللجنة الاولمبية الدولية وضرورة افساح مجال أكبر للبلاد النامية فى هذا الصدد .

المجال الرابع عشر : يختص بنظام البحوث والمعلومات فى المجالات الاقتصادية وقد طرحت هذه الفكرة منذ قمة كولومبو عام ١٩٧٦ الا انها

أخذت شكلا أكثر تطورا فى اجتماع نيودلهى فى نوفمبر ١٩٨٥ حيث اجتمع أكثر من خمسين مؤسسة بحثية من ٤٥ دولة لتبادل الرأى حول الموضوعات الاقتصادية المختلفة • وقد انيط بهذا النظام الان متابعة الامر فيما يتعلق بموضوع الشركات عبر الوطنية ومن المقترح ان يصدر النظام نشرة دايجست وأن يكون له وضع استشارى فى الانكثاد •

المجال الخامس عشر : يتعلق بدور المرأة فى التنمية ومتابعة وضع المرأة فى المجتمع وما حققته فى خلال عقد الأمم المتحدة للمرأة وقد قام معهد لويليانا فى يوغوسلافيا بدراسات هامة فى هذا الصدد •

المجال السادس عشر : يختص بالتعاون فى مجال استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية وهذا الموضوع يتفرع الى ابراز :

- ١ - تأكيد حق الدول غير القابل للتصرف فى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ووضع المبادئ المرتبطة بذلك •
- ٢ - بحث المشاكل المرتبطة باغراق النفايات النووية فى قاع البحار وتبادل المعلومات المرتبطة بذلك •

٣ - اجراء دراسات جدوى حول استخدام التفاعلات النووية الصغيرة والمتوسطة فى البلاد النامية •

٤ - تشجيع التعاون بين البلاد النامية فى مجال استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية •

ولا شك ان هذا الموضوع هام لمصر التى تتجه لاقامة مفاعلات نووية للطاقة ومن ضرورى ان تتابع الأجهزة المصرية المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع •

المجال السابع عشر : التنسيق فى الاتصالات والمواصلات السلكية واللاسلكية ويشمل ذلك نشاط تجميع وكالات انباء عدم الانحياز والتنسيق بين الاذاعات وكذلك البريد والبرق والهاتف وكلها تمثل البنية الأساسية لاقامة الدولة الحديثة •

المجال الثامن عشر : التعاون الدولى من اجل التنمية ورغم اهميته فان هذا المجال لم يحظ بالرعاية فى الفترة السابقة ورؤى ادماجه فى مجالات اخرى •

المجال التاسع عشر : يتعلق بالاسكان ويتم من خلاله تبادل الخبرات

فى مواد البناء وانماطه ويبدى اهتماما بنشاط اللجنة الدولية للمستوطنات البشرية .

المجال العشرون : يختص بالتعليم والثقافة حيث يتم ابراز الاهتمام بمهرجانات الافلام والمتاحف وبرامج محو الامية وتعزيز نشاط اليونسكو وانشاء معارض للتراث الموسيقى والفنى للبلاد النامية .

المجال الحادى والعشرون : التنسيق فى مجال التوحيد القياسى والمقاييس ومراقبة الجودة الفنية .

المجال الثانى والعشرون : فى مجال المحافظة على البيئة والتعاون مع برنامج الامم المتحدة فى هذا الصدد .

قمة هراى ومجالات التنسيق

.. اخذت قمة هراى بتخفيض عدد مجالات التنسيق فى برنامج عدم الانحياز لمنع التداخل والتكرار مع برنامج كراكاس خاصة وان كثيرا من الدول لها عضوية مشتركة فى هذين التجمعين ومن ثم أصبحت مجالات التنسيق ثلاثة عشر بدلا من اثنين وعشرين فى قمة نيودلهى وبذا دمجت المواد الخام مع الصناعة والتجارة وادمج التأمين مع التعاون النقدى والمالى وادمج التعاون التقنى والخدمات الاستشارية مع التنمية العلمية والتكنولوجيا وادمج الاسماك مع الزراعة وادمج المؤسسات عبر الوطنية مع نظام البحوث والمعلومات وادمجت البيئة مع الاسكان وادمجت الرياضة والسياحة مع التعليم والثقافة .

وقد لوحظ اهتمام العديد من الدول للانضمام لعدد من هذه المجالات . وقد انضمت مصر لقائمة الدول المنسقة فى التعاون النقدى والمالى والتأمين، التنمية العلمية والتكنولوجيا والتعاون التقنى والخدمات الاستشارية ، الاغذية والزراعة ومصايد الاسماك ، استخدام الطاقة النووية فى الاغراض السلمية وأخيرا الاسكان والتعاون فى حفظ البيئة .

أما الملاحظة الثانية هى نشاط يوغوسلافيا لأبراز مكانة مراكز الأبحاث لديها وخاصة مركز دراسة المؤسسات العامة فى لوبليانا وكذلك لجعل صالة الفنون بها مؤسسة مشتركة لبلدان عدم الانحياز (تعديل رقم ٨٢) وكذلك دور الهند فى نظام البحوث والمعلومات وتنسيقه مع المعاهد المتخصصة فى الدول الأخرى (تعديل ٩٥) . هذا واهتمت مصر بتقديم تعديل خاص بضرورة تطوير جهاز الامم المتحدة لتمويل تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية .

المبحث الخامس

القضايا الاقتصادية في القمة الثامنة لعدم الانحياز

(٢)

لقد تناول مؤتمر القمة الثامن استعراض نتائج الاجتماع رفيع المستوى المعنى بالتعاون الاقتصادي بين الدول النامية والذي عقد في القاهرة ما بين ١٨ - ٢٣ أغسطس ١٩٨٦ وتولى رئاسته الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وحضرته وفود من مختلف البلاد النامية وكان بمثابة تأكيد سياسى مجدد لدور مصر ومكانتها وثقلها في المجتمع الدولي . وقد تمخض عن هذا الاجتماع ثلاث وثائق هي :

١ - اعلان القاهرة الثاني بشأن التعاون الاقتصادي بين البلاد النامية .

٢ - التقرير الختامي للاجتماع .

٣ - قرارات المؤتمر .

وتضمن اعلان القاهرة تأكيد التأييد الكامل والثابت للتعاون الاقتصادي بين البلاد النامية وضرورة الاعتماد الجماعي على الذات والعمل على وضع جدول للاوليات في التعاون بين البلاد النامية وانجاز المفاوضات بشأن النظام الشامل للافضليات التجارية وتوفير القاعدة النقدية والتمويلية

اللازمة لتوسيع نطاق التبادل التجارى وتبادل المعلومات وإشراك مؤسسات البحث والمشورة الفنية والتدريب فى البلاد النامية وتعزيز التعاون لمواجهة الوضع الحرج فى افريقيا .

وأوضح تقرير مؤتمر القاهرة انه استعرض التعاون بين الدول النامية وأكد ضرورة قيام ذلك على اسس اقتصادية حتى يتسنى الدعم الذاتى والتمويل الذاتى لها وأهمية الاستعانة ببيوت الخبرة فى البلاد النامية لدراسة المشروعات قبل الاستثمار أو القيام بدراسات الجدوى وضرورة الاستمرار فى مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية . وإشار التقرير للاراء المختلفة حول فكرة بنك الجنوب والى دور المنظمات غير الحكومية مثل الغرف التجارية والصناعية واتحادات المنتجين وجمعيات المستهلكين فى التعاون بين الدول النامية وإشار لضرورة تعزيز شبكات جهات الاتصال Focal Point الوطنية حتى يسهل تبادل المعلومات وإشاد بنشاط المركز الدولى للمشروعات العامة فى لوبلينا .

واعتمد مؤتمر القاهرة خطوطا توجيهية وشروط استخدام الصندوق الاستثمارى للتعاون بين البلاد النامية وهو يسعى أساسا لتمويل دراسات قبل الاستثمار ودراسات الجدوى التى تقوم بها بيوت الخبرة الوطنية فى البلاد النامية وتشكيل لجنة من ٦ خبراء بواقع خبيرين من كل منطقة تتولى اعداد قوائم المشروعات والأولويات وتعهد بذلك لبيوت الخبرة ثم توزع ذلك على البلاد النامية .

وبحث مؤتمر القاهرة العلاقة بين الدول النامية ومنظمة الامم المتحدة وإيد ضرورة تعزيز دور هذه المنظومة فى اعمال التنمية فى الدول النامية وإشاد بدور المنظومة فى معالجة الوضع الاقتصادى الحرج فى افريقيا . وإشاد المؤتمر بدور مركز بحوث التعاون مع البلاد النامية فى يوغوسلافيا ومعهد زيمبابوى للدراسات الانمائية . وتقرر عقد الاجتماع القادم للدول النامية فى هافانا بكوبا .

وأخيرا اصدر المؤتمر قراراتين الاول خاص بالجنوب الافريقى ويندد بتدهور الوضع فى المنطقة وبالأعمال الوحشية التى تقوم بها حكومة بريتوريا والثانى يشير الى ان استمرار احتلال الاراضى الفلسطينية يحول دون الافادة الكاملة لهذا لشعب بموارده وطاقاته .

وإذا كانت وثيقة اجتماعات المنسقين ووثيقة مؤتمر القاهرة قد قدمت خلفية لمؤتمر عدم الانحياز فى هراى فان الوثيقة الأساسية التى تم بحجها هى مشروع زيمبابوى للاعلان الاقتصادى .

وقد تضمنت الوثيقة استعراض حالة الاختلال وعدم التوازن في الوضع الاقتصادي الدولي وتأكيد ضرورة إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي ليقوم على اساس المساواة في السيادة والعدالة والتكافؤ والمصلحة المشتركة والنفع المتبادل وأكد المؤتمر الرابطة بين السلام ونزع السلاح والتنمية وضرورة كسر حالة الجمود في المفاوضات العالمية من اجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد واعرب المؤتمر عن قلقه من الانخفاض الحاد فى اسعار السلع الاساسية وظهور الاتجاهات الحمايية وانخفاض معدل المساعدة الانمائية الرسمية وتفاقم مشكلة الديون الخارجية واعرب المؤتمر عن القلق للتباطؤ فى تنفيذ ما تضمنه ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والقصور فى تحقيق اهداف الاستراتيجية الانمائية وايد المؤتمر ضرورة الحوار بين الشمال والجنوب ووافق على انشاء لجنة وزارية دائمة المتعاون الاقتصادى وهى التى اقتزحتها الهند وتحفظت عليها السعودية والعراق وبعض الدول البترولية .

وبالنسبة للقضايا النقدية والمالية ونقل الموارد فقد أكد المؤتمر أهمية عقد المؤتمر الدولى للنقد والتمويل وضرورة التنسيق بين مجموعة ال ٧٧ وبين مجموعة ال ٢٧ ومجموعة العشرة المتعلقة بالنظام النقدي الدولى وزيادة نسبة اصوات البلاد النامية ومستوى مشاركتها فى عملية صنع القرار الخاص بالمؤسسات النقدية والمالية وربط حصص حقوق السحب الخاصة باحتياجات التنمية وضرورة ادخال تعديلات كبيرة فى معايير المشروطة الخاصة بصندوق النقد الدولى وتأشد المؤتمر البلاد المانحة لزيادة المساعدة الانمائية الرسمية وتعزيز دور البنك الدولى .

وحل مؤتمر هراى العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية ووضح الابعاد الخطيرة لهذه المشكلة سياسيا واجتماعيا وانتقد سياسة صندوق النقد الدولى لحل قضايا الديون واكد المسئولية الجماعية للديون بين الدول المدينة والدول الدائنة والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية وطالب بتخفيض اسعار الفائدة الحقيقية .

وفىما يخص التجارة والمواد الخام ابرز المؤتمر التهديد الذى تتعرض له تجارة البلاد النامية وتدهور اسعار السلع وايد الربط بين النقد والتمويل والتجارة والتنمية ومساندة البرنامج المتكامل للسلع الاساسية وضرورة انشاء نظام تثبيت حصائل الصادرات واكد ضرورة دعم الاتفاقات السلعية القائمة عن طريق التعاون بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة وطالب الدول المتقدمة بالاقلاع عن سياسة الحماية والتمييز ضد البلاد النامية ودعاها لمنحها معاملة تفضيلية .

كما عرض مؤتمر هرارى لوضع الانتكاد وقضايا الأغذية والزراعة والطاقة والعلوم والتكنولوجيا والتصنيع والاتصالات السلكية واللاسلكية والسيادة على الموارد الطبيعية وقانون البحار والشركات عبر الوطنية والبيئة ودور المرأة فى التنمية الدولية لايواء المشردين والتصحح وتقديم المعونة لضحايا الجفاف وحالة اللاجئين والمشردين فى افريقيا وأحوال معيشة الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة والحالة الحرجة فى افريقيا واخيرا لقضايا التعاون بين البلاد النامية *

وينبغى أن نشير هنا لعدد من الملاحظات الهامة التالية :

الأولى : نشوب الصراع التقليدى بين الدول المعتدلة والدول الراديكالية ولقد نجحت الدول المعتدلة فى اضعاف التوازن على البان الاقتصادى لقمة هرارى بمنح الادانات لاية دولة بالاسم وتاكيد ان هدف الدول النامية هو الحوار والتعاون وليس المواجهة مع الدول المتقدمة *

الثانية : بروز قضية الديون الخارجية والربط بين ذلك وبين التنمية وجعل ذلك احد البنود على جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة (تعديل ٨٨ من الهند وايضا تعديل ٥٧ من كوبا) *

الثالثة : استمرار الاهتمام بمشاكل اقل البلاد نموا (بنجلاديش) والدول الجزرية والبلدان غير الساحلية واكثر البلاد تضررا *

الرابعة : تأكيد اقتراح ماليزيا بتكوين لجنة خبراء للجنوب برئاسة جوليوس نيريرى الرئيس السابق لتنزانيا وهذا الاقتراح ايدته عدة دول ومنها مصر وباكستان ويوغوسلافيا وان لم تبد الهند * الحساس الكافى له *

الخامسة : اشاد المؤتمر بمقررات مؤتمر القاهرة للتعاون الاقتصادى بين البلاد النامية الذى عقد فى ١٨ - ٢٣ اغسطس ١٩٨٦ (تعديل ٧٨ وتعديل ٧١) *

السادسة : ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة لحل مشكلة المديونية الخارجية لافريقيا (تعديل ٧٧ مقدم من الكونغو نيابة عن المجموعة الافريقية) *

السابعة : عبر المؤتمر عن المساندة الكاملة للصندوق الدولى للتنمية الزراعية باعتباره المؤسسة المالية العالمية الوحيدة التى تملك فيها البلدان

الناحية اغلبيية الاصوات (تعديل ٥٤ مقدم من الكونغو باسم المجموعة
الافريقية) ومما يذكر ان المدير العام لهذا الصندوق هو السيد ادريس
الجزائري الخبير الاقتصادي الجزائري المشهور وعضو لجنة خبراء النقد
والتمويل التي عقدت في الهند بدعوة من انديرا غاندي رئيسة الوزراء
ورئيسة الحركة في القمة السابعة .

الفصل السادس

حركة عدم الانحياز في مفترق الطرق

حركة عدم الانحياز فى مفترق الطرق

فى المقدمة التى كتبها ن.م. شامو ياريرا وزير الاعلام فى دولة ريمبابوى لاحداث الكتب التى صدرت عن حركة عدم الانحياز ذكر « أن عدم الانحياز قد مر عبر ازمان عديدة ومصاعب جمة ، ولقد حاولت الدول الاعضاء ان تحمى نفسها واستقلالها وسيادتها فى مواجهة تهديدات عسكرية بالغزو من القوى الرجعية والامبريالية المعادية . وفى نفس الوقت نشبت النزاعات الاقليمية والحروب بين الدول الاعضاء فى الحركة الامر الذى هدد بئدмираها . كما ان الجهود الهادفة الى تحقيق الاعتماد الجماعى على الذات والتنمية فى البلاد التى تنتمى للعالم الثالث قد خنقتها القوى الاستعمارية ودعوة الحركة لاقامة نظام جديد فى مجالات الاقتصاد والتجارة والاعلام لم تلق سوى اذانا صماء بل اكثر من ذلك واجهت دول الحركة اجراءات عقابية . ورغم كل هذا فان الحركة قد صمدت وما تزال باقية بل انها تقوى يوما اثر يوم » (١) .

وفى تقديمه لكتاب مماثل وفى قارة اخرى من قارات عدم الانحياز ولكن فى نفس التوقيت فى الصدور ذكر ادواردو فاليرى وزير الدولة الهندى للشئون الخارجية ما يلى « لقد سار عدم الانحياز فى رحلة طويلة منذ قمة بلجراد ، وخلال ربع قرن من التغير والاضطراب حافظت الحركة على مبادئها الاصلية واهدافها . كما انها اكتسبت معتنقين جدد فى جميع اركان المعمورة وتطور الصراع للتحرر من الاستعمار الى استراتيجية للاستقلال ، والتنمية العادلة والمتكافئة اجتماعيا واقتصاديا لجميع شعوبنا ولكن من ناحية اخرى ما تزال نحمل عبء المهام التى لم تكتمل وبقايا عصر مضى . وفى خلال السنوات الثلاث الماضية حاولت الرئاسة (الهندية) أن تعزز الوحدة والتوافق فى الرأى والحوار المستمر بين دول عدم الانحياز » (٢) .

لقد استهدفت من الاقتباسين السابقين اظهار بعض الحقائق التي تشير الى ما يحمله عنوان هذا الفصل من ان عدم الانحياز فى مفترق الطرق • وهذا المفترق يحمل اكثر من معنى :

الأول : ان تحول الحركة من قيادة الهند أقدم دول الحركة استقلالا تقريبا والتي حصلت على استقلالها عبر مرحلة من المقاومة السلبية والعصيان المدنى المشوب بالعنف أحيانا الى أحدث دول الحركة استقلالا تقريبا والتي حصلت على استقلالها عبر مرحلة من النضال المسلح الذى اختلط بالمفاوضات • هذا التحول فى ذاته يحمله فى طياته مضامين عدة لعل منها ان قيادة الحركة انتقلت للدول الشابه بعد ان استوعبت الحركة جهد مؤسسيها الاوائل ولعل منها انتقال الحركة من معقل الحكمة والصبر الآسيوى الى عنفوان شباب القارة الافريقية البكر ، ولعل منها ايضا انتقال الحركة من منطقة شبه مستقرة دوليا هى الجنوب الآسيوى الى منطقة توج بحركة النضال ضد الاستعمار فى اعلى صوره وهو الاستعمار الاستيطاني العنصرى فى الجنوب الافريقى •

الثانى : ان احداث كتابين نشرنا عن حركة عدم الانحياز بمناسبة القمة الثامنة قام بهما مفكرون من آسيا • الاول مفترق من سرى لانكا يعيش فى الولايات المتحدة والثانى صحفى من الهند يعيش فى نيودلهى ولكن الملفت للنظر والباعث الى التفكير هو التشابه فى التجاء كل منهما لاحد الوزراء المسئولين ليكتب مقدمة لكتابه • وبعبارة أخرى ان رجال الفكر والقلم كانوا وما زالوا حريصين على رجال الحركة والسلطة لكى يستمدون منهم بعض القوة والنفوذ • وربما يمكن تفسير ذلك ايضا بصورة عكسية ان رجال السلطة هم الذين سعوا لرجال القلم وان كان هذا التفسير لا يتماشى مع ما نعرف من حقائق الحياة المعاصرة ولكن المهم ليس ايهما سعى الى الآخر بل هو تلاقى ارادة ورغبة الطرفين فى التعبير والتقديم لحركة هى من أهم ما عرفته الحياة السياسية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية •

الثالث : ان الحركة فى مفترق طرق حقيقى سواء فى مواجهتها للمشاكل والأزمات الناجمة عن المهام التى لم تكتمل وبقياء عصر مضى (أى عصر الاستعمار) كما اشار الوزير الهندى ، أو الناجمة عن نشوب الصراعات بين دولها واخفاق آمال الحركة فى التغير السياسى والاقتصادى والاعلامى لمعارضة القوى الاستعمارية كما أوضح الوزير الزيمبابوى • وفى كلتا الحالتين ان المحصلة واحدة : حركة تنمو وتواجه الضغوط الخارجية وتتموج بصراعات داخلية • هل هى سنة الحياة وقانون النمو والتطور ان

ينمو الكائن الحي وسط بيئة غير مواتية أحيانا فيصمد ويقوى عوده ويثبت ذاته أو ينكسر عوده ويزيل ويموت وإى النتيجة إى المصيرين سيكون من نصيب حركة عدم الانحياز ؟

وقبل الإجابة على هذا التساؤل فلا بد ان نعرض لكيفية تطور الحركة وما واجهته من مشاكل فكرية وتنظيمية وإزمات سياسية داخلها وضغوط من خارجها لئى يمكننا ان نخلص الى إجابة أقرب للعلمية والموضوعية .

المبحث الأول

مسيرة الحركة

فى ١٨ أبريل عام ١٩٥٥ اجتمعت ٢٩ دولة فى باندونج باندونيسيا لأول مرة فى مؤتمر كبير ضم الدول الحديثة الاستقلال فى آسيا وأفريقيا . وكانت البيئة الدولية تتسم بسيطرة الحرب الباردة والاستقطاب الدولى بين العملاقين وباتساع رقعة الاستعمار التقليدى وبخاصة فى قارة افريقيا واتساع السيطرة الاستعمارية فى امريكا اللاتينية والاحلاف فى آسيا وأوروبا . وبعد ست سنوات من اجتماع باندونج التقى فى بلجراد ٢٥ رئيس دولة من قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا وامريكا اللاتينية فى أول مؤتمر لحركة عدم الانحياز وكان التوتر الدولى قد بلغ اشده فى أزمة برلين . ولقد كان المغزى التاريخى لمؤتمر بلجراد يتمثل فى ان المجموعة غير المتجانسة من الدول والتى تنتمى الى قارات مختلفة وحضارات مختلفة وتراث مختلف واستعمار مختلف قد وجدت ثمة رابطة تربط بينها وتوحد صفوفها أى وجدت ان هناك قاسما مشتركا أعظم بين دولها الا وهو السعى للحفاظ على استقلالها وتطوير النظام الدولى القائم (٣) .

اما النتيجة الثانية لمؤتمر بلجراد أو قل الاكتشاف الثانى الذى اسفر عنه ذلك المؤتمر فهو أن هذه الدول قد أوجدت لنفسها منصة تعبر فيها عن انكارها وآمالها ومطالبها وتسعى فى اطار جهد مشترك لتحقيق هذه المطالب (٤) .

ولقد سارت الحركة من مؤتمر بلجراد عام ١٩٦١ حتى مؤتمر هراى

عام ١٩٨٦ أى فترة زمنية مدتها ٢٥ عاما عبر ثمانية خطوات أو ثمانية مؤتمرات للقيمة عقدت فى القارات الأربع التى تنتمى إليها دول الحركة منها ٤ مؤتمرات فى قارة افريقيا فى القاهرة ولوزاكا والجزائر وهرارى ومؤتمر فى قارة أوروبا فى بلجراد ومؤتمر فى امريكا اللاتينية هافانا ومؤتمرين فى قارة آسيا كولومبو ونيودلهى . والقاء نظرة فاحصة على كل مؤتمر من هذه المؤتمرات والقضايا الرئيسية التى سيطرت عليه يمكن ان يساعدنا على فهم معالم التطور للحركة من جانب ودور الدولة المضيفة من جانب ثان والظروف الدولية المحيطة من جانب ثالث .

وينظر بعض الباحثين الى هذه المؤتمرات من زاوية التطور الداخلى للحركة على اساس ان المؤتمرات الاول والثانى والثالث تعبر عن سنوات التكوين أما المؤتمر الرابع فيعبر عن تعزز وضع الحركة ونشاطها فى حين ان المؤتمرات الخامس يعكس بداية التكوين المؤسسى للحركة وايضا ظهور محاولات زعزعتها فى المؤتمر السادس تتجلى عملية سياسات زعزعه استنقرار دول الحركة ومن ثم برزت المواجهة الحادة فى ذلك المؤتمر فى حين ان القمة السابعة شهدت حالة الانتقال فى فكر الحركة ونشاطها (٥) .

ويذهب باحثون آخرون الى توصيف مختلف لكل مؤتمر من مؤتمرات عدم الانحياز فيصفون مؤتمر بلجراد بأنه ركز على الدعوة للسلام ونزع السلاح فى حين ان مؤتمر القاهرة وضحت فيه الدعوة للمعادلة وفى مؤتمر لوزاكا برزت الدعوة للنضال ضد الاستعمار الجديد . وركز مؤتمر الجزائر على البعد الاقتصادى ويصف هؤلاء الباحثون مؤتمر كولومبو بأنه دعسا لتجديد وتحديد السلاح بمعنى دعا للحفاظ على الحركة ومبادئها فى مواجهة الضغوط التى تتعرض لها حتى لا تتآكل هذه المبادئ وتضعف الحركة . أما مؤتمر هافانا فأن يعبر عن روح النضالية فى الحركة سواء تنشيط مبادئها او بموقفه على اعتبار منطقة كانت حكرا على الاستعمار الأمريكى منذ القرن التاسع عشر . وفى قمة نيودلهى اختلف توصيف الباحثين فذهب جويل لوصفه بأنه ركز على السلام والتنمية فى حين ذهب سرى فاستقا الى وصفه بأنه يعبر عن وحدة أعظم (٦) .

ولا ندرى باى وصف سيعبر الباحثون والدارسون عن مؤتمر قمة هرارى . وكمتابع لنطور حركة عدم الانحياز يمكن القول بان التوصيفات السابقة لتاريخ الحركة ومؤتمراتها ركزت على أبرز ما رآه الباحثون المتممون لقارة كأهم انجاز للمؤتمر المذكور . ويعيب هذا التوصيف امران :

الأول : انه ذاتي أى عكس فكر الكتاب أنفسهم أكثر مما عبر عن حقيقة ما حدث فى المؤتمر ، وهذا الفكر فى معظمه متأثر بما ساد فى دولة الباحث ومن هنا كان وصف سرى فاستغا لقمة نيودلهى بأنها تمثل وحدة اعظم للحركة فى إطار مدح هذه القمة ، ووصف جويل لقمة هافانا بأنها احياء أو لمسة من النضالية وهذا تعبير عن التقدير والانتماء الفكرى لجويل ذاته . أما توصيف سنجهام فبعد وصفه للمؤتمرات الثلاثة الأولى بسنوات التكوين لم يواصل نفس المنطق وهو مرحلة الشباب والنضج وربما الكهولة تلى ذلك بل نجده انتقل من التفكير التكويني والزمنى الى معيار آخر سياسى حيث يصف المراحل التالية بأنها شهدت زعزعة استقرار الدول ثم شهدت الانتقال الدولى الى مرحلة الحرب الباردة الثانية وهكذا لم يعتمد الباحث على معيار واحد فى تناوله لقضية تطور مؤتمرات الحركة .

الثانى : انه اقليمى بمعنى انه عكس فكر مجموعة معينة من الباحثين ينتمون لقارة واحدة بل اقليم واحد من هذه القارة وهو اقليم جنوب آسيا . ولنا أن نتساءل ما هو رد فعل الاقاليم الاخرى أو المدارس الفكرية الاخرى فى الحركة ازاء مثل هذا التوصيف . لعل لقاء نظرة على التصارع الفكرى الذى ساد قمة هراى يمكن ان يساعدنا على توضيح الصورة وهذا ما نعرض له فى المبحث التالى .

المبحث الثاني

المفاهيم المختلفة حول عدم الانحياز

بادئ ذي بدء يمكن القول ان الحركة باعتبارها اطارا شاملا يجمع دولا تنتمى الى فلسفات وايدولوجيات وبيئات مختلفة ومن ثم فهي حركة غير متجانسة ولكنها تسعى للتجانس من خلال تصارع الآراء أو من خلال تفاعل عناصرها سعيا لتوافق اراء واتجاهات ومواقف . والصراع داخل الحركة ليس وليد مؤتمر معين بل كان كذلك دائما منذ نشأتها الاولى وظهر الصراع من خلال امرين رئيسيين :

الأول : صراع حول مبادئ ومعايير الحركة وتجلي ذلك فى المؤتمر التحضيرى (٧) فى القاهرة فى يونيه ١٩٦١ والذي وضع المعايير الخمسة المعروفة وهى :

- ١ - ان تكون الدولة قد انتهجت سياسة مستقلة مبنية على التعايش بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة وعلى عدم الانحياز أو ان تكون قد اظهرت اتجاهها نحو هذه السياسة .
- ٢ - أن تكون الدولة مؤيدة باستمرار لحركات الاستقلال الوطنى .

٣ - الا تكون الدولة عضوا فى حلف عسكري متعدد الاطراف فى نطاق الصراع بين الدول الكبرى .

٤ - اذا كانت الدولة طرفا فى اتفاقية عسكرية ثنائية مع دولة كبرى أو اذا كانت عضوا فى حلف اقليمى فان الاتفاق أو الحلف يجب الا يكون قد عقد فى نطاق منازعات دول كبرى .

٥ - اذا كانت الدولة قد سمحت بقواعد عسكرية لدولة اجنبية كبرى فإن هذا السماح يجب ألا يكون قد تم فى نطاق منازعات دول كبرى .

وقد تم التوصل الى هذه المعايير كأساس للدعوة لحضور قمة بلجراد بعد ان فشلت الدول المجتمعمة فى وضع تعريف جامع مانع لحركة عدم الانحياز . وقد عقد هذا المؤتمر التحضيرى فى الفترة من ٥ - ١٢ يونيه ١٩٦١ فى القاهرة واشتركت فيه ٢١ دولة وتلى ذلك عقد لجنة للنظر فى الطلبات المقدمة للانضمام أو المشاركة فى المؤتمر . (٨) ولم توافق الا على ثلاث دول بالإضافة الى ٢١ دولة والدولة المضيفة وتم استبعاد باقى الطلبات (٩) .

الثانى : صراع حول المواقف والسياسات ومن امثلة ذلك طبيعة علاقة الحركة بمواقف كل من القوتين الأعظم خاصة فى ضوء نشأة الحركة كقوة مناهضة للاستعمار الذى ارتبط تقليديا بالغرب وان كان لدول الكتلة الشرقية نصيب محدود منه الا ان هذا النصيب لم يجر تسليط الضوء عليه الا بقدر معين حتى عام ١٩٧٩ عندما احتل الاتحاد السوفيتى أفغانستان واحتلت فيتنام كمبودشيا ثم ظهر للعيان ان القوتين وتوابعهما ليستا براء تماما من وصمة الاستعمار والتدخل .

ومنذ البداية دافعت كوبا عن المواقف السوفيتية لارتباطها الايديولوجى به وحاجة أمنها القومى للمساندة السوفيتية فى مواجهة الولايات المتحدة التى هى على مرمى حجر من شواطئها . فى حين انه منذ البداية أيضا اتخذت الحركة منهجا وسطا وعندما كانت تجرى المداولات فى مؤتمر القاهرة التحضيرى لاختيار مقر قمة للحركة طالبت كوبا باستضافة ذلك المؤتمر لكى تعبر الحركة عن تضامنها معها ولكن هذا الطلب لم يوافق عليه وتم اختيار يوغسلافيا كمحل وسط (١٠) ولم تنجح كوبا فى عقد المؤتمر لديها الا بعد ثمانية عشر عاما من نشأة الحركة وأدت قيادتها للحركة الى نقاش بل وصراع تجلت أبرز معالمه فى انسحاب بورما من الحركة احتجاجا على قرار عقده فى كوبا . وصرح رئيس سرى لانكا جاوردينا فيما بعد بأسلوب ساخر بأن الدول غير المنحازة فقط هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (١١) . ومن العجيب ان معمر القذافى رئيس ليبيا يكرر فى قمة هراى بعد ذلك نفس مقولة رئيس سرى لانكا ولكن قاصدا معنى عكسيا ففي حين قصد رئيس سرى لانكا أنذاك ان الحركة انحرفت يسارا فان القذافى ذهب الى انها انحرفت لتصبح فى يد الرجعية والجواسيس والخونة على حده تعبيره (١٢) .

وبعيدا عن المبالغاة في التطرف يمينيا أو يساريا نجده المواقف العملية التي اتخذتها يوغوسلافيا كانت هي القوة الدافعة حول فكر الاعتدال في حركة عدم الانحياز اذ رفضت يوغوسلافيا بشدة في قمة هافانا مفهوم الحليف الطبيعي وساندت دول عديدة ومنها الهند ومصر الموقف اليوغوسلافي القوي وكان وجود الرئيس جوزيف بروز تيتو بمثابة القوة الملهمة للدول الرئيسية والمؤسسة للحركة في مواجهة المد اليساري الذي ساد في قمة هافانا . وفي ندوة لاحقة عقدت بين عدد من المفكرين اليوغوسلاف والهنود وتولى الاكاديميون الهنود نشر البحوث التي قدمت فيها أكد الباحث اليوغوسلافي انديچلكو بلافيتش ان سياسة عدم الانحياز منذ البداية تحدت على انها ابتعاد عن المواجهة بين القوتين الأعظم وهذا لا يعنى قبول الحياد أو منهج البعد المتساوى بل انها دعت منذ البداية لسياسة الارتباط الوثيق والنشيط ازاء المشاكل الدولية بغية حلها . . . ونحن الآن ندفع من قبل عناصر دخيلة ومصالح غريبة الى معضلة كاذبة تقول : اما ان نقبل مفهوم الحليف الطبيعي أو نحافظ بدقة على مفهوم البعد المتساوى . . ان عدم الانحياز لا يعنى قبول أى منهما . . . انه من الضروري وجود دراسات جادة لدحض هذه الدعايات وإزالة الشكوك . . . انه من المؤسف ان حركة عدم الانحياز منقسمة اليوم الى مجموعات وفئات وان التفاعل عن وجود مثل هذا الانقسام بمثابة انتحار وان وجوده أضعاف للحركة وان كان من الضروري اتخاذه كأساس للوصول الى توافق عن طريق التفاوض بين المجموعات . . . ان دولا مثل الهند ويوغوسلافيا لا تنتمى الى أى من هذه الفئات يمكن ان تقوم بدور رؤوس الكبارى أو نقاط الالتقاء ليجاد التوافق انطلاقا من المسئولية والضرورة . . . انه من الملاحظ ان الأقلية تحول دون قيام مبادرات ولكنه من الضروري ان نبحث عن التوافق المتوازن في اطار الاعتراف بوجود تعدد في المصالح بين دول الحركة والبدليل بأن تتجه الأغلبية لاتخاذ قرارات انفرادية غير عابئة بالوصول الى توافق أمر ينبغي تحاشيه (١٣) .

والمد والجذب في داخل الحركة بين الاتجاهات المتعددة مستمر في كل مؤتمر ومن ثم يمكن تقسيم الاتجاهات الرئيسية الى ثلاثة (١٤) :

الاول : الدول المرتبطة ايدولوجيا بالكتلة السوفيتية وفي مقدمتها كوبا ، فيتنام ، كوريا الشمالية ، أنجولا ، مالاچاش .

الثاني : الدول المرتبطة سياسيا ومصالحيا بالكتلة الغربية وفي مقدمتها سنغافورة وكولومبيا وجاميكا والسعودية ودول الخليج .

الثالثة : الدول المنتمية لاتجاه الوسط وفي مقدمتهما يوغوسلافيا والهند ويمكن ان تنضم اليها دول ذات ظلال وفقا لطبيعة ظروفها مثل أندونيسيا وسري لانكا والجزائر ومصر وتنزانيا بعله نيريى والسنگال . وتشمل دول الوسط قطاع عريض من الدول ولكنها تتفق على أهمية المحافظة على التوازن وليس البعد المتساوى فى المواقف ، ورفض منهج الادانات للكتلة الغربية مع عدم استبعاده كلية فى ظروف معينة حيث يوجه توافق تام فى الآراء والدعوة للحوار والتعاون مع الدول المتقدمة ، الدعوة للتعاون بين الدول النامية .

الصراع الاقليمى :

ولم يقتصر الصراع داخل الحركة حول المفاهيم المرتبطة بالسياسة الدولية وعلاقتها بالقوتين الأعظم بل امتد ليشمل الصراع الاقليمى ولعل أبرزه ثلاث قضايا هامة :

الأولى : الحرب الايرانية العراقية ولقد بذلت الحركة جهدا كبيرا منذ نشوبها للنسوية فى اطار جهود رئيس الحركة (كوبا) ثم جهود لجنة الأربعة التى تكونت عقب الاجتماع الوزارى فى الهند عام ١٩٨١ وضمت وزراء خارجية كوبا وزامبيا والهند ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ثم مساعى رئيس الحركة بعد القمة السابعة . ولكن كل هذه الجهود تعثرت على صخرة الشروط الايرانية (١٥) . وفى نفس الوقت رفضت الحركة اتخاذ مواقف قاطعة لصالح العراق أو إيران وحرصت على اتخاذ موقف متوازن أو قل موقف عدم انحياز بين طرفين من أطرافها .

الثانية : الوضع فى كمبوتشيا ورغم احتلال فيتنام لأراضى دولة من دول عدم الانحياز فان الحركة لم تأخذ موقفا يدين المحتل وابتكرت صيغة متوازنة منذ قمة هافانا بترك مقعد كمبوتشيا شاغرا ومن ناحية المضمون احتفظت بصياغة أعدتها الهند منذ المؤتمر الوزارى فى نيودلهي فى عام ١٩٨١ وذلك فى صورة فريدة من صبور الجمود فى السياسة الدولية (١٦) وذلك كله رغم ان فيتنام عضو حديث العهد بالحركة لم تنضم سوى عام ١٩٧٦ كما انها عضو فى الكوميكون منذ عام ١٩٧٨ وترتبط بمعاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتى وقعت فى نوفمبر ١٩٧٨ واثار توقيع هذه الاتفاقية قامت بغزو دولة عضو واقامة حكومة تابعة لها (١٧) .

الثالثة : عدم الانحياز ومشكلة الجمهورية الصحراوية اتخذت الحركة منذ البداية موقف التروى من الصراع حول الصحراء الغربية فى افريقيا ولكن نشطت الدبلوماسية الجزائرية فى الفترة من ٨٣ - ١٩٨٦ لتسجل مزيدا من الاعتراف بالجمهورية الصحراوية وكان فى مقدمة الدول المعترفة الهند ويوغوسلافيا وزيمبابوى ودول عديدة فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ورغم اعتراف منظمة الوحدة الافريقية بالجمهورية الصحراوية وقبولها فى عضويتها بل توليها منصب أحد نواب الرئيس فى قمة يوليو ١٩٨٥ فان حركة عدم الانحياز اتخذت فى قمة هراى موقفا مختلفا بأن حافظت على التوازن فى الموقف بأن طلب من الجمهورية الصحراوية الا تتقدم بطلب عضويتها حتى لا يحدث انقسام داخل الحركة وفعلا أظهرت الدول الرائدة مثل الجزائر والهند ويوغوسلافيا وزيمبابوى وكلها من الدول ذات النقل والمعترفة بالجمهورية الصحراوية أظهرت موقفا مسئولا لادراكها بأنه لو تقدمت الصحراوية بطلب الانضمام فان ذلك كان سيؤدى لانقسام حاد فى صفوف الحركة • وهنا يظهر للمرة الثانية موقف عدم الانحياز بين أعضائها ازاء مشاكلهم فيما بينهم بغية المحافظة على وحدة الحركة والحيلولة دون انقسامها •

المبحث الثالث

تطور أبعاد حركة عدم الانحياز

إذا كان نشأة حركة عدم الانحياز ارتبطت في البداية بالدعوة المتحرر من الاستعمار والمحافضة على الاستقلال الوطنى والبعد عن التكتلات العسكرية فإن هذا المفهوم الذى ظهر فى معايير الانتماء للحركة لم يتضمن الجوانب الأخرى الاقتصادية والاعلامية بها والتكنولوجية التى تطورت لتصبح معالم أساسية فى الحركة وهذا التطور فى المفاهيم ارتبط بعنصرين :

الأول : اتساع عضوية الحركة من ٢٥ دولة فى قمة بلجراد الى ١٠١ دولة فى قمة نيودلهى وحافظت الحركة على نفس العدد فى قمة هرارى فلم ينضم أعضاء جدد وان انضم لها أطرافا بصفة مراقبين أو ضيوف وكان فى مقدمة هذه الأطراف استراليا ومنغوليا كضيفين • وتكمن أهمية هاتين الدولتين فى انتمائهما لتكتلات سياسية واضحة وبخاصة استراليا التى كانت حلقة رئيسية فى الأحلاف الغربية أما منغوليا فهى شبه تابعة من الناحية الفعلية للاتحاد السوفيتى •

الثانى : بروز مشكلة بناء الأمة فى البلاد النامية أو مشكلة استكمال مقومات الاستقلال حيث لم يعد مجرد الاستقلال السياسى كافيا بل ظهرت مشكلة التطلعات الاقتصادية وتأثير المخترعات الحديثة ووسائل الاعلام الجماهيرية على الحركة السياسية للنخب فى البلاد غير المنحازة (١٧) • ومن ثم تطور المفهوم فى خمسة أبعاد :

البعد الأول : سياسى حيث تسعى الحركة لتحقيق الاستقلال السياسى لأعضائها وتصفية بقايا الاستعمار ومقاومة التمييز العنصرى وفى نفس لوقت المحافظة على الابتعاد عن التكتلات السياسية الدولية والسعى لتخفيض حدة التوتر ومن هنا ناشد مؤتمر بلجراد القوتين الأعظم لانهاء سباق التسلح وبعث بوفدين لموسكو وواشنطن لهذا الغرض كما جدد مؤتمر نيودلهى نفس الموقف فيما أسماه رسالة نيودلهى . ومن الملاحظ ان هذا هو البعد الأول الذى تصوره الرعيل المؤسس للحركة فى مؤتمرى بلجراد والقاهرة ومن ثم فإن البيانات التى صدرت عن هذين المؤتمرين كانت موحدة وإن كان مؤتمر القاهرة قد تقدم خطوة عن مؤتمر بلجراد فى توصيف نفسه بأنه برنامج للسلام والتعاون الدولى (١٨) وظهر فى هذا البرنامج لأول مرة التبويب وفقا للموضوعات على النحو التالى :

- ١ - ازالة الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية .
- ٢ - احترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها وادانة استخدام القوة ضد ممارسة هذا الحق .
- ٣ - التمييز العنصرى والابارتيد .
- ٤ - النعائش السلمى وتفتين مبادئه من خلال الأمم المتحدة .
- ٥ - احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية (مشاكل الدول المجزأة)
- ٦ - فض المنازعات بالطرق السلمية ودون اللجوء للقوة أو التهديد بها .
- ٧ - نزع السلاح الشامل والكامل .
- ٨ - الأحلاف العسكرية والكتل والقواعد الأجنبية .
- ٩ - دور الأمم المتحدة فى الشؤون الدولية وتطبيق قراراتها .
- ١٠ - التنمية الاقتصادية والتعاون .
- ١١ - التعاون الثقافى والتعليمى والعلمى .

والقاء نظرة على البنود السابقة يتضح ان جلها ماعدا اثنين ^{الموضوعات} الموضوعات ذات طبيعة سياسية ومن ثم فإن الفضل الأكبر أو المساهمة الرئيسية لقمة القاهرة هو الخروج بالحركة من الاطار السياسى العام ^{السياسى} الى التفاصيل الدقيقة والمعالجة العميقة للقضايا ^{السياسية} التى أصبحت فيما بعد تقليدا أو فصولا ثابتة فى البيانات ^{البيانات} التى تليها ^{معظمها} معظمها .

البعد الثاني :

البعد العسكري (١٩) وهذا البعد ذو شقين أولهما يرتبط بالابتعاد عن الأحلاف والقواعد والتكتلات العسكرية بهدف تخفيف حدة التوتر بين القوتين العظميين وظهر هذا الشق مرتبطا بالبعد السياسي في المهمة الأولى للحركة عندما قام وفدان من قادة الحركة بالسفر الى موسكو وواشنطن بهدف نقل رسالة المؤتمر التي وقعها جميع القادة الذين اشتركوا فيه . أما الشق الثاني فهو لم يتبلور بعد وإن كان الفضل في اثرته يرجع للوفد المصرى فى قمة نيودلهى ويرتبط بمفهوم أمن دول عدم الانحياز . وقد طرحه الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطابه وقام وقد مصر بتوزيع ورقة عمل فى المؤتمر حول هذا الموضوع وتابعه فى اتصالات لاحقة ولكن بقي الأمر لم يتحرك كثيرا لمعارضة بعض الدول المرتبطة بكتلة أو بأخرى بل وعدم تحمس الدول الكبيرة فى الحركة مثل الهند أو يوغوسلافيا ولكن الأمر مازال مطروحا وربما يحتاج لبعض التنشيط الآن (٢٠) والواقع ان الاقتراح المصرى أثار أكثر من مشكلة . أولها يتعلق بتحديد مفهوم الأمن وثانيها يتعلق بتحديد طبيعة العدو وثالثها يرتبط بوسائل تحقيق أمن الدول غير المتحازة ورابعها طبيعة ردود الفعل المحتملة للقوتين الأعظم وإزاء ذلك كله لم يتقدم المشروع كثيرا فى المجال العملى وإن اثار ردود فعل نظرية اذا بدأت بعض الدول وبعض الكتاب يبحثون فى مفهوم أمن عدم الانحياز ومن هؤلاء ت . ن . ك . كول وكيل الخارجية الأسبق فى الهند وهو مفكر وسياسى يسارى وحاليا سفير الهند فى الاتحاد السوفيتى اذ نشر فى الصحف الهندية سلسلة مقالات حول ذلك ، وفعل نفس الشئ المستر أ . ك . سوبر مانيم مدير معهد دراسات الدفاع الهندى كما ساهم الدكتور سمعان فرج الله الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بدراسة نشرت فى الهند أيضا تحمل عنوان التحديات الأمنية لحركة عدم الانحياز (٢١) .

ومما لاشك فيه ان مسألة أمن عدم الانحياز تطرح نفسها بشدة الآن فى ظل تكرار الحروب بين دول عدم الانحياز بعضها البعض والتدخلات الأجنبية فى دول عدم الانحياز من الدول الكبرى . وحيزا لوقامة وزارة الخارجية المصرية فى اطار اعدادها لدور مستقبلى مصر فى العالم الجديد والقادم ويعقد ندوة من الممارسين السياسيين والاكاديميين لتبادل للرأى حول كيفية تطوير الفكر المصرى الخاص بأمن عدم الانحياز ومتابعة ذلك .

البعد الثالث :

اقتصادى ظهر هذا البعد بوضوح فى مؤتمر القمة الثالث فى لوزاكا عام ١٩٧٠ . ويشير أحد الباحثين المصريين الى أن الاقتصاد العالمى قبل وبعد الحرب العالمية الثانية قام على أساس دمج اقتصاديات البلاد المتخلفة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مع الاقتصاد الغربى وترتب على ذلك (٢٢) .

(أ) زيادة اعتماد الدول النامية بعد استقلالها على البلاد المتقدمة فى الغرب ومن ثم تدهور وضعها الاقتصادى .
(ب) ان معالجة القضايا الاقتصادية الدولية الخاصة بالتنمية تمت خارج اطار حركة عدم الانحياز .

والواقع ان المعالجة للقضايا الاقتصادية فى عدم الانحياز أخذت بعدين . أولهما : التعرض للعموميات وترك التفاصيل والآليات لتجميع ال ٧٧ الذى ظهر على هامش مؤتمر الانكساد عام ١٩٦٤ وكان مؤتمر القاهرة للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية عام ١٩٦٢ بمثابة نواة له كما انه كان أساسا لبروز تجمع الدول النامية كجماعة ضغط ولكن الشعور بالاحباط فى نهاية عقد التنمية الأول دفع الدول النامية لتبنى اعلان عن عدم الانحياز والتقدم الاقتصادى فى أعقاب مؤتمر لوزاكا عام ١٩٧٠ (٢٣) وقد برز فى هذا المؤتمر أمران جديداً (٢٤) .

الأول : يرتبط بعنوان اعلان المؤتمر ومن ثم محتواه والقضايا التى عالجها وهو يحمل اسم : اعلان حول السلام والاستقلال والتنمية والتعاون وديمقراطية العلاقات الدولية . وكان هذا التعبير بمثابة رفض للوضع الراهن للعلاقات الدولية باعتبارها غير ديمقراطية ويسعى لجعلها كذلك ويرى فى الربط بين هذا الهدف وبين الاستقلال والتنمية والتعاون أمراً ضرورياً .

الثانى : اصدار اعلان خاص بالربط بين عدم الانحياز والتقدم الاقتصادى عرض فيه لأهمية الاعتماد على النفس وضرورة تطوير الزراعة والصناعة فى البلاد النامية وخلق آليات لتسهيل تبادل المعلومات الخاصة بالقضايا والتطور الاقتصادى وكذلك حث الأمم المتحدة على القيام بدور فعال فى هذا الصدد .

أما الموضوعات السياسية المرتبطة بالاستعمار فقد أصدر مؤتمر لوزاكا قرارات حولها . وجاء مؤتمر القمة فى الجزائر ليحمل لأول مرة

صورة أكثر وضوحاً حول القضايا الاقتصادية ففصل بين الاعلان السياسى والاعلان الاقتصادى الذى تناول النضال ضد الامبريالية والوضع الاقتصادى للبلاد النامية وتقييم الاستراتيجية الدولية للتنمية وقضايا النقد والتمويل ووضع البلاد الأقل نمواً والبلاد التى ليس لها منافذ على البحار ومشكلة الغذاء والسيادة على الموارد الطبيعية والشركات متعددة الجنسيات ونقل المعرفة الفنية والتعاون بين الدول النامية والدول المتقدمة والحفاظ على البيئة وميثاق حقوق الدول وواجباتها .

بالاضافة للاعلان الاقتصادى قدم مؤتمر الجزائر برنامج عمل للتعاون الاقتصادى فضلا عن اعلان حول التحرر الوطنى وعدة قرارات حول القضايا السياسية . وبعبارة أخرى يمكن القول ان تحول الحركة للاهتمام بالقضايا الاقتصادية بدأ يأخذ منحى جديداً فى قمة الجزائر وما تلاها من الدعوة لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد وصمدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بذلك عام ١٩٧٤ . ولاشك ان مؤتمر جوجتاون الوزارى فى ١٢ أغسطس ١٩٧٢ سبق وقدم برنامجا للتعاون الاقتصادى ترك بصماته بعد ذلك على قمة الجزائر التى تعد للترويج الفعلى لاهتمام عدم الانحياز بالقضايا الاقتصادية (٢٥) وتحقق مزيد من الاهتمام بعد ذلك فى قمة هافانا التى دعت للمفاوضات الشاملة وفى قمة نيودلهى التى طالبت بضرورة عقد مؤتمر دولى للنقد والتمويل . وتمثل اهتمام نيودلهى بالقضايا الاقتصادية بصيغة أكثر عملية فدعت الهند لعقد ما أسمته « مشاورات نيودلهى » من ٢٢ - ٢٤ فبراير ١٩٨٢ ثم مؤتمر رؤساء أكاديميات العلوم والتكنولوجيا فى نفس العام وبعد قمة نيودلهى دعت لعقد اجتماع محدود لخبراء النقد والتمويل وأصدر وثيقة هامة بعنوان توجيهات لاصلاح النظام النقدى والمالى الدولى (٢٦) .

والواقع انه كما نجح عدم الانحياز فى بعده السياسى وساعد على التخلص من الاستعمار بشكله التقليدى وأصبحت المستعمرات السابقة أعضاء نشيطين فى حركة عدم الانحياز فان الحركة فى بعدها الاقتصادى أثارت الاهتمام من قبل المفكرين ورجال السياسة على المستوى العملى كما نجحت فى ادخال مفاهيم جديدة فى العلاقات الاقتصادية الدولية وللتدليل على ذلك يكفى الإشارة للجهد الذى بذله شخصيات مثل ويلي برانت ولجنته فى اصدار دراستين عن الأزمة الاقتصادية (٢٧) وفى دعوة اللجنة الاقتصادية لدول الكومنولث بضرورة تكوين بریتون وودز (٢٨) جديدة أى انشاء مؤسسات اقتصادية جديدة أو تطوير تلك التى قامت بموجب معاهدات بریتون وودز مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير كما ان شخصيات بارزة مثل راوول برييشن قد تحدثت عن الأزمة

الاقتصادية فى البلاد الرأسمالية المتقدمة (٢٩) ولاشك ان تعقيدات العلاقات الاقتصادية الدولية وأثر الفكر التقليدى فى توجه عدم الانحياز ضد الغرب جعل الأمر جد عسير فى تحقيق نجاحات أكبر فى هذا المجال . فمن جانب اذا كان الاستعمار بشكله التقليدى غربى المنشأ فان العلاقات الاقتصادية تشترك فيها الكتلتان ومع هذا فان مطالبة الدول غير المنحازة باصلاح النظام النقدى وهيكىل التجارة وتدفق رؤوس الأموال ومشكلة المديونية وما يرتبط بذلك انما تنصرف أساسا للدول الرأسمالية وتنسى الدول غير المنحازة أو تتناس موقف الدول الاشتراكية وان علاقاتها التجارية معها تتضمن أيضا عناصر معينة من التبعية وقد ما من الاستغلال (٣٠) . ولكن لاعتبارات سياسية فان العلاقات مع دول الكتلة الشرقية لم تحظ بالاهتمام هذا فضلا عن ان قضية المديونية مرتبطة بالدول الرأسمالية فى المقام الأول ويجرى التعميه على المشاكل الاقتصادية والتجارية بين الدول النامية والدول الاشتراكية ومرجع ذلك الى :

١ - ان الدول الرأسمالية تقليديا هى التى ترتبط من الناحية الاقتصادية بالدول النامية سواء من حيث استغلال مواردها الأولية أو التبادل التجارى معيا أو نصريف منتجاتها .

٢ - ان الدول الاشتراكية حديثة عهد بالتبادل التجارى مع الدول النامية ويتم باسلوب تبادل الصفقات ومن ثم لاتظهر المشاكل كما هو الشأن بالنسبة لدول اقتصاد السوق .

٣ - ان الدول ذات العلاقة الوثيقة سياسيا مع الاتحاد السوفيتى هى فى نفس الوقت ذات العلاقة القوية اقتصاديا وتجاريا ولا تجد ان من مصلحتها كشف عيوب التبادل التجارى مع الاتحاد السوفيتى طالما ظلت العلاقات السياسية وثيقة .

البعد الرابع :

السعى لاقامة نظام اعلامى واتصال دولى جديد : مع تطور الاهتمامات الدولية لدول عدم الانحياز وفى سعيها لبناء عالم جديد (٣١) سرعان ما اكتشفت ان النظام الاعلامى القائم على الفكر الغربى وسيطرة وكالات الأنباء العالمية تعكس صورة متحيزة ضد الدول النامية ومن هنا بدأ اهتمام الحركة بالجانب الاعلامى والذى ظهر بصورة واضحة لأول مرة فى بيان قمة كولومبو عام ١٩٧٦ حيث حمل الفصل الحادى والعشرون من الاعلان السياسى عنوان « مجمع وكالات الأنباء » وتضمن الاشارة الى أهمية النظام الاعلامى الجديد شأنه شأن النظام الاقتصادى الدولى الجديد

من أجل تحرر دول عدم الانحياز (٣٢) وترتب على تطور علاقات الحركة في المجال الاعلامي تكوين مجلس التنسيق الدولي في مجال الاعلام ، ولجنة التنسيق لمجمع وكالات أنباء عدم الانحياز والتي ظهرت منذ عام ١٩٧٥ واتفقت الاجتماع الأول لمجمع وكالات أنباء عدم الانحياز في نيودلهي في يوليو ١٩٧٦ ولذلك فإن اعلان قمة كولومبو جعل ذلك عنوانا للفصل الخاص بالاعلام وعندما انعقدت قمة هافانا عام ١٩٧٩ كان لدى الدول غير المنحازة ثلاثة أجهزة تعمل في المجال الاعلامي وهي (٣٣) :

١ - المجلس الدولي للتنسيق في مجال الاعلام .

٢ - لجنة التنسيق لمجمع وكالات أنباء عدم الانحياز (٣٤) .

٣ - لجنة التعاون بين اذاعات دول عدم الانحياز .

ومع تزايد اهتمامات الحركة بالبعد الاعلامي والاتصالي وفي ضوء الأزمة التي تعرضت لها اليونسكو وموقف الولايات المتحدة بوجه خاص ازاء نشاط هذه المنظمة فإن مؤتمر قمة نيودلهي عام ١٩٨٣ رفع شعار الدعوة لاقامة نظام اعلامي واتصالي عالمي جديد (٣٥) وأكد على أهمية زيادة الاتصالات بين الدول غير المنحازة لبلورة التعاون في المجال الاعلامي بطريقة أكثر وضوحا وخفض التعريفية المفروضة على تبادل الأنباء وقد عقد بعد ذلك اجتماع وزاري لدول الحركة على مستوى وزراء الاعلام لمتابعة ذلك في جاكرتا في عام ١٩٨٤ ثم اجتماع خاص بالتعريفية في مايو ١٩٨٤ في القاهرة واستمر الاهتمام بعد ذلك في قمة هراي عام ١٩٨٦ وعقد وزراء الاعلام اجتماعا في هراي في يوليو ١٩٨٧ .

وقد أشار أحد الباحثين الهنود للصورة المشوهة والناقصة للمعلومات الخاصة بالبلاد النامية التي تمكسها أجهزة الاعلام الغربية في دراسة له بقوله « ان ممثلي وكالات الأنباء الغربية يقيسون الأمور من زاوية مصالحهم الخاصة » فإذا الدول النامية اشترت أسلحة من الغرب فهذا أمر حكيم لرفع القدرة الدفاعية اما اذا اشترتها من الشرق فهذا أمر مختلف . والصورة التي تمكسها لعرفات انه مفامر أما ييجين فانه انسان طيب وحقوق الانسان في بولندا موضع اهتمام هذه الأجهزة أما حقوق الانسان في جنوب افريقيا فلا مانع من نسيانها . » (٣٦) .

وكما ووجهت الدعوة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد بمعارضة من الدول الغربية كذلك الأمر بالنسبة لاقامة نظام اعلامي واتصالي جديد واعتبرتها الدول الغربية تهديدا للحرية الاعلامية وانسياب المعلومات

وانه دعوة من قبل الدول النامية للسيطرة على أجهزة الاعلام بها وتغطية أوجه النقص والقصور وعدم الكفاءة التي تسود مجتمعاتها (٣٧) ومع هذا فان استمرار دول عدم الانحياز في إبرازها لأهمية اقامة نظام اعلامي دولي يكفل تحقيق المبادئ السليمة للحرية الاعلامية ويعبر عن امكانية تعايش النظم الاعلامية المختلفة ويعكس التراث الثقافي والحضارى فى البلاد النامية جعل الفكرة أكثر قبولا وان لم تحظ بالموافقة الشاملة. وما يزال الصراع فى اطار اليونسكو حول دورها ونشاطها قائما حتى الآن .

وكما أيدت الدول الاشتراكية دعوة البلاد النامية لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد أيدت أيضا دعوتها لاقامة نظام اعلامى جديد انطلاقا من ان الأمرين يمسان الهيكل النظامى الغربى ولا يتعرضان للهيكل الاشتراكى الشرقى وهذا فى ذاته عيب فى منطق دول عدم الانحياز من جانب ويضعف موقفها فى صراعها ضد السيطرة الغربية من جانب آخر فاذا كانت الحقيقة الاعلامية التى تعكس وكالة رويتر أو الأنباء الفرنسية أو الاسشينتد برس غير كاملة أو مشوهة أحيانا فان وكالة تاس لا تنقل سوى ما يتمشى مع السياسة الرسمية السوفيتية . وربما كان فى العقل الباطن لعدم الانحياز ان الأجهزة فى الدول الاشتراكية ليست سوى نشرات رسمية ومن ثم تركت جانبا فكرة التعرض لها سواء فى الدعوة للنظام الاعلامى الجديد أو النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وأيا كان الأمر فان مفهوم التعايش السلمى وهو الأمر الجوهرى ويمكن اعتباره محورا رئيسيا من محاور عدم الانحياز يجعل من الضرورى معالجة هذا النقص الخطير فى التوجه المفاهيمى للحركة . كما أنه من الواجب أيضا ان توحده الدول النامية فكرها حول الحرية الاعلامية خاصة وان كثيرا منها لا يتمتع بهذه الحرية من الناحية الفعلية (٣٨) .

البعد الخامس :

مجال العلوم والتكنولوجيا . ان هذا البعد ربما كان أكثر الأمور بعدا عن فكر قادة عدم الانحياز عام ١٩٦١ الا أن تطور الحياة الدولية وسعى الدول النامية لبناء صناعة حديثة والصعوبات التى تربت على ذلك وعدم امكانها مسايرة الاختراعات العلمية الحديثة لتكاليدها الباهظة دفعها للمطالبة بانسياب الخبرة الفنية الناتجة عن هذه الاكتشافات والاختراعات ومعارضة القيود التى تضمها البلاد المتقدمة فى هذا المجال . ولقد تطور اهتمام الحركة بهذا المجال اتصالا بانثارتها موضوع النظام الاقتصادى الدولى الجديد ثم قضايا التنمية بوجه خاص

وزاد الأمر عندما طرحت الدول غير المنحازة فكرة النظام الاعلامى والاتصالي العالمى الجديده وكيفية الاستفادة من الأجهزة المتقدمة فى مجال الاتصالات والأقمار الصناعية ونحو ذلك (٣٩) ونجحت دول عدم الانحياز فى عقد عدة مؤتمرات دولية فى اطار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية الاقتصادية والوكالات المتخصصة حول موضوعات العلوم والتكنولوجيا (٤٠) .

ولم يقتصر نشاط الحركة على العمل مع البلاد المتقدمة ومطالبتها بنقل التكنولوجيا للبلاد النامية بل عمدت لتنمية التعاون فيما بينها فى المجال العلمى والتكنولوجى . ودعت الهند استنادا لمقررات قمى كولومبو وهافانا الى انشاء مركز للعلوم والتكنولوجيا للبلاد غير المنحازة وتقرر انشاؤه فى نيودلهى وأيدت ذلك قمة عدم الانحياز عام ١٩٨٣ فى نيودلهى ، كما عقد بالهند مؤتمر لرؤساء أكاديميات البحث العلمى والتكنولوجى فى مايو ١٩٨٢ لبحث كيفية التعاون بين الدول النامية فى هذا المجال (٤١) .

وقد أبرزت الدول النامية خطورة استمرارها فى الاعتماد على تكنولوجيا البلاد المتقدمة والتى تواجه الاحتكار فى كثير من الأحيان أو لا تتناسب طبيعتها التكنولوجية مع ظروف البلاد النامية . من المعروف ان كثيرا من اختراعات البلاد المتقدمة تنجح الى استخدام مزيد من الطاقة وتوفير العمالة والتعقيد الفنى العالى فى حين ان البلاد النامية لم تصل بعد لهذه المرحلة من التقدم كما انها فى حاجة لمخترعات وصناعات تستوعب الأيدى العاملة الوفيرة لديها .

ولقاء نظرة خاطفة على جهود البلاد النامية فى المجال العلمى والتكنولوجى تظهر ان هذا المجال ما زال يعاني من ضآلة التقدم ومرجع ذلك الى (٤٢) :

١ - ان الدول النامية تميل للتعاون الدولى والثنائى مع الدول المتقدمة بدلا من سعيها لتطوير العلوم والتكنولوجيا لديها وهذا مرده حاجتها للأموال لتمويل الجهد الوطنى وهو الأمر غير المتاح لديها .

٢ - تخلف الوعى العلمى لدى البلاد النامية وكذلك البنيان الاجتماعى اللازم لتكوين قاعدة علمية يجعل علماء هذه الدول متأثرين بفكر ونمط العمل السائد فى البلاد المتقدمة .

ومن ثم فانه نتيجة لنقص التمويل أو للتأثر بالنصيحة فان تطوير الفكر العلمى والتكنولوجى الوطنى فى البلاد النامية أو التعاون فيما بينها مازال محدودا .

ويشير البروفسور رحمان للارتباط بين العلوم والتكنولوجيا وعدم الانحياز بقوله ان بعض الباحثين المؤمنين بحياد العلوم قد يتساءلون عن مثل هذا الارتباط ولكن للاجابة على ذلك نقول ان معظم دول عدم الانحياز كانت مستعمرات منذ القرن الثامن عشر وتعرضت لعمليتين (٤٣) .

الأولى : انتهاء التنمية De-development حيث تم تحطيم التكنولوجيات التي كانت لديها وهي تكنولوجيات العصور الوسطى ومن ثم توقف تطويرها لهذه العلوم والمعارف .

الثانية : تحويل اقتصادياتها الى اقتصاد للمواد الأولية بأسعار زهيدة للصناعات في البلاد المتقدمة .

ومن ثم فان حصول هذه الدول على استقلالها من الضروري ان يقرن بتطويرها لصناعاتها وتكنولوجياتها ومراكز الأبحاث العلمية لديها .

ولا شك ان موضوع العلوم والتكنولوجيا هو من أبرز المجالات التي ستحظى باهتمام الحركة في المستقبل بعد ان تضائل البعد السياسى المرتبط بتصفية الاستعمار بعد حصول معظم المستعمرات على استقلالها .

المبحث الرابع

عدم الانحياز في مفترق الطرق

كتبت مجلة النيوزويك الأمريكية تعليقا على قمة هراى مقالا بعنوان « كلام كثير وفعل قليل » (٤٤) أشارت فيه للانتقادات التي وجهتها الحركة للولايات المتحدة وجنوب أفريقيا واسرائيل والى عجز الحركة عن بلورة استراتيجية لعلاج المشاكل الاقتصادية المتفاقمة لدولها وفى مقدمتها زيادة السكان وانخفاض معدلات التنمية وانتشار المجاعات والكوارث الطبيعية وتساءل كاتب المقال عما اذا كانت الحركة فقدت مقدرتها على التوجيه خاصة انها منذ رئاسة كوبا انغمست فى قضايا المواجهة بين الشرق والغرب ويخشى الآن فى ظل رئاسة زيمبابوى ان تزيد من هذا الانغماس والتورط . وان الدول الغربية تنظر للحركة باعتبارها منحاذاة نحو الاتحاد السوفيتى لأنها تتجاهل تدخله فى أفغانستان بينما تبرز وتنتقد أبسط تحرك للسياسة الأمريكية فى الشؤون الدولية ونتيجة لهذا الانحياز عجزت الحركة عن تحقيق تقدم فى حوارها مع الدول المتقدمة لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد . ويضيف الكاتب بأنه بالرغم من اتجاهات كامسترو أو موجابى فان بعض دول الحركة مثل الهند فى ظل راجيف غاندى وسرى لانكا بقيادة جاوردينا يحرصون على تحرير اقتصادهم وتطويره نحو اقتصاديات السوق الحرة وبلورة خطة تعاون مع الغرب الذى يمتلك التكنولوجيا ورأس المال والأسواق وحسن النية وهى الأمور التى تحتاجها الدول النامية اىما احتياج . وإذا كانت هذه هى نظرة غربية للحركة رغم ان كاتبها هندى الجنسية فما هى النظرة الشرقية للحركة ؟ ونجد أيضا هذه النظرة من خلال هندى آخر هو

البروفسور رشيد الدين خان أستاذ العلوم السياسية بجامعة جواهر لال نهرو « انه ينبغي ان نتذكر ان عدم الانحياز كسياسة خارجية موجه أساسا ضد السيطرة الغربية ورغم انه في بعض العبارات والبيانات يشير لنوع من المساواة بين القوتين الأعظم فانه من ناحية الممارسة العملية يميل نحو الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية (٤٥) »

ولكن لحسن الحظ ليس جميع الكتاب في البلاد النامية يأخذون نفس المنحى السابق فتجد على سبيل المثال في مقال حسن طولايه (٤٦) « معركة عدم الانحياز بين المبادئ والتطبيق » يشير الى أهمية الحركة من منطلق عدم الانحياز الحقيقي فيوضح ان الدولتين العظيمتين يسمحان بنقاط ساخنة في العالم يمكن التصارع فيها بين قوى وطنية أو اقليمية ، كما يسمحان بتسرب السلاح لهذا الطرف أو ذاك ضمن سياسة أحداث توازنات معينة في بقاع مهمة من العالم . ولكن الدولتين لاتسمح بالوحدة للآخرى للاقترب من خطوط حمراء حددتها كل دولة لوحدها . فالاتحاد السوفيتي لايسمح بالمساس بالعقيدة الاشتراكية الماركسية أو الكيان السوفيتي وأمنه الداخلي كما لا يسمح بالمساس بالقضية الأوربية أو قضية كشمير . والولايات المتحدة لا تسمح بالمساس بالنظام الرأسمالي وسيطرتها على الدول الرأسمالية الصناعية كما انها تعتبر أمن أوربا الغربية من أمنها وأمن الكيان الصهيوني من أمنها .

ويشير باحث هندي يساري الاتجاه الى ان سلامة حركة عدم الانحياز واستمراريتها تكمن في نجاحها في تعبئة الجماهير خلف قراراتها ومواقفها وهي لا تعتمد في ذلك على القوة العسكرية (التي لا تملكها بل تقاومها أصلا مطالبة بنزع السلاح) ولا على القوة الاقتصادية (التي لم تحققها وان كانت تسعى اليها) وانما على قوة الجماهير ان أساس قوة عدم الانحياز في احترامها وقبولها بتسامح للتنوع في صفوفها ومقدرتها على تحديد مواقف ازاء قضايا معينة بعد نقاش جاد (٤٧) .

تثير الاقتباسات السابقة الوضع الحرج الذي تتعرض له الحركة في مرحلة أواخر الثمانينات والذي يمكن معه القول بأن حركة عدم الانحياز تواجه الآن مرحلة مفترق طرق حقيقي اذا نجحت في اجتيازه سيكتسب لها عمر جديد واذا أخفقت سوف تذبل وتنزوي وتصبح منظمة أممية لتكتل من التكتلات الدولية وبذا تفقد ذاتيتها ودورها . والقراء نظرة سريعة على تطور الحركة ومواقف قادتها في أوائل السنينات وموقف قادتها في منتصف الثمانينات يظهر الحقائق التالية :

الأولى : ان مصر والهند ويوغوسلافيا وأندونيسيا كانت فى عام ١٩٦١ تمثل التوجه الرئيسى فى الحركة آنذاك ولم تكن هذه الدول تابعة للغرب أو حليفة للشرق فى سياستها الداخلية كان اقتصادها مختلطا يجمع بين القطاعين الخاص والعام فضلا عن القطاع التعاونى وهذه الدول فى طريقها من أجل العدالة لم تتد المبادرات الفردية .

الثانية : انه فى حقبة السبعينات برزت دول جديدة استطاعت ان تضى على الحركة مزيدا من التوجه اليسارى والانغماس فى صراع الشرق والغرب وبلغ ذلك التوجه ذروته فى قمة هافانا عام ١٩٧٩ وكان مرجع ذلك الى انشغال مصر بالقضايا الوطنية المباشرة فى المواجهة العربية الاسرائيلية ، وانكفاء أندونيسيا داخليا بعد ضرب سوكارنو وكبر عمر تينو فضلا عن تزايد الضغوط الغربية على الدول النامية الأمر الذى جعل لقلة نشطة ان تتولى زمام التوجيه فى الحركة بينما الغالبية لزممت الصمت أو لاذت بالهمس بعدم الرضا .

الثالثة : فى حقبة الثمانينات انكشف الفطاء عن نزاهة التوجه السوفيتى نحو البلاد النامية بعد احتلال أفغانستان واتضح جليا عدم وجود فارق كبير من حيث الجوهر بينه وبين الولايات المتحدة وان الفارق فقط من حيث المدى والقدرات ولعل فى اشارة الكاتب العربى حسن طواليه وهو يسارى الاتجاه ما يوضح وجود خطوط حمراء لاتسمح أى من القوتين للأخرى بتجاوزها ويتصارعان فيما دون ذلك ومن ثم تأكيد ما ذهبا اليه من ان الاختلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى المدى وليس فى الجوهر .

رابعا : ان عودة اندير غاندى للسلطة فى الهند عام ١٩٨٠ كانت فى المعارضة أثناء قمة هافانا) ثم سريان النشاط فى الكتلة الصامتة فى الحركة أثناء قمة نيودلهى عام ١٩٨٣ أعطى لعدم الانحياز جرعة من الاعتدال المطلوب وادى الى العودة لمفاهيم توافق الآراء الابجائى وعدم الانسياق التام وراء الشعارات ورغم نجاح المد اليسارى فى الاجتماع الوزارى فى أنجولا فى عقد القمة فى هراى تحت تأثير كوبا أملا فى استعادة نفس التوجهات فان متابعة أعمال هذه القمة تشير الى تأثير هندى ايجابى مع استمرارية نشاط المجموعة الصامتة المعتدلة فضلا عما عكسه موجابى فى ادارته لأعمال المؤتمر من مرونة واعتدال .

خامسا : ان الانشغال بالحديث عن عدد المرات التى أدانت فيها الحركة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى أو امتدحت أيا منهما أو عن بعض الأفكار التى روج لها هذا الزعيم من زعماء الحركة أو ذاك مثل

فكرة الحليف الطبيعي أو العدو الطبيعي أو فكرة عدم سداد الديون أو المطالبة بالغائها أو تكوين جيش عالمي لمحاربة الولايات المتحدة ليس الا ابتعادا عن حقيقة مشاغل الحركة وطبيعة فلسفتها واجتذابا لها الى دروب فرعية للعمل أو للتقييم وفي تصوري ان التحليل الأعمق لبيان قصة هرازي وما ساد أعماله من مداولات واتصالات جانبية ومناقشات يظهر ان التوجه العام للحركة توجه ايجابي نحو أصالة مبادئها التي برزت في الستينات وإن كان في ظل اطار اتساع شمول اهتماماتها وأبعاد سياساتها ومن ثم مطالبها على النحو الذي أشرنا اليه في أبعاد الحركة من سياسية الى اقتصادية وأمنية وإعلامية وأخيرا تكنولوجية ومرجع ذلك الى ان الحركة تعبر عن السعي للاستقلال وتأكيد الذات الوطنية وبما انها حقيقة متطورة في عالم متغير فهي تتطور وتوسع أبعادها .

سادسا : ولكن الخوف على الحركة الآن أصبح من داخلها حيث تبلورت ممارسات خاطئة ومن هذه الممارسات :

١ - اعتبار ان التجمعات الاقليمية هي أساس الوصول لتوافق الآراء الأمر الذي من شأنه انتشار حالة المزايدة داخل هذه التجمعات الاقليمية وهذا ينعكس على بيانات الحركة ككل ومن ثم تصبح البيانات لا تعبر بالدقة عن المواقف الحقيقية لدول الحركة فرادى ولا عن الحركة ككل وانما تعبر عن مواقف مزايدة اقليمية وضعت بجوار بعضها البعض دون ترابط فعلي أو انصهار حقيقي ومن ثم تنظر القوى العظمى أو التجمعات الدولية الأخرى لذلك بقلق وتنقد الحركة .

٢ - عدم التدقيق في معايير الانتماء والاهتمام بالكم بدلا من الكيف وأصبحت الحركة ١٠١ دولة وكل من طلب الحضور بصفة مراقب أو ضيف يستجيب له ومن ثم فإن الخطورة ان كثيرا من هذه الدول تلعب دور الطابور الخامس في صفوف الحركة لمصلحة هذه القوة العظمى أو تلك ولذا فمن الضروري ان يولى قادة الحركة عناية لذلك وان تذكر النقاش الطويل الذي دار حول معايير الاشتراك في قمة بلجراد وأثناء المؤتمر التحضيري في القاهرة ومقارنة ذلك بما يحدث الآن من قبول تلقائي أمر يثير القلق والانزعاج على مستقبل الحركة .

وختاماً لقد عاشت حركة عدم الانحياز خمسة وعشرين عاما حتى الآن مرت خلالها بظروف قاسية وانواء عاتية وصمدت في مواجهة ذلك كله وهي الآن على أبواب عقد التسعينات تواجه ظروفًا متجددة بالغة في قسوتها فمن ناحية ثورة التطلعات لدى شعوبها ومن ناحية اتساع

الفجوة بين دولها وبين الدول المتقدمة ومن ثم فإن النداء الذى نتوجه به لقادة الحركة والمفكرين فى بلادها هو ضرورة بدء حوار فكرى للوصول لبلورة فكرية ووضع استراتيجية فعالة للحركة للقضاء على العدو الأكبر لها وهو التخلف الذى تعاني منه دولها والصراعات فيما بينها الأمر الذى يجعلها فريسة سهلة القوى العظمى لاستمالة دولها والتأثير على توجهاتها. وهذا ما يحدث كثيرا الآن الأمر الذى يدفع البعض للقول ان الحركة فقدت القدرة على التأثير فى مجريات السياسة الدولية بل فقدت الاحساس بالتوجيه . واذا كان أحد الانتقادات للحركة بأنها مكان للكلام الكثير والعمل القليل فانه من الضروري لتلافى ذلك ان تربط كل دولة من دولها أجهزة اتصالها الخارجى بمراكز التنفيذ الفعلى الداخلى حتى يمكن وضع برامج وأفكار الحركة موضع التطبيق بدلا من تبنى قراراته تظل حبيسة الاضابير لا يطلع عليها أحد ولا يتأثر بها سوى مدبجوها .

- A. W. Singham and Shirley Hune, Non-Alignment in an (١)
Age of Alignments, The College Press, Harare, Zimbabwe, 1986.
- D. R. Goyal ed., from Belgrade to Harare, 21st Century (٢)
Publications, New Delhi, August 1986.
- K. Ramamurthy and Govind Narain Srivastava, NAM (٣)
Today, New Delhi Publishing House, New Delhi, 1985, p. 16-25.
- K.P. Misra and K.R. Narayanan eds., Non Alignment in (٤)
Contemporary International Relations, Vikas Publishing House,
New Delhi, 1981, pp 26-27.
- Singham and Shirley Hune, Op. Cit., pp. 79-252. (٥)
- D.R. Goyal, from Belgrade to Harare, op. cit., pp. 171-209 (٦)
and : K. Ramamurthy and G. N. Srivastava, NAM Today pp.
35-76.
- Twenty Five Years of the Non-Aligned Movement, Docu- (٧)
ments of the Gatherings of the Non Aligned Countries, Minis-
try of External Affairs, New Delhi, India, 1986, Vol. 1 p. 1-2.
- A. W. Singham and Shirley Hune, Op. Cit., pp. 71. (٨)
- (٩) مصر وحركة عدم الانحياز - الهيئة العامة للاستعلامات - مكتب
نشر بمناسبة القمة السابعة للحركة - ص ١١ - ١٢ (بدون تاريخ)
Singham and Hune, Op. Cit., p. 73. (١٠)
- Found Agami, «The Fate of Non-Alignment», Foreign (١١)
Affairs, Vol. 59, No. 1, 1980-81 pp. 366-385.
- (١٢) خطاب القذافي في القمة الثامنة لعدم الانحياز انظر :
د. محمد نعمان جلال « حركة عدم الانحياز بين خمسة محاور - الأهرام
الاقتصادية - العدد ٩٢٣٢٣ بتاريخ ٨٦/٩/٢٢ ص ٥٨ - ٦٠ »
- Andjelko Blazevic, Resolving Dilemmas of Non-Align- (١٣)
ment, in K.P. Misra and K.R. Narayanan, Non-Alignment in
contemporary International Relations, op. cit., pp. 20-26.

(١٤) من أجل مزيد من التفاصيل حول هذه الاتجاهات انظر المرجع
المشار اليه فى هامش ١٢ السابق .

Singham and Shirley Hune, op. cit., pp. 235-240. (١٥)

(١٦) راجع فى هذا الصدد قرارا قمة هافانا بخصوص كيموتشيا
ومواقف الحركة اللاحقة فى

Twenty-Five years of the Non-Aligned Movement .. op. cit.

Parimal K. Das, Vietnamese Perception of Non-Align- (١٧)
ment, **Frontiers and Dynamics**, Vikas Publishing House, New
Delhi, 1982, pp. 293-298.

Mohamed Noman Galal, Egypt and the Problem of Na-
tion Building, in Problems of Non-alignment A. Quarterly Jour-
nal of International Affairs New Delhi, Vol. No. 4 Dec. 83 -
Feb. 84, pp. 333-361.

وانظر أيضا العدد الخاص عن بناء الأمة فى مجتمع متعدد فى مجلة

Secular Democracy, Vol. xvi Nos. viii, Independence Day Num-
ber, August 1983, New Delhi.

Conference of Heads of State and Governments, Non- (١٨)
Aligned Countries, Cairo, Oct. 5-10, 1964 Ministry of National
Guidance, Without date pp. 334-357.

ويتضمن المرجع أيضا خطاب كافة الوفود فى المؤتمر .

Twenty Five Years ... pp. 9-10. (١٩) انظر نص الرسالة فى

(٢٠) انظر ورقة العمل المصرية وكذلك خطاب الرئيس مبارك فى
القمة السابعة فى نيودلهى .

S. B. Farajallah, «The Security Challenges to the Non- (٢١)
aligned Movement», in U.S. Bajpai, «Non-Alignment : Perspec-
tive and Prospect», New Delhi 1983, pp. 84-103.

Mohamed El Sayed Selim, The Political Economy of Non- (٢٢)
Alignment, in **Non-Alignment in Changing World**, Cairo papers
in Social Science Vol. 6, No. 3, Sept. 1983 the American Uni-
versity in Cairo, pp. 76-97.

والكتاب يتضمن البحوث التي قدمت في الندوة المصرية الهندية
حول عدم الانحياز في إبريل ١٩٨٢ .

Nitin Desai, Non-Alignment and the New International (٢٣)
Economic Order in, U.S. Bajpa **Non-Alignment**, op. cit.,
pp. 174-178.

Twenty Five Years of the Non-Aligned Movement. (٢٤)
pp. 45-50.

The Non-Aligned Movement and the New International (٢٥)
Economic Order 1961-1983, Ministry of Foreign Affairs,
Cairo, 1984, pp. 49-88.

(٢٦) أبرز الوثائق في هذا الصدد هي :

- New Delhi Consultations 22-24 Feb. 1982, Ministry of External Affairs, India.
- Global Negotiations, A Pragmatic Approach, Indian Council for Research on Inter. Economic Relations New Delhi 1983.
- Directions for Reform : The future of the International Monetary and Financial System, Report by a Group of Experts set up by the chairperson of the Non-Aligned Movement. Vikas Publishment House, 1984.

وحول دراسة النظام الاقتصادي الدولي وعلاقته بالقانون الدولي
أنظر .

- Mohamed Badjaoui. Towards a New International Order, UNESCO, Oxford IBH Publishing, New Delhi, 1982.

North South : A Programme for survival, 1982 (٢٧)

- Common Crisis, North South : Cooperation for World Recovery, Pan World Affairs, London, 1983.

Towards a New Bretton Woods, Commonwealth Sec- (٢٨)
retariat, London 1983.

Raul Prebisch, Crisis of Advanced Capitalism, Third World (٢٩)
lecture 1981, Third World Foundation for Social and Economic
Studies, London 1982.

See for example : (٣٠)

Jayaskekar, India's Trade with the Soviet Bloc Growing Dependency and commodity inconvertibility, in, **Problems of Non-Alignment**, A Quarterly Journal of International Relations, New Delhi, Vol. 1, No. 2, June-August 1983, pp. 115-140.

Sumitra Chishiti, Non-Aligned India's economic Relations with the Socialist Bloc., in **the Non-Aligned World**, Vol. I, No. 1 Jan-March 1983, New Delhi, pp. 95-107.

Mohamed Noman Galal, Egypt Foreign Policy and Non-Alignment, in **Punjab Journal of Politics**, Department of Political Science, Guru NANK Dev. University, AMRISTAR India. Vol. 11 - No. 1 Jan-July, 1983. (٣١)

Twenty-five years, Vol. I op. cit., pp. 204-205. (٣٢)

Ibid, pp. 430-431. (٣٣)

(٣٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا المجمع انظر :

مجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز - لجنة التنسيق - نشرته
وكالة الأنباء العراقية - ١٩٨٢ •

Twenty-Five Years, op. cit., vol. II. pp. 38-39 (٣٥)

S. C. Parasher, New World Information Order, **Issues Before Non-Alignment**, Indian Council of World Affairs, New Delhi, 1983. pp. 165-176. (٣٦)

P. Unnikrishnan, New International Information Order in U.S. Bajpai, **Non-Alignment**, op. cit., p. 274-275. (٣٧)

(٣٨) حول النظام الاعلامي الدولي الجديد انظر الدراسة القيمة التي أعدها السيد مصطفى المصمودي بعنوان « النظام الاعلامي الجديد » - عالم المعرفة - الكويت أكتوبر ١٩٨٥ •

وراجع أيضا تقرير لجنة ماك برايد حول مشاكل الاتصال في المجتمع المعاصر •

M.G.K. Menon, Science and Technology for Development, in U.S. Bajpai, **Non-Alignment**, op. cit., pp. 285-292. (٣٩)

Ibid., pp. 292-299. (٤٠)

Ibid., pp. 300-306. (٤١)

- A. Rahman, Scientific Cooperation and Non-Alignment, (٤٧)
in Uma Vasudev ed., **Issues Before Non-Alignment**, op. cit.,
pp. 117-183.
- A. Rahman, Science, Technology and Non-Alignment in, (٤٨)
Rasheeduddin Khan ed., **Perspectives on Non-Alignment**, Ka-
lamkar Prakashan, Ltd. New Delhi, 1981, pp. 125-130.
- Pranay Gupta, Much Talk, little Action, Newsweek, Sept. (٤٩)
15, 1986, p. 4.
- Rasheeduddin Khan, op. cit., p. 19. (٤٥)
- (٤٦) حسن طواليه « معركة عدم الانحياز بين المبادئ والتطبيق مجلة
التيقظة العربية العدد العاشر - أكتوبر ١٩٨٦ ص ٥٤ - ٥٥
- D. R. Goyal, From Belgrade to Harare. op cit., pp. xi-xx. (٥٧)

الفصل السابع

مصر وعدم الانحياز

مصر وعدم الانحياز

المبحث الأول

الملاحم الرئيسية

لن نتعرض بالتفصيل لدور مصر في بلورة وتطور حركة عدم الانحياز اذ ان مصر باعتبارها أحد الرواد الثلاثة للحركة كان دورها كبيرا ومستمر من خلال مشاركتها في مؤتمرات عدم الانحياز منذ نشأته حتى الآن وذلك لأكثر من اعتبارا :

الأول : انها امتلكت تصورا ديناميكيا للحركة السياسية على المسرح الدولي منذ الأربعينات بمحاولتها الحفاظ على استقلالها رغم انه لم يكن كاملا ومن ثم لم تعلن الحرب على دول المحور الا في أواخر الحرب العالمية الثانية . وبعد الحرب وحتى قيام الثورة احتفظت مصر بحرية حركتها ورفضت الانضمام للأحلاف .

الثاني : ان مصر بمالها من ثقل سياسي واقتصادي وثقافي في العالم العربي وأفريقيا كان لدورها مردود غير مباشر في حفز الدول حديثة النشأة للانضمام لعدم الانحياز .

الثالث : المعارك التي خاضتها مصر ضد الاستعمار في حرب السويس ثم مهاجمة حلف بغداد ورفض مشروع ايزنهاور وغير ذلك ساعد في بلورة دور قيادي لمصر .

الرابع : اسلوب التنمية الذي سعت مصر لاتباعه واستخدمت التأميم كأداة لتمويل عمليات التنمية كان مقدمة لمطالبة الدول غير المنحازة بحق السيادة والسيطرة على مواردها وثرواتها الطبيعية .

الخامس : الشخصية الكارزمية لجمال عبد الناصر جعلت منه زعيما عالميا وخاصة بين الشعوب المضطهدة أو الخاضعة للاستعمار ومن ثم انتشر فكره ودعواته السياسية حتى خارج دائرة حركته السياسية الاقليمية المباشرة وربما ساعدت الجاليات العربية المنتشرة فى أمريكا اللاتينية فى اتساع شهرة عبد الناصر فى تلك الديار .

ويشير أحد الباحثين للمزايا التى رآها عبد الناصر ونهرو ونكروما فى حركة عدم الانحياز ويعدها فى ست (١) :

١ - ضمان الحرية السياسية والاستقلال ومن ثم تعزيز المكانة الوطنية .

٢ - السماح بحرية القول والعمل بعكس الانتماء للحلاف الذى يحد من ذلك .

٣ - الابقاء على الدول الصغيرة بمنأى عن الصراعات الكبرى التى لا تعنيها .

٤ - توجيه مواردها المحدود لاغراض التنمية بدلا من الالتزامات العسكرية .

٥ - سهولة حل مشاكلها الاقليمية طالما ظلت بعيدا عن صراعات الدول العظمى .

٦ - بقائها فى وضع يمكنها من الحصول على معونات اقتصادية من طرفى الحرب الباردة .

ويرجع بعض الباحثين اتجاه عبد الناصر للحياد الى رغبته فى التنمية الاقتصادية واخلق الغرب ازاء تمويل بناء السد العالى وتزويد مصر بالسلاح . لذا اتجه عبد الناصر شرقا ورغم هذا لم يكن عبد الناصر يبدى اهتماما كبيرا بالقضايا الرئيسية فى الحرب الباردة وأكد عبد الناصر على انه محايد من الناحية العقائدية وغير منحاز من الناحية السياسية(٢) .

ولو تتبعنا تطور حركة عدم الانحياز منذ مؤتمر باندونج وحتى القمة الأولى فى بلجراد لمسنا على الفور بصمات مصر عبد الناصر واضحة بل ان قمة بلجراد كانت ثمرة تفكير عبد الناصر فى المقام الأول بعد لقاءه مع تيتو فى الاسكندرية فى بداية عام ١٩٦١ كذلك المبادرة بالدعوة للقمة الثانية فى القاهرة كان عبد الناصر رائدها (٣) .

ويهمنا هنا الاشارة لكيفية تدهور دور مصر فى الحركة نتيجة عاملين رئيسيين :

أولهما : هزيمة يونية ١٩٦٧ ومن ثم بروز القضية الوطنية للمقدمة فى سلم اهتمامات صانع السياسة فى مصر .

ثانيهما : مبادرة السادات بزيارة القدس والتي اعتبرت من وجهة نظر بعض الدول العربية خيانة ومن وجهة نظر بعض دول عدم الانحياز خروجاً على مبادئ الحركة التي كانت دائماً تندد بإسرائيل وتربط بينها وبين جنوب أفريقيا كدولتين عنصريتين .

ومن ثم ظهرت فى قمة هافانا مشكلة واجهت الحركة لأول مرة فى تاريخها وهو طرح فكرة طرد مصر أو على الأقل تعليق عضويتها فى الحركة وظلت الفكرة مطروحة طوال ثلاث سنوات ونصف هى الفترة ما بين قمة هافانا وقمة نيودلهى (٤) .

ويذهب بعض الباحثين الى ان عدم الانحياز المصرى مر بمراحل خمس (٥) :

الأول : يصغها بانها من مناهضة الاستعمار الى عدم الانحياز وتبدأ اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٤ .

الثانية : النضال من أجل عدم الانحياز ٥٥ - ١٩٦٤ .

الثالثة : الميل نحو السوفيت من ٦٤ - ١٩٧٠ .

الرابعة : بحث السادات عن بدائل ٧٠ - ١٩٧٤

الخامسة : التحول نحو أمريكا ٧٤ - ١٩٨١ .

ورغم اختلافنا مع هذا التحليل من حيث الجوهر انطلاقاً من ان مفهوم عدم الانحياز انما يعكس سياسة للحفاظ على الاستقلال الوطنى فاذا تعرض هذا الاستقلال لمآزق فان الأولويات تختلف لأن عدم الانحياز هو أداة للسياسة الخارجية وليس هدفاً فى حد ذاته ومع هذا فلا يمكن انكار وجود بعض المظاهر التي تؤيد منطق التحليل المشار اليه . ويهمنى ان نضيف هنا مرحلة سادسة منذ ١٩٨١ حتى الآن ونطلق عليها مرحلة العودة للأصول فى عهد مبارك .

وفى تقديرى ان النظرة الأعمق لعدم الانحياز المصرى ينبغى ان تتم من خلال بحث مكانة عدم الانحياز فى الاطار العام للسياسة الخارجية المصرية (٦) التي تقوم على دوائر معينة هى الدائرة العربية والدائرة الافريقية والدائرة الاسلامية وأخيراً وليس آخراً دائرة عدم الانحياز وهذه الدائرة الأخيرة تتميز بسمات ثلاث :

الأولى : انها كانت أحدث الدوائر ظهورا وبلورة في الفكر السياسى المصرى ولم يرد لها ذكر فى كتاب فلسفة الثورة الذى وضعه جمال عبد الناصر عام ١٩٥٤ .

الثانية : انها تعمل فى اطار الدوائر الثلاث الأولى أو قل عبر تلك الدوائر فى تداخل معين .

الثالثة : انها تتفوق عن الدوائر الثلاث بنزعة أكثر شمولاً من ناحية العضوية لاتساع عضوية الحركة لتضم دولا من أوروبا وأمريكا اللاتينية ومن ناحية الهدف فهو تنسيق السياسات وليس السعى للوحدة أو الاتحاد كما هو شأن الدوائر الثلاث ومن ناحية التوجه فهى تخاطب فى المقام الأول صراع العملاقين يهدف تأمين الاستقلال الوطنى .

ونتيجة لذلك تعرض عدم الانحياز المصرى منذ البداية لهجوم من الشرق والغرب فى مرحلة الخمسينات ثم الهجوم من الغرب فى الستينات ومن الشرق فى السبعينات ولعل ذلك مرجعه عاملان :

الأول : ديناميكية السياسة والقيادة المصرية سواء فى عهده عبد الناصر أو السادات وقبولها مواجهة التحديات واتخاذ قرارات صعبة فى لحظات حاسمة .

الثانى : طبيعة البيئة الاقليمية والدولية التى فرضت على مصر مخاطر تمس أمنها القومى ومن ثم كان على القيادة المصرية ان تفكر بمنطق الأمن القومى والحفاظ عليه أو استعادة الأراضى المحتلة قبل ان تنظر ما اذا كانت هذه الحركة أو تلك تؤثر أو تتطابق أو تتعارض مع عدم الانحياز .

والخلاصة أن انتهاج مصر لسياسة عدم الانحياز لم يكن اختيارا منها لسياسة قائمة بل ان عدم الانحياز كان بلورة ونتيجة لسعى مصر لتأكيد ذاتها فى المجتمع الدولى وتأمين استقلالها الوطنى ومن ثم كان متغفرا تابعا للهدف الأصيل المرتبط بالأمن القومى . ومع هذا فقد حظى دور مصر فى عدم الانحياز بما لم يحظ به أى دور لدولة رائدة أخرى .

المبحث الثانى

مصر والقمة الثامنة لعدم الانحياز

كانت مصر من الدول الرائدة فى حركة عدم الانحياز . بل ان شخصيات مثل نهرو وناصر وتيتو وسوكارنو ونكروما أصبحت أعلاما بارزة فى التاريخ السياسى المعاصر لارتباطها باسم عدم الانحياز . والواقع ان هؤلاء الاعلام تميز نبوغهم وعبقريتهم فى خلق هذه الحركة ولنا ان نتساءل لو لم تكن حركة عدم الانحياز موجودة فما هو الوضع الذى كانت ستكون عليه الخريطة السياسية للعالم وأى درجة من الصراع كانت ستسود العالم بأسره . وللإجابة على ذلك يكفى ان نسترجع للذاكرة صورة العالم فى أوائل القرن التاسع عشر حيث عقد مؤتمر فيينا الشهير عام ١٨١٥ وأقر بسياسة توازن القوى فى أوروبا ، وتكرر نفس المشهد بعد ذلك فى مؤتمر يالنا فى ابان اشتعال الحرب العالمية الثانية (فبراير ١٩٤٥) بل انه تقنن بعد ذلك فى ميثاق الأمم المتحدة واحتفاظ الدول العظمى بحق الفيتو وفى ضم الاتحاد السوفيتى لجمهوريتين من جمهورياته الاتحادية للأمم المتحدة وهما أوكرانيا وروسيا البيضاء حتى توازن التواجد الغربى الكبير فى هذه المنظمة الدولية . وانطلاق العالم فى صراع محموم بعد الحرب العالمية الثانية بحثا وراء الحلفاء والأحلاف اثر التخلص من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان . وفى غمار الحركة المناهضة للاستعمار والداعية للاستقلال فى آسيا وأفريقيا تبلورت حركة عدم الانحياز كطريق ثالث ومجال جديد أمام هذه الدول ولندرك أهمية هذه الحركة . يمكن أيضا ان نسترجع للذاكرة ما حدث اثر حركات الاستقلال فى أمريكا الجنوبية ضد أسبانيا والبرتغال فى القرن

الثامن عشر عندما خرجت هذه الدول من الاستعمار الأسباني لتقع تحت السيطرة الأمريكية وإعلان الرئيس الأمريكى مونرو مبدأه الشهير بعدم التدخل فى شؤون القارة ثم انطلاق الشركات الامريكىة للسيطرة على أمريكا الجنوبية والوسطى وهى السيطرة التى ما تزال تعاني القارة من آثارها حتى الآن .

وبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لمؤتمر القمة الأول لعدم الانحياز فى بلجراد تردد على السمع مرات ومرات الاشادة بدور عبد الناصر ونهرو وتيتو وكان ذلك الأمر كفيلا بأن يجعل كل مصرى يجلس على المقاعد المخصصة لمصر يشعر بالزهو والافتخار بل ان الأمر بلغ أكثر من ذلك عندما دعا بعض الأعضاء فى الحركة بإصدار قرار مستقل يشيد بالآباء المؤسسين ورغم ان هذا الطلب فى ذاته لم يتحقق على أساس ان الاشادة بهؤلاء المؤسسين ستتم فى الجلسة الاحتفالية الخاصة بالحركة الا ان المعنى ذاته ذو دلالة واضحة على بعد نظر هؤلاء المؤسسين ومبلغ مساهمتهم وفى مقدمة هؤلاء جمال عبد الناصر . وأيا كان الموقف من الحركة بالقبول أو الرفض وأيا كان مدى تقييم فعاليتها سلبا أو ايجابا فلا يستطيع أى باحث فى تاريخ العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ان يتجاهلها والا كان بحثه ناقصا وعمله مبتورا .

ولقد ساهمت مصر فى المؤتمرات المختلفة بصورة مختلفة أحيانا تدعو للتساؤل هل هى صدفة أم ان التاريخ يكرر نفسه أم انها تشابه فى الملابسات والظروف السياسية تدعو لتكرار مشابيه فى النتائج والأحداث . لقد عاش عبد الناصر ثلاثة مؤتمرات للقمة الأول فى بلجراد والثانى فى القاهرة والثالث فى لوزاكا واشترك بنفسه فى المؤتمرات الأول والثانى ورأس وفد مصر فى الثالث وزير الخارجية محمود رياض . وعاش أنور السادات ثلاثة مؤتمرات هى الرابع فى الجزائر والخامس فى كولومبو والسادس فى هافانا حضر بنفسه مؤتمرين منهما ومثل مصر فى الثالث وزيرا الدولة للشئون الخارجية د . بطرس غالى . وشهد حكم حسنى مبارك حتى الآن مؤتمرين السابع فى نيودلهى وحضره بنفسه والثامن فى هراى ورأس وفد مصر الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية .

كانت مصر فى أوج مجدها فى قمة بلجراد كرائدة للحركة وفى قمة القاهرة كمضيف ومحركة للأحداث وأصبحت فى قمة لوزاكا كسيرة تناشد الناس التأييد والعون ضد العدوان الاسرائيلي الذى كان جاثما على صدرها . كانت مصر تعد العدة لحرب أكتوبر فى قمة الجزائر وخرجت

منتصرة منها وان كانت جريحة في قمة كولومبو ولكن في قمة هافانا أصبحت موضع اتهام بالخروج عن مبادئ الحركة وخيانتها وعقد صلح منفرد . في قمة نيودلهي رد لمصر اعتبارها وبدأت تستعيد مكانتها وإلى حد ما تأثيرها إلا أنه في قمة هراي قام العقيد الليبي معمر القذافي بشن أشرس حملة من السباب والشتم ضد مصر واتهامها بالخيانة والعمالة وانها صارت مستعمرة وقاعدة صهيونية وتحدث عن المناورات الأمريكية المصرية المشتركة التي واكب توقيعها انعقاد القمة الثامنة وشارك الكورس العربي لجبهة الرفض ترديد اتهامات القذافي وطالبوا بإدانة هذه المناورات وكما صمد بطرس غالي لحملة السباب في قمة هافانا صمد لنفس الحملة التي تكررت وبمستوى منحل للغاية في قمة هراي مع فاروق رئيسي ان مصر ١٩٧٩ هي غير مصر ١٩٨٦ ومن ثم فإن حملة السباب في ١٩٧٩ أسفرت عن الطعن في عضوية مصر ولكن حملة السباب في ١٩٨٦ كانت كسحابة صيف سرعان ما انقشعت بل صبت جاما من حميم على رؤس أصحابها . وكان رد مصر بتسجيل الاعتراض على تخرصات العقيد القذافي نموذجاً في الرقي الدبلوماسي والانجاز السياسي . فمن ناحية ترك القذافي في حملته ومسيرته مع فرقة المغنّين يرددون الهتافات والصياح وكأنه غير موجود ويعوى في الهواء الطلق ، وفي نفس الوقت تم الرد عليه في بيان صحفي وفي رسالة رسمية اعتبرت وثيقة من وثائق الحركة . كما تم الرد على التخرصات السورية في اللجنة السياسية بواسطة السفير عمرو موسى والذي يمكن ان نطلق عليه لقب مهندس الايقاع للوفد المصري الأمر الذي جعل الوفد السوري يسحب تعديلاته ، وفي طريقة لحفظ ماء الوجه اتفق رئيس اللجنة السياسية على نسيان أو تناسي تعديلات سوريا والتعديلات المصرية المضادة ولكن بعد أن تم كشف التلاعب والفضائح السورية في لبنان وضد الفلسطينيين وتعاملاتهم السرية مع إسرائيل ، كما تم الرد أيضاً على تقولات إيرانية ضد مصر واتهامها بالانحياز للعراق والتهكم على الاسرى من إبنائها .

وسجلت مصر نقطة سياسية لصالحها في الاجتماع الوزاري لعدم الانحياز حيث كان يرأس وفدها السفير محمود أبو النصر مدير إدارة الهيئات الدولية آنذاك الذي عندما وجد الصراع يحتدم بين دول شمال إفريقيا « المغرب وليبيا والجزائر على من يتولى منصب نائب الرئيس ، طرح السفير أبو النصر اسم مصر ولم يكن الهدف هو الحصول على المقعد وإنما كان الهدف المساومة في التكتيك على التنازل مقابل عدم التعرض لمصر أو سياستها بأى مساس ونجح في ذلك وتعهد الوفد الليبي ووفى بما التزم به طوال المؤتمر ما عدا ما حدث من القذافي فقط بل إن

التعديلات التى قدمها الوفد الليبى بالنسبة للعدوان الأمريكى ضد ليبيا
أو المناورات الأمريكية فى البحر المتوسط لم تشر لمصر من قريب
أو بعيد .

ولعب السفير عبد الحليم بدوى المندوب الدائم لمصر لدى الأمم
المتحدة دور حمامة السلام فى اللجنة الخاصة بنزع السلاح فى الصراع
بين الهند والباكستان حول المناطق الخالية من السلاح النووى وبعد مضى
ساعات طويلة من النقاش تقدم السفير بدوى بحل وسط توفيقى فاقتنع
الوفدان المتصارعان . كذلك الشئان عندما احتدم الصراع بين إيران
والعراق حول اداة استخدام الأسلحة الكيماوية لجأ الوفدان للسفير
عبد الحليم بدوى ليجدوا لديه الحل الوسط لبراعته الدبلوماسية .

ولنا الآن ان نشأعل ماذا حققت مصر فى القمة الثامنة . ان الاجابة
على ذلك تستلزم التعرض لنقاط ثلاث :

الأولى : طبيعة التغير والاستمرارية فى الحركة . ان القاء نظرة
على بيان قمة هراى والذى يربو على مائتى صفحة بقسميه السياسى
والاقتصادى ويقارن ذلك ببيان قمة بلجراد والذى لايتعدى بضع صفحات
يشير الى اتساع المفهوم للحركة وتداخل عناصرها وتفاعل اتجاهاتها وإذا
كانت مصر رائدة للحركة فى مرحلة النضال ضد الاستعمار التقليدى
فانه بلا شك ليست لها نفس المكانة فى ظل الظروف الجديدة والمستجدة
من ناحية نوعية المشاكل والانتماءات أو من ناحية تضخم حجم الحركة ومن
ثم صعوبة القدرة على التفاعل والتأثير . وهذا لا ينعكس على مصر وحدها
بل يمتد لكثير من الدول الرائدة مثل غانا وأندونيسيا .

الثانية : طبيعة التغير فى هيكل العلاقات الدولية فى أواخر
الخمسينات وأوائل الستينات كان الاستقطاب الدولى على أشده أما فى
أواخر الثمانينات فان تعدد مراكز القوى فى العالم مع الاقرار بثنائية
القوتين العظميين ترك أثره على حركة عدم الانحياز ومواقف أعضائها ومن
ثم وجدنا من يتهم الحركة بأنها ليست غير منحازة بل ان كثيرا من دولها
منحاز وهذا الاتهام يمكن أن يوجه للعديد من الدول الرائدة فى الحركة
فى الماضى وكذلك للدول المؤثرة فيها اليوم مثل كوبا .

الثالثة : أولويات السياسة المصرية الراهنة فلا شك ان مسألة
الأمن القومى المصرى وحل مشاكل الاقتصاد المصرى وأثر ذلك على مواقف
السياسة الخارجية المصرية التكتيكية أو الاستراتيجية يجعل مصر ١٩٨٦
غير مصر ١٩٦١ ولا يقتصر الأمر عليها وحدها بل ان دولا رائدة مثل

يوغوسلافيا والى حد ما الهند أصبحت تتأثر بمثل هذه الأولويات في مواقفها في حركة عدم الانحياز خاصة بعد اختفاء الرعيل الأول من القادة وظهور رؤساء ذوى نزعة براجماتية وعملية في السياسة الدولية .

ومع هذا فان دور مصر كان واضحا في تأكيد المبادئ الأصلية للحركة والمتمثلة في عدم انتمائها لأى من التكتلات الدولية والحكم على الأمور والقضايا من منطلق مآلها وما عليها والدعوة لمبادئ التعايش السلمى بين الأنظمة المختلفة ومحاربة التطرف السياسى والايديولوجى ولذا كان موقفها الثابت والرافض لعقد القمة التاسعة فى نيكاراجو حتى لايزج بالحركة فى صراع العملاقين وتفقد ذاتيتها واستقلاليتها ، وكذلك فى تأكيد مبدأ التزام المدين بسداد الدين واحترام التعهدات والمواثيق الدولية مع الدعوة لأن تراعى الدول الدائنة ظروف البلاد النامية ومشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدعوة للحوار بين الشمال والجنوب وعدم المواجهة .

ومن زاوية المصلحة المباشرة نجحت مصر فى الرد على أية اتهامات لها والتحرك بإيجابية على جميع الجهات .

وعلى الزاوية الثقافية فان الدراسة التى نشرها الأستاذ د. جويل الصحفى الهندى عن مواقف مختلف دول الحركة ووجهات نظرها تضمنت النظرة المصرية للحركة فى مقال بقلم الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والذي أبرز ان هذه النظرة تعتمد على العناصر التالية :

- استقلالية الحركة وسلامة مبادئها الأصلية .
- عدم انتماء الحركة لأى كتلة من الكتل ورفض مفهوم الحليف الطبيعى أو العدو الطبيعى .
- أهمية إعادة تشكيل النظام الاقتصادى والسياسى الراهن فى ضوء الظروف الجديدة على الساحة الدولية .
- ضرورة تعزيز نظام الأمم المتحدة القائم على التعددية ومناشدة الجميع الحفاظ على هذا المنهج .
- البعد عن الادانات الفردية والمهاترات التى لا تفيد الدول النامية فى الدفاع عن مصالحها .

وفى الختام يمكن ان نطرح التساؤل هل دور مصر فى القمة الثامنة كان كافيا أم كان يمكن أن يكون لها تأثير أكبر مما حدث ؟ وبداهة فان

الأمر جد واضح فإن الدور المصرى كما سبق أشرنا لم يكن بالقدر الكافى وذلك لعوامل متعددة منها ان تمثيل مصر لم يكن على مستوى القمة ، ومنها ان الدبلوماسية المصرية رغم براعتها فى التكتيك وعنادها وصلابتها فى الدفاع عن سياسة مصر افتقدت الى بعد ثقافى أو فكرى . ولتوضيح ذلك نقارن بين وضع مصر ووضع أى من الهند أو يوغوسلافيا أو كوبا . ففي الهند معاهد عدة لدراسة عدم الانحياز ونشر صحفى هندى كتابا وزع أثناء المؤتمر ، وقامت الهند باعداد تجميع وثائقى للحركة منذ ١٩٦١ حتى المؤتمر . أما يوغوسلافيا فقد أعدت قاعة خاصة لعرض لوحات ورسوم وقام وزير خارجية زيمبابوى بافتتاحها واسمها قاعة جوزيف بروزيتو لفنون عدم الانحياز ، كما ان مركز دراسة المؤسسات اليوغوسلافى أعد عدة بحوث ودراسات تم الاشارة اليها والاشادة بها ضمن قررت عدم الانحياز . وتأثير كوبا الايدولوجى كان واضحا فى خطاب كاسترو وفى عدة كتب وزعت حول النظام الاقتصادى الراهن وكيفية الخروج من الأزمة وفى المجموعة الايدولوجية اليسارية التى كانت تتبنى المواقف الكوبية .

ولكن كل هذا لا يقلل من الدور المصرى الذى يجب ان يتطور ولا يقع الأمر على عاتق الدبلوماسية المصرية التى هى واجهة وأداة الاتصال مع العالم الخارجى بل يمتد ذلك ليشمل مراكز البحوث والدراسات ويمكن لوزارة الخارجية بل ينبغي عليها ان تطور معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لها وتنشئ فيه وحدة خاصة بعدم الانحياز ودراسات البلاد النامية ، كما يمكن لمركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بمؤسسة الأهرام ان يقوم بعمل مماثل ومن الضرورى ان تتفاعل الجامعات المصرية مع نبض السياسة الدولية والاقتصادية بدلا من ان تعيش فى دراسات أكاديمية كلاسيكية تظل حبيسة أرفف المكتبات . وهذا بلاغ لمراكز البحث والفكر لتتعاون مع مراكز الحركة السياسية من أجل خدمة هدف وطنى عام وهو ايجاد دور مؤثر وفعال لمصر ونحن على أبواب القرن الحادى والعشرين .

الهوامش

١ - لورانس مارتن - الحياد وعدم الانحياز - ترجمة خيرى حماد -
كتب سياسية - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة -
١٩٦٤ ص ١٥٦

٢ - نفس المرجع ص ١٨١

٣ - مختار مزراق - مرجع سابق ص ٤٩ - ٥٣

Singham and Hune, op. cit., pp. 316-317. (٤)

وأيضاً مزراق - مرجع سابق ص ١٥٨ - ١٦١

K.R. Singh, Egyptian Non-Alignment, in K.P. Misra, (٥)
Non-Alignment : Frontiers and Dynamics, op. cit., pp. 324-333.

Mohamed Noman Galal, Egypt's Foreign Policy and Non- (٦)
Alignment, **Punjab Journal of Politics**, Jan-June, 2983, Amritsar, In-
dia, pp. 106-120.

خاتمة

لقد عرضنا فى الفصول السابقة لنشأة حركة عدم الانحياز وتطورها ومفاهيمها وديناميكياتها فى العمل ومواقفها من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولنا ان نطرح عددا من الملاحظات فى ختام هذه الدراسة .

الأولى : ان حركة عدم الانحياز رغم نشأتها البسيطة ومفاهيمها المحدودة فى البداية استطاعت ان تطور نفسها لتصبح حقيقة أساسية فى العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ليس من السهل تجاهلها أو اغضاء الطرف عن دورها .

الثانية : ان حركة عدم الانحياز كما ظهرت فى فكر مؤسسيها الأول كانت ثورة ضد القوالب الجامدة والتنظيمات البيروقراطية الا أنه من واقع مسيرتها الفعلية تعددت اجتماعاتها ولقاءاتها وبدأت تكون أجهزتها المتعددة وان ظلت تقاوم البيروقراطية فيها فلم تتحول الى جهاز بيروقاطى ضخيم كما هو شأن الأمم المتحدة أو أى من وكالاتها المتخصصة .

الثالثة : ان حركة عدم الانحياز نجحت فى اظهار الاهتمام العالمى بمشاكل الدول النامية السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية والتكنولوجية بفضل تشعب اهتماماتها وكثرة اجتماعاتها ونشاطها أيضا من خلال الأجهزة الدولية الأخرى وفى مقدمتها الأمم المتحدة ومن ثم فهى تقدم خطوة هامة فى طريق ديمقطة العلاقات الدولية .

الرابعة : ان حركة عدم الانحياز رغم ما سبق فى حاجة لمزيد من ربط أفكارها وآرائها ومقترحاتها التى تتوصل اليها فى اجتماعاتها بالعمل السياسى والاقتصادى الداخلى فى دولها حتى تؤتى هذه الاجتماعات وما تتمخض عنه من آراء ومقترحات ثمارها ولا تنتهم الحركة بأنها تعبر عن الكلام الكثير والعمل القليل .

الخامسة : ان الحركة رغم محدودية نشأتها من حيث العدد ومن حيث الاهتمامات تطورت لتصبح بمثابة الوعاء الذى يحتضن آمانى وآمال وتطلعات ليس دول الحركة بل جميع الدول النامية ومن ثم فقد عدلت الحركة من مصطلحاتها لتشير الى هذا الوضع الشامل بأنه يعبر عن فكر الحركة والدول النامية الأخرى فاذا أضفنا كل هذا وربطنا بين نشاطها

ونشاط مجموعة ال ٧٧ للدول النامية فاننا نطرح التساؤل هل هذا ايذانا بانقسام التنظيمات الدولية من الناحية الفعلية والعملية الى دول الشمال ودول الجنوب أى ان هذا الانقسام يعد ان كان واقعا سياسيا واقتصاديا أصبح يفرض نفسه على المنظمات الدولية من الناحية الفعلية وهل أزمة المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة بصفة عامة ومنظمة مثل اليونسكو بوجه خاص تعكس ذلك واذا صح مثل هذا القول هل من وسيلة لتلافى تصاعد حدة الانقسام ان حقائق السياسة الدولية متغيرة باستمرار ولعل فى عملية الذوبان البطيء للكتل والأحلاف الدولية واتجاه بعض دولها للمشاركة فى أعمال عدم الانحياز بصفة مراقب أو ضيف مؤشرا جديدا على التغير يجدر دراسته ومراقبة وتحليل أبعاده السلبية أو الايجابية على مستقبل الحركة •

أهم المراجع

كتب

- د. السنيد أمين شلبي ... قراءة جديدة في الحرب الباردة - دار المعارف - القاهرة ١٩٨٣ •
- مختار مزارق ... حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية - الدار القومية للطباعة والنشر بيروت - ١٩٨٣ •
- محمد منير العصرة ... سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦١ •
- مصطفى المصمودي ... « النظام الاعلامي الجديد » - عالم المعرفة - الكويت - أكتوبر ١٩٨٥ •
- لورنس مارتن (محرر) الحياد وعدم الانحياز ترجمة خير حماد - كتب سياسية - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٤ •

مقالات

- د. بطرس بطرس غالى « الاتفاقيات الإقليمية الآسيوية » المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد العاشر ١٩٥٤ •
- « الأحلاف العسكرية والأمم المتحدة » المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد الثامن عشر - ١٩٦٢ •
- « سياسة عدم الانحياز » المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد العشرون - ١٩٦٤ •

دوريات

- المجلة المصرية للقانون - سنوية - القاهرة •
- السياسة الدولية - مجلة ربع سنوية - القاهرة •
- الأهرام الاقتصادى - مجلة أسبوعية - القاهرة •
- الیقظة العربية - مجلة شهرية - القاهرة •

نشرات ووثائق

- خطب وتصريحات الرؤساء جمال الناصر - أنور السادات - حسننى مبارك •
- نشرات مصلحة الاستعلامات المصرية •
- مصر وعدم الانحياز - الهيئة العامة للاستعلامات (بدون) •
- مصر وعدم الانحياز - كتاب أبيض - وزارة الخارجية ١٩٨٢ •

REFERENCES

- Bajpai U.S. ed., *Non-Alignment : Perspective and Prospect*, New Delhi, 1983.
- Bedjaoui, Mohamed, *Towards a New Economic International Order*, UNESCO, OXFORD IBH, New Delhi, 1982.
- Calvocoressi Peter, *World Politics since 1945*, Third Edition, **Longman, London 1977.**
- Misra, K.P., ed. *Non-Alignment : Frontiers and Dynamics*, Vikas Publishing House, New Delhi, 1982.
- Misra, K.P. and Narayanan K.R., eds., *Non-Alignment in contemporary International Relations*, Vikas Publishing House, New Delhi, 1981.
- Northedge F.S. and Grieve M.J., *A Hundred Years of International Relations* Duckworth, London, 1971.
- Goyal, D.R. ed., *from Belgrade to Harare, 21 st Century Publications*, New Delhi, 1986.
- Singham A W. and Hune, Shirley, *Non-Alignment in an Age of Alignments*, the College Press, Harare, Zimbabwe, 1986.
- Ramamurthy K. and Srivastava G.N., *NAM Today*, New Delhi Publishing House, New Delhi, 1985.
- Selim, Mohamed El Sayed Ed., *Non- Alignment in Changing World*, Cairo papers in Social Science, Vol. 6 No. 3 Sept. 1983, The American University in Cairo.
- Prebisch, Raul, *Crisis of Advanced Capitalism*, Third World lecture 1981, Third World Foundation for Social and Economic Studies, London, 1982.
- Rasheeduddin Khan E., *Perspectives on Non-Alignment*, Kalamkar Prakashan, New Delhi, 1981.
- Vasudev, Uma ed., *Issues before Non-Alignment*, Indian Council of World Affairs, New Delhi, 1983.

DOCUMENTS

- Twenty Five years of the Non-Alignment Movement, Documents of the Gatherings of the Non-Alignment Countries, Ministry of External Affairs, New Delhi, India, Two volumes, 1986.
 - Conference of Heads of State and Government of Non-Aligned Countries, Ministry of National Guidance, Cairo, 1964.
 - The Non-Aligned Movement and the New International Economic Order 1961-1983, Ministry of Foreign Affairs, Cairo. 1984.
 - New Delhi Consultations 22-24 Feb. 1982, Ministry of External Affairs, India.
 - Global Negotiations, a pragmatic Approach, Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi, 1983.
 - Directions for Reform : the Future of the International Monetary and Financial System, Report by a Group of Experts, set up by the Chairperson of the Non-Aligned Movement, Vikas Publishing House, 1984.
- Brandt commission :
- a) North-South : a programme for Survival, 1982.
 - b) Common Crisis, North South : Cooperation for world recovery, Pan World Affairs, London 1983.
- Towards a New Bretton Woods, Commonwealth Secretariat, London 1983.
 - Final Documents to the Seventh Non-Alignment Conference, Ministry of External Affairs, India, 1983.

PERIODICALS

- Problems of Non-Alignment, A Quarterly Journal of International Relations, New Delhi.
- Punjab Journal of Politics, Department of Political Science, Quarterly, Gurunank Dev. University, Amritsar, India.
- Secular Democracy, a monthly Journal, New Delhi.
- The Non-Aligned World, An International Quarterly on Non-Alignment and the Non-Aligned Movement, New Delhi, India.
- Newsweek Sept. 15, 1986.

فهرس

٥	مقدمة
١١	الفصل الأول : نشأة وتطور حركة عدم الانحياز
١٢	المبحث الأول : الاطار الدولي
١٧	المبحث الثاني : الاطار العربي
١٩	المبحث الثالث : تحديد المفاهيم
٢٧	المبحث الرابع : التطور التاريخي لحركة عدم الانحياز
٣٥	الفصل الثاني : القضايا الرئيسية أمام حركة عدم الانحياز
٤٧	الفصل الثالث : الاطار المؤسسي لحركة عدم الانحياز
٥١	المبحث الأول : العضوية
٥٨	المبحث الثاني : اصدار القرارات
٦٢	المبحث الثالث : الهيكل التنظيمي
	الفصل الرابع : الاحضاء السياسي لأعمال القمة السابعة «دراسة
٦٩	حالة »
٧٢	المبحث الأول : دلالات التحليل الاحصائي
	المبحث الثاني : تحليل الجدول الاحصائي على مستوى
٧٥	التجمعات المختلفة
٧٩	المبحث الثالث : تحليل تعديلات الدول
	المبحث الرابع : التحليل العام لنشاط الدول عبر التجمعات
٩٠	الاقليمية والسياسية
	الفصل الخامس : القمة الثامنة لعدم الانحياز فى هراى « دراسة
٩٦	حالة »
٩٩	المبحث الأول : زيمبابوى والقمة الثامنة
١٠٥	المبحث الثاني : الرؤى الخمس للقمة الثامنة

لقد نشأت حركة عدم الانحياز بفضل عوامل ثلاثة : فكر ثاقب
للرواد الأوائل ناصر ونهرو وتيتو وسوكارنو ونكروما وغيرهم ،
ظروف السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، طبيعة البلاد
حديثه النشأة من حيث طموحاتها وأمالها .

وتطورت في ظل ظروف متغيرة لتصبح ذات أبعاد سياسية
واقتصادية وإعلامية وثقافية وتكنولوجية ، كما تطورت من تجمع
صغير الى هيكل تنظيمي ضخم له مؤثراته وقواعد إجراءاته .

وقرر الحركة حالياً بتعطف هام في تاريخها لزيادة التعقد في القضايا
الدولية وللضغط التي تمارس على دولها .

والمؤلف دبلوماسى مصرى حضر العديد من مؤتمرات الحركة
وبذلك جمع بين الخبرة العملية والتحليل الأكاديمي .